COMMISSION DE LA CONCURRENCE ET DE LA CONSOMMATION DU COMESA

مفوضية الكوميسا للمنافسة والمستهلك

CCCC

COMESA COMPETITION AND CONSUMER COMMISSION

مفوضية الكوميسا
للمنافسة والمستهلك

التقرير السنوي

2025

COMESA COMPETITION AND
CONSUMER COMMISSION

الرؤية

أن نكون مركزًا للتميز في تنظيم المنافسة وحماية المستهلك بحلول عام 2030.

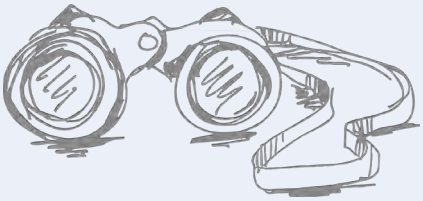

الرسالة

تعزيز الأسواق التنافسية وتعزيز رفاه المستهلك داخل السوق المشتركة من خلال منع الممارسات التجارية المانعة للمنافسة وحظرها وحماية المستهلكين، وبالتالي تعميق التكامل الإقليمي.

القيم الأساسية

يسترشد مجلس المفوضين والإدارة وموظفو المفوضية بالقيم التالية:

النزاهة: سنتمسك بمعايير النزاهة من خلال العمل بطريقة عادلة وشفافة وأخلاقية وصادقة وغير قابلة للفساد.

الكفاءة: سنقدم الخدمات في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة لضمان إسهام كل وظيفة تُؤدى في تحقيق تنافسية الأسواق، وتعزيز رفاه المستهلك، وتحقيق التكامل الإقليمي داخل السوق المشتركة في نهاية المطاف.

الفعالية: سنُظهر أعلى مستوى من القدرة والرغبة في أداء العمل. وسيكون ذلك مصحوبًا باستعداد للتعلم وإدراك أننا جميعًا حُماة لثقة الجمهور، ونلبي نداءً ساميًا لتقديم الخدمة العامة.

المساءلة: سنضمن المساءلة أمام الأطراف المعنية في عملياتنا وعملية اتخاذ القرارات.

الاستقلال: نحن مستقلون في تنفيذ ولايتنا والتوصل إلى قراراتنا دون تأثير لا مسوغ له.

التحسين المستمر: نلتزم بتبني ثقافة الابتكار وسرعة الاستجابة للتغيير وأفضل الممارسات، وسنحافظ على هذه الثقافة.

التعاون: سنعمل في إطار من التعاون الوثيق والمساعدة المتبادلة مع الدول الأعضاء والأطراف المعنية.

جدول
المحتويات

1 • رؤيتنا ورسالتنا وقيمنا
4 • قائمة الأشكال/الجداول
5 • المختصرات المُستخدمة في النص الإنجليزي
7 • رسالة الرئيس
11 • مقدمة الرئيس التنفيذي
15 • مجلس المفوضين
24 • حوكمة الشركات
27 • الإدارة والموظفون
28 • مجال تركيزنا
30 • القضايا الاستراتيجية
31 • الهيكل التنظيمي لهيئة المنافسة وحماية المستهلك التابعة
33 • أبرز تدخلات تدخل المفوضية في السوق في عام 2025
34 • تحديد السلوك الضار بالمنافسة ورفاه المستهلك في السوق المشتركة
58 • تعزيز الإنفاذ
60 • تعزيز الامتثال لقرارات المفوضية
67 • المناصرة والتعاون الاستراتيجي
77 • التعزيز المؤسسي
80 • آفاق المستقبل
83 • الحسابات المدققة لعام 2025
84 • القضايا الاستراتيجية

قائمة الأشكال/الجداول

الأرقام

- الشكل 1: عمليات الدمج التي تم تقييمها من 2021-2025 • 35
- الشكل 2: عمليات الدمج حسب القطاعات الاقتصادية • 36
- الشكل 3: حالات الدمج التي تم التعامل معها حسب النتيجة/ القرار في عام 2025 مقارنة بعام 2024 • 37
- الشكل 4: الوقت المستغرق لتقييم عمليات الدمج • 37
- الشكل 5: حالات الدمج حسب القطاع الاقتصادي 2025 مقارنة بعام 2024 • 39
- الشكل 6: الدول الأعضاء المتأثرة بحالات الدمج • 39
- الشكل 7: قضايا الممارسات التجارية المانعة للمنافسة 2021-2025 • 45
- الشكل 8: الممارسات التجارية التقييدية حسب القطاع • 46
- الشكل 9: الدول الأعضاء المتأثرة بالقضايا • 46
- الشكل 10: قضايا المستهلكين التي تم التعامل معها حسب المخالفات 2021-2025 • 49
- الشكل 11: قضايا المستهلك حسب القطاع الاقتصادي 2021-2025 • 50
- الشكل 12: أنواع شكاوى المستهلكين الواردة في عام 2025 • 50
- الشكل 13: قضايا المستهلك التي تم التعامل معها في عام 2025 مقارنة بعام 2024 • 51
- الشكل 14: الدول الأعضاء المتأثرة بالقضايا • 41
- الشكل 15: الميزان التجاري، 2019 إلى 2024 • 55

الجداول

- الجدول 1: اجتماعات مجلس المفوضين واللجان التي عُقدت في 2025 • 29

المختصرات المُستخدمة في النص الإنجليزي

ABA	نقابة المحامين الأمريكية
ACF	منتدى المنافسة الأفريقي
AFCAC	اللجنة الأفريقية الطيران المدني
AfCFTA	منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
AU	الاتحاد الأفريقي
CAK	هيئة تنظيم المنافسة الكينية
CARICOM	الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة
CBC	مجلس أعمال الكوميسا
CC	هيئة المنافسة في موريشيوس
CCJ	محكمة عدل الكوميسا
CCPC	هيئة المنافسة وحماية المستهلك
CCRED	مركز تنظيم المنافسة والتنمية الاقتصادية
CFTC	هيئة المنافسة والتجارة العادلة
COMESA	(السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا
COMFWB	(اتحاد سيدات الأعمال بالكوميسا (كومفويب
CID	اللجنة المسؤولة عن القرارات الأولية
CTC	هيئة المنافسة والتعريفات
EAC	(جماعة الشرق الأفريقي (الإياك
EAEU	الاتحاد الاقتصادي الأوراسي
ECA	جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في مصر
EC	المفوضية الأوروبية
EEC	اللجنة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية
ESCC	هيئة المنافسة في إسواتيني
EU	الاتحاد الأوروبي
FTC	لجنة التجارة العادلة
ICN	شبكة المنافسة الدولية
ICPEN	الشبكة الدولية لحماية المستهلك وإنفاذ القانون
LAZ	رابطة المحامين في زامبيا
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
RICA	هيئة التفتيش على المنافسة وحماية المستهلك في رواندا
SADC	(الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (السادك
TFTA	منطقة التجارة الحرة بالثلاثية
UNCTAD	(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد

رسالة الرئيس

كان عام 2025 عامًا تاريخيًا حيث شهدت المفوضية إلغاء لائحة الكوميسا للمنافسة لعام 2004 واستبدالها ("لائحة عام 2004") حيث حلت محلها لائحة الكوميسا للمنافسة وحماية المستهلك لعام 2025 ("لائحة عام 2025") التي اعتمدها المجلس الوزاري للكوميسا في 4 ديسمبر 2025، جنبًا إلى جنب مع التشريعات الفرعية التي تتمثل في قواعد الكوميسا للمنافسة وحماية المستهلك، وبالتالي دخلت حيز التنفيذ. وكانت لائحة عام 2004 موجودة منذ أكثر من 20 عامًا وطُبقت في السوق المشتركة منذ عام 2013. وتنص تنشئ المادة 8 من لائحة عام 2025 على إنشاء مفوضية الكوميسا للمنافسة والمستهلك ("المفوضية") التي جاءت خلفًا للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا ("اللجنة"). وكان عام 2025 أيضًا آخر عام في تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2021-2025.

ويشرفني أن أقدم التقرير السنوي لعام 2025 الذي يسلط الضوء على الإنجازات الرئيسية للمفوضية بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية 2021-2025 التي جرى تنفيذها بموجب لائحة عام 2004.

وفي السنة قيد الاستعراض، بلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي كما توقع صندوق النقد الدولي 3.2 في المائة، بانخفاض من 3.3 في المائة في عام 2024. كما شهدت الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية انخفاضًا طفيفًا من 4.5 في المائة في عام 2024 إلى 4.4 في المائة في عام 2025. ويمكن أن يُعزى التباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي إلى عدم اليقين الناجم عن صدمات التعريفات الجمركية والتوترات الجيوسياسية المستمرة في العالم. ووفقًا لصندوق النقد الدولي، من المتوقع حدوث زيادة طفيفة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكوميسا من 5.7 في المائة في عام 2024 إلى 5.8 في المائة في عام 2025. وعلى الرغم من وجود زيادة طفيفة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الكوميسا، إلا أنه أقل مقارنة بالسنوات السابقة عندما كان المتوسط حوالي 6 في المائة. ولا يزال نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الإقليم إيجابيًا حيث أن غالبية الاقتصادات يحركها قطاع الزراعة، الذي شهد نموًا إيجابيًا حتى في خضم التحديات، ومنها تغير المناخ. وبلغ متوسط التضخم السنوي 14.7 في المائة، بانخفاض عن 23.7 في المائة في عام 2024. ويرجع ذلك إلى السياسة النقدية الصارمة حيث تتصدى الاقتصادات للتضخم المرتفع مقارنة بالسنوات السابقة. ويمكن أن يكون لأساسيات الاقتصاد الكلي أيضًا تأثير على إنفاذ المفوضية لقوانين المنافسة وحماية المستهلك. وقد تتأثر عمليات الدمج والاستحواذ في مختلف القطاعات بشكل خاص بمستوى النشاط الاقتصادي في تلك القطاعات. ويلاحظ ذلك في قطاع الزراعة، الذي شهد أكبر عدد من عمليات الدمج والاستحواذ حيث حافظ على نمو إيجابي في خضم التحديات العالمية.

وكانت أولويات المفوضية في السنة قيد الاستعراض تهدف إلى تحديد الممارسات التجارية المانعة للمنافسة التي تشارك فيها الشركات في السوق المشتركة، والتحقيق في تلك الممارسات والتصدي لها. ولا يزال هذا يمثل أولوية بالنسبة للمفوضية لأن هذه الممارسات تقوّض الهدف الأساسي لمعاهدة الكوميسا وأسس السوق المشتركة. لذلك، طبقت المفوضية العقوبات على الشركات التي تبين أنها شاركت في مثل هذا السلوك في قطاع المشروبات الكحولية وغير الكحولية. إن تنظيم عمليات الدمج بوصفه تنظيمًا مسبقًا يسمح للمفوضية بتقييم أثر هذه الصفقات على الأسواق المتأثرة ووضع سبل الانتصاف اللازمة لمعالجة الآثار السلبية يشكل جزءًا من الولاية الأساسية للمفوضية. وفي حين لم تُرَفض أي عملية اندماج في الفترة قيد الاستعراض، فقد تمت الموافقة على أربع عمليات اندماج بشروط أو التزامات. وفي السياق نفسه، اتخذت المفوضية إجراءات إنفاذ ضد الشركات التي أكملت الصفقات دون إخطار مسبق من خلال فرض غرامات لتعزيز الامتثال لمتطلبات الإخطار بعمليات الدمج الإقليمية. كما تواصل المفوضية تكثيف جهودها في حماية المستهلكين في السوق المشتركة من خلال إنفاذ قوانين حماية المستهلك. ولا تزال سلامة المنتجات الاستهلاكية أحد شواغل الإقليم كما لوحظ من انتشار المنتجات غير المأمونة وبطء معدل الاستجابة من جانب الشركات التي توزع المنتجات، في إزالة المنتجات من الأسواق، وخصوصًا تلك التي يتم استيرادها إلى الإقليم. وهذا يتطلب تعاونًا أكثر فعالية وتيقظًا من جانب جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المستهلكين.

وتواصل المفوضية استخدام البحوث في تحديد قضايا المنافسة وحماية المستهلك التي تؤثر على القطاعات

المختلفة بالإضافة إلى تحديد أي مسائل تتعلق بالسياسات من شأنها أن تجعل تدخلات المفوضية غير كافية. ولذلك واصلت المفوضية إجراء البحوث داخليًا أو بالمشاركة مع مؤسسات أخرى واستخدام نتائج البحوث هذه للإنفاذ والدعوة إلى تغيير السياسات. وتُستخدم نتائج البحوث أيضًا في المناصرة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال محافل مختلفة.

ولدعم الإنفاذ الفعال لقوانين المنافسة وحماية المستهلك في الإقليم من خلال المواءمة والتنسيق بين القوانين، وإنشاء السلطات الوطنية المختصة (NCAs) وبناء القدرات، تقدم المفوضية المساعدة الفنية إلى الدول الأعضاء. وفي عام 2025، قدمت المفوضية المساعدة إلى العديد من الدول الأعضاء، منها ملاوي وموريشيوس ومصر وتونس وبوروندي وزامبيا وزيمبابوي. وبالإضافة إلى ذلك، شارك أكثر من 18 دولةً عضوًا في التدريب الرئيسي للمكلفين بقضايا المنافسة الذي تقدمه المفوضية سنويًا لأغراض بناء القدرات.

وواصلت المفوضية الدخول في شراكات استراتيجية من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع مؤسسات داخل الإقليم وخارجه. وفي هذا الصدد، وقعت المفوضية مذكرات تفاهم مع هيئة المنافسة في جماعة شرق أفريقيا (EACCA) واللجنة الفيدرالية للمنافسة وحماية المستهلك في نيجيريا. كما شاركت المفوضية في مناقشات متقدمة مع الهيئة الإقليمية للمنافسة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (WAEMU/UEMOA) لتعزيز التعاون الإقليمي ودعم التكامل القاري.

وإنني أدرك استمرار التعاون والتآزر في مختلف المسائل مع مختلف المؤسسات، منها هيئة المنافسة في جماعة شرق أفريقيا، وهيئة المنافسة الإقليمية، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والأمانة العامة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)، واللجنة الأفريقية الطيران المدني (AFCAC)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والاتحاد الأوروبي (EU)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وجامعة جوهانسبرغ، ومركز تنظيم المنافسة والتنمية الاقتصادية (CCRED)، واللجنة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية (EEC)، ولجنة المنافسة التابعة للجماعة الكاريبية والسوق المشتركة (CARICOM)، وجمعية وحدة وثقة المستهلكين (CUTS)، وجامعة ماكيري، وهيئات المستهلكين الدولية، وهيئات المنافسة والمستهلكين الوطنية في السوق المشتركة، وهيئة المنافسة في جنوب إفريقيا ومنتدى المنافسة الأفريقي (ACF)، على سبيل المثال لا الحصر.

وفي الختام، أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى مجلس المفوضين على دعمهم المستمر، وإلى الرئيس التنفيذي على قيادته الاستثنائية، وإلى إدارة المفوضية وموظفيها الذين واصلوا تنفيذ مهامهم بتميز ومهنية، فدعموا المجلس دعمًا فعالًا.

المفوض فيبين ناوغا
رئيس مفوضية الكوميسا للمنافسة والمستهلك

مقدمة الرئيس التنفيذي

كان عام 2025 عامًا متميزًا بالنسبة لمفوضية الكوميسا للمنافسة والمستهلك، ليس فقط بسبب دخول لائحة 2025 حيز النفاذ، ولكن لأنه كان نهاية تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2021-2025. لقد أتاح ذلك العام الفرصة لإدارة المفوضية وموظفيها للتفكر والنظر في الفترة الماضية من عمل المفوضية، والأهداف التي حددتها لتحققها على مدى 5 سنوات، وما تحقق بالفعل، والفرص والتحديات التي واجهتها على طول الطريق. وكان ذلك عاملًا أساسيًا في تشكيل كيفية استجابة المفوضية ووضع إطار الخطة الاستراتيجية التالية للفترة 2026-2030. ولذلك، يقدم التقرير السنوي لهذا العام لمحة سريعة عن إنجازات المفوضية خلال الفترة الاستراتيجية 2021-2025 ونظرة عامة على إنجازاتها لعام 2025 مقارنةً بعام 2024.

وخلال الفترة الاستراتيجية 2021-2025، أجرت المفوضية تقييمًا لعمليات دمج بلغ عددها 240 عملية. وتوزعت عمليات الدمج على مختلف القطاعات، وكان العدد الأكبر في قطاع الطاقة والبترول إذ بلغ 31 عملية، علاوة على عدد مماثل في قطاع الخدمات المصرفية والمالية. وشهد قطاع الزراعة ثاني أكبر عدد من عمليات الدمج التي بلغت 26 عملية، يليه قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطيران بإجمالي 12 عملية، وقطاع النقل والخدمات اللوجستية بإجمالي 10 عمليات. وكان أقل عدد من عمليات الدمج في قطاعات الضيافة والتعدين والبناء.

وفي عام 2025، شهدت المفوضية انخفاضًا طفيفًا في العدد الإجمالي لعمليات الدمج من 49 عملية في عام 2024 إلى 48 عملية في عام 2025. وتمت الموافقة على أربع عمليات اندماج بشروط من أجل تجنب الآثار المحتملة على المنافسة في السوق.

وتدرك المفوضية أن عمليات الدمج هي قرارات تجارية، ومن المهم عدم إحباط الشركات لأن هذا من شأنه أن يؤثر على إقبال المستثمرين على السوق المشتركة. وفي هذا الصدد، وفي حين أن الجدول الزمني القانوني لتقييم عمليات الدمج هو 120 يومًا، تسعى المفوضية إلى الانتهاء من عمليات التقييم في أقصر وقت ممكن. وفي الفترة قيد الاستعراض، كان متوسط الوقت المستغرق لتقييم عمليات الدمج 130 يومًا لعمليات الدمج التي تمت الموافقة عليها بشروط أقصرها 35 يومًا بينما كان أطولها 389 يومًا. وكان متوسط الوقت المستغرق لتقييم عمليات الدمج التي تمت الموافقة عليها دون قيد أو شرط 82 يومًا، وكان أقصر وقت مستغرق 10 أيام وأطولها 286 يومًا. وكان متوسط الوقت المستغرق لتقييم خطابات التطمين 42 يومًا وكان أقصر وقت مستغرق 5 أيام بينما كان الأطول 499 يومًا.

وبحثت المفوضية أكثر من 40 قضية ممارسات تجارية مانعة للمنافسة خلال الفترة الاستراتيجية 2021-2025. وفي عام 2025، تم الانتهاء من ست قضايا، بعضها من خلال التزامات من الأطراف بمعالجة شواغل المنافسة بمبالغ التزام وغرامات بلغت حوالي 2,850,000 دولار أمريكي دفعتها الشركات المعنية. وجرى التعامل مع أكثر من 60 قضية لحماية المستهلك خلال الفترة 2021-2025، منها 38 قضية تتعلق بمنتجات غير مأمونة في السوق المشتركة. وجرى تقييم 18 قضية في عام 2025 بنفس عدد القضايا في عام 2024، منها 13 قضية في قطاع الصناعات التحويلية تتعلق بالمنتجات غير المأمونة في السوق المشتركة، مع ارتفاع ملحوظ في عدد القضايا في قطاع الخدمات المصرفية والمالية، وتحديدًا المتعلقة بالخدمات المالية الرقمية.

وتعد البحوث جزءًا أساسيًا من مبادرات الإنفاذ وجهود المناصرة التي تبذلها المفوضية. وذلك لأن إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك وحدها لا يمكن أن يُسهم بشكل هادف في تحسين الأسواق إذا لم تكن السياسات الحكومية مواتية. ولذلك، أجرت المفوضية بالتعاون مع مركز تنظيم المنافسة والتنمية الاقتصادية بحثًا في قطاع السكر، ومن المتوقع أن توجه النتائج الدعوة إلى سياسات أكثر تنافسية لتعزيز نتائج أفضل في القطاع. وتواصل المفوضية إعطاء الأولوية لبحوث القطاع الزراعي بسبب أهميته في اقتصادات الدول الأعضاء في الإقليم.

وتدرك المفوضية أن الإنفاذ الفعال للمنافسة وحماية المستهلك على المستوى الإقليمي يتطلب موارد قانونية

ومؤسسية وبشرية قوية على المستوى الوطني. ولذلك أعطت المفوضية الأولوية للتعاون والتنسيق مع السلطات الوطنية المختصة في الفترة قيد الاستعراض بهدف ضمان وجود موارد قانونية ومؤسسية وبشرية مدربة على المستوى الوطني. وتم حتى الآن إبرام 19 مذكرة تفاهم مع الدول الأعضاء لتسهيل التحقيقات والبحوث والمناصرة وتبادل المعلومات. وفي عام 2025، تم توقيع مذكرات تفاهم مع موريشيوس وأوغندا وتونس. واستفادت جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 21 دولة من المساعدة الفنية التي قدمتها المفوضية. كما وقعت المفوضية تسع مذكرات تفاهم مع شركاء آخرين خارج السلطات المختصة في الدول الأعضاء. وتقدر المفوضية أن العديد من شواغل المنافسة وحماية المستهلك التي تحدث خارج الإقليم يمكن أن يكون لها آثار في السوق المشتركة، وبالتالي فإن هذه الشراكات الاستراتيجية مهمة.

وأشركت المفوضية مختلف الأطراف المعنية في الإقليم لزيادة الوعي وبناء القدرات ونشر المعلومات وتعزيز ثقافة المنافسة. وفي الفترة قيد الاستعراض، أعطت المفوضية الأولوية لمشاركات رفيعة المستوى مع صانعي القرارات على مستويات مختلفة مثل القضاة في المحاكم العليا، والأمناء الدائمين للوزارات المنسقة، والسفراء المعتمدين لدى الكوميسا وأعضاء مجالس السلطات الوطنية المختصة. كما أشركت المفوضية الأطراف المعنية مثل الممارسين القانونيين والصحفيين والطلاب. وتضمنت المشاركات اجتماعات مخصصة أو مؤتمرات صحفية أو ورش عمل أو ندوات.

وعلى الصعيد الداخلي، واصلت المفوضية جهودها الرامية إلى وضع نظم قوية لتكنولوجيا المعلومات والنظم المالية والإدارية التي تدعم فعالية المفوضية. كما أعطت المفوضية الأولوية لتنمية رأس المال البشري لموظفيها ودعمت بناء القدرات المستمر حتى يتمتع الموظفون بالمهارات اللازمة لتنفيذ ولايتها.

وقد تحققت إنجازات المفوضية خلال الفترة الاستراتيجية 2021-2025 بفضل الدعم الذي تلقته من مختلف الأطراف المعنية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وأود أن أعرب عن خالص امتناني لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك السلطات الوطنية المختصة في الدول الأعضاء والوزارات المنسقة لالتزامها بالنهوض بإنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك في الإقليم. وإلى مجلس إدارة المفوضية وموظفيها، أشكركم على الدعم المستمر والتفاني في أداء عمل المفوضية. وأشيد بالدعم والتفاني الجديرين بالثناء والمقدمين من الأمين العام للكوميسا، سعادة السيدة تشيليشي مبوندو كابويبوي، والأمانة العامة للكوميسا بأكملها لدعم تحقيق ولاية المفوضية. وأتوجه بالشكر الجزيل إلى سعادة الأمين العام للكوميسا، وسنواصل العمل بلا كلل للإسهام في أجندة تكامل سوق الكوميسا. كما أعرب عن خالص تقديري للأطراف المعنية الأخرى بما في ذلك هيئات المنافسة وحماية المستهلك الإقليمية والوكالات غير الحكومية وشركات المحاماة والشركات وكيانات الأعمال ومختلف خبراء المنافسة وشؤون المستهلك الأفراد الذين يتعاملون مع المفوضية ويُسهمون في عملنا.

الدكتور ويلارد موبمبا
الرئيس التنفيذي

مجلس المفوضين

مجلس المفوضين هو الهيئة العليا المعنية بالسياسات في المفوضية، وهو مسؤول عن السياسات والفصل في المنازعات. ومجلس المفوضية مجلس غير تنفيذي. وهذا يعني أن أعضاءه لا يشاركون في الإدارة اليومية للمفوضية. ويُعيَّن المجلس من قبل المجلس الوزاري للكوميسا ("المجلس الوزاري"). وفي عام 2025، ضم المجلس ثلاثة عشر (13) مفوضًا من ثلاث عشرة (13) دولة عضو في الكوميسا. ويتولى المفوضون المعينون المسؤولية عن أهداف السوق المشتركة وتطلعاتها، ولا يخدمون مصالح بلدانهم بل مصالح السوق المشتركة.

ولأغراض الفصل في المنازعات، ينقسم المجلس إلى جهازين هما اللجنة المسؤولة عن القرارات الأولية، ومجلس الطعون. وتتألف اللجنة المسؤولة عن القرارات الأولية من ثلاثة (3) أعضاء يتم ترشيحهم من مجلس المفوضين. وهم مسؤولون عن اتخاذ قرارات أولية بشأن القضايا التي حققت فيها المفوضية. وعندما لا يتظلم الطرفان من قرار اللجنة المسؤولة عن القرارات الأولية، يكون القرار نهائيًا. ومع ذلك، إذا تظلم الطرفان من قرار اللجنة المسؤولة عن القرارات الأولية، فلهما حق أصيل تضمنه اللائحة في استئناف القرار أمام مجلس الطعون. ومجلس الطعون مجلس خاص ويتألف من خمسة (5) أعضاء يرشحهم مجلس المفوضين. ولضمان الحياد، يحظر القانون على الأعضاء الثلاثة (3) في اللجنة المسؤولة عن القرارات الأولية المشاركة في مجلس الطعون. ويمكن الطعن على قرار مجلس الطعون أمام محكمة عدل الكوميسا ("محكمة عدل الكوميسا").

رئيس مجلس الإدارة، المفوض فيبين كمال نوغا

المفوض فيبين نوغا هو المدير التنفيذي لهيئة المنافسة في موريشيوس. وقبل ذلك، كان السيد فيبين رئيس قسم الشؤون القانونية والتكتلات الاحتكارية في نفس المؤسسة. وهو محامي مرافعة، دعي إلى نقابة المحامين في إنجلترا وويلز في الجمعية الشرفية للمعبد الأوسط، لندن، في عام 2006 ودُعي إلى نقابة المحامين في موريشيوس في يناير 2008. وانضم إلى هيئة المنافسة منذ إنشائها في عام 2009 وشغل منصب رئيس الشؤون القانونية والتحقيقات. وبعد حصوله على ليسانس الحقوق (مع مرتبة الشرف) في جامعة لندن ساوث بانك، استمر المفوض نوغا في الحصول على درجة الماجستير في القانون التجاري الدولي في جامعة كينت بالمملكة المتحدة وحصل على دورة في جامعة غرب إنجلترا، بريستول، المملكة المتحدة للالتحاق بنقابة المحامين. كما أنه حاصل على دبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد لقانون المنافسة ودبلوم الدراسات العليا في قانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي، وكلاهما من كلية كينغز في لندن.

نائب رئيس مجلس المفوضين، المفوض سام كولوبا واتاسا

قدم المفوض سام كولوبا واتاسا خدمات استشارية إلى جهات خاصة وعامة ودولية لأكثر من 20 عامًا، وهو متخصص في تنظيم قطاع المرافق والتجارة ووضع السياسات التجارية. وهو المدير التنفيذي لجمعية حماية المستهلك في أوغندا (UCPA)، ورئيس اللجنة الفنية للبترول التابعة لوزارة الطاقة والتنمية المعدنية في أوغندا وعضو في مؤسسة القطاع الخاص في أوغندا (PSFU)، ولجنة مجلس التجارة والتبادل التجاري. وهو أيضًا عضو لجنة سياسات المستهلك في المنظمة الدولية للمعايير (ISO)، والمنظمة الدولية للمستهلكين، وعضو لجنة المعايير في الشرق الأفريقي. وكان السيد واتاسا في السابق رئيسًا للجنة حماية المستهلك في الكوميسا وعضوًا في هيئة المنافسة في جماعة شرق إفريقيا. وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ماكيريري وعضو في معهد تشارترد للتسويق، المملكة المتحدة.

والمفوض واتاسا هو رئيس لجنة الشؤون المالية والإدارية التابعة لمجلس المفوضين. وهو أيضًا عضو في لجنة البناء واللجنة الفنية والاستراتيجية التابعة لمجلس المفوضين بالمفوضية.

المفوضة ديفوت هاتانغيمانا

تشغل المفوضة ديفوت هاتانغيمانا حاليًا منصب المستشار القانوني في وزارة التجارة والنقل والصناعة والسياحة ("الوزارة ") في بوروندي. وهي أيضًا عضو في وحدة إدارة المشتريات بالوزارة. وهي مستشارة قانونية في الإدارة العامة للتجارة منذ عام 2020 وحاصلة على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة بوروندي.

وتعمل المفوضة هاتانغيمانا عضوًا في لجنة المراجعة والمخاطر التابعة لمجلس المفوضين.

المفوض أديلبرت إيمانويل بوتو نكايمانا

المفوض أديلبرت نكايمانا هو مستشار وزير التكامل الإقليمي والفرنكوفونية المسؤول عن جماعة شرق أفريقيا (الإياك). وقد شغل سابقًا منصب وزير مقاطعة ماي إندومبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام 2018. وقبل ذلك، كان السيد نكايمانا المدير التجاري المسؤول عن الحسابات الرئيسية في استاندرد تليكوم حيث ترقى في المناصب من مشرف المبيعات في عام 2007 حتى ترك الشركة وهو في منصب المدير التجاري في عام 2018.

وهو حاصل على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة كينشاسا، وتم قبوله في نقابة المحامين في عام 2012. كما أنه حاصل على دبلوم الدولة من كلية بوموبي.

والمفوض نكايمانا هو عضو في لجنة المخاطر والمراجعة التابعة لمجلس المفوضين بالمفوضية.

المفوض الدكتور محمود ممتاز

يشغل المفوض محمود ممتاز حاليًا منصب رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في مصر. ويشغل منصب عضو مجلس إدارة جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز، والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وجهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك في مصر. علاوة على ذلك، فهو عضو في اللجنة الاستشارية لجهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية.

وقبل توليه منصبه في جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في مصر، شغل منصب أخصائي تطوير القطاع الخاص في مقر البنك الدولي في واشنطن العاصمة حيث كان مسؤولاً بشكل أساسي عن العديد من مشاريع سياسات المنافسة بالإضافة إلى تطوير القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب شرق آسيا. كما ألقى محاضرات في قانون المنافسة والاقتصاد في كل من جامعة هامبورغ في ألمانيا وجامعة القاهرة في مصر. والدكتور ممتاز حاصل على درجة الدكتوراه في قانون المنافسة والاقتصاد من جامعة هامبورغ، ألمانيا، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية من الجامعة الألمانية في القاهرة. والمفوض الدكتور ممتاز هو رئيس اللجنة المسؤولة عن القرارات الأولية، واللجنة الفنية والاستراتيجية لمجلس المفوضين.

المفوض لويدز فنسنت نكوما

شغل المفوض لويدز فنسنت نكوما منصب المدير التنفيذي لهيئة المنافسة والتجارة العادلة في ملاوي. وقبل ذلك، كان خبيراً مهنياً في صياغة سياسات المنافسة وإنفاذها وتطبيقها على الصعيدين الوطني والإقليمي. وعمل سابقًا في كل من هيئة المنافسة والتجارة العادلة والمفوضية. ويتمتع بخبرة واسعة في العمل في برامج التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية بعد أن عمل في وزارة التجارة والصناعة وكذلك في القنصلية العامة لملاوي في جوهانسبرغ كملحق للتجارة والاستثمار. وهو حاصل على درجة الماجستير ودبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد لقانون المنافسة من كلية كينغز لندن. وهو حاصل أيضًا على درجة البكالوريوس في العلوم الاجتماعية تخصص الاقتصاد من جامعة ملاوي.

والمفوض نكوما هو رئيس لجنة البناء في مجلس المفوضين. وهو أيضًا عضو في اللجنة المسؤولة عن القرارات الأولية ولجنة الشؤون المالية والإدارية في مجلس المفوضين بالمفوضية.

المفوض تيشالي بيليهو كيفيني

شغل المفوض تيشالي بيليهو كيفيني منصب وزير الدولة بوزارة التجارة والتكامل الإقليمي في إثيوبيا بين عامي 2022 و2024. وقبل ذلك، شغل منصب المدير العام لمؤسسة تقييم المطابقة في إثيوبيا. كما عمل في مركز والتا للمعلومات من عام 2006 إلى عام 2013 حيث ترقى في المناصب من رئيس قسم الأخبار والبرامج إلى مدير تطوير الأعمال. وشغل منصب عضو في لجنة العمدة ورئيس مكتب القطاع الاجتماعي والمعلوماتي في إدارة مدينة أواسا، ورئيس قسم طاقة الريف والمناجم في مكتب المياه والمناجم وموارد الطاقة. كما شغل منصب عضو مجلس إدارة في العديد من المؤسسات منها شركة الوفا للتسويق وترويج الأعمال، وهيئة تصميم البناء والنقل، ومؤسسة التعدين، وجامعة ديلا، ويشغل حاليًا منصب نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأعمال التجارية الإثيوبية ورئيس جامعة أديغرات.

والمفوض كيفيني حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال في الإدارة الصناعية من جامعة أديس أبابا للعلوم والتكنولوجيا، وبكالوريوس الحقوق من جامعة أديس أبابا، وماجستير العلوم في الكيمياء (غير العضوية) من جامعة البنجاب، باتيالا، الهند، وبكالوريوس العلوم في الكيمياء من جامعة أديس أبابا. وهو حاصل على شهادات مختلفة لإدارة الجودة والصحة المهنية وإدارة الصحة ومعايير سلامة المنتجات الاستهلاكية.

والمفوّض كيفيني هو عضو في لجنة الشؤون المالية والإدارية في مجلس المفوضين بالمفوضية.

المفوضة سادية رازافماندیمبي

تشغل المفوضة سادية رازافيماندیمبي حاليًا منصب مدير إدارة التجارة الخارجية في وزارة التصنيع والتجارة والاستهلاك في مدغشقر. وهي أيضًا عضو في المجلس الوطني للكاكاو والمفوض العام للمعرض. والمفوضة سادية تتمتع بخبرة لثلاثة عشر عامًا في التعامل مع مسائل المنافسة وسياسات حماية المستهلك والتجارة والتجارة المتعددة الأطراف والتجارة الإقليمية في وزارة التجارة، وثماني سنوات أخرى من الخبرة في البعثة الدبلوماسية في سفارة مدغشقر في جنيف. وقد عملت في العديد من الإدارات بوزارة التجارة، وهي مسؤولة اتصال سابقة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن سياسات المنافسة وحماية المستهلك. وكانت أيضًا جزءًا من الفريق الذي صاغ قانون المنافسة الوطني في مدغشقر. وهي حاصلة على درجة البكالوريوس في اللغة الإنجليزية ودرجة الماجستير في الإدارة العامة والاقتصاد وتنظيم الشؤون العامة.

والمفوضة رازافيماندیمبي عضو في لجنة الشؤون المالية والإدارية واللجنة الفنية والاستراتيجية لمجلس المفوضين بالمفوضية.

المفوضة بياتريس أوموكيزا

شغلت المفوضة أوموكيزا منصب المدير العام لهيئة التفتيش على المنافسة وحماية المستهلك في رواندا (RICA) بين عامي 2020 و 2024. كما عملت مديرة عامة لخدمات التفتيش وإصدار الشهادات الزراعية والحيوانية في رواندا (RALIS) حيث نسقت أنشطة الصحة والصحة النباتية (SPS) بالإضافة إلى وظائف المنظمة الوطنية لحماية النباتات (NPPO).

كما شغلت منصب عضو مجلس إدارة المجلس الوطني لتنمية الصادرات الزراعية (NAEB) بين عامي 2012 و2015، ونائب رئيس مجلس إدارة مجلس تنمية الزراعة والثروة الحيوانية في رواندا (RAB) بين عامي 2015 و2018. ولديها خبرة واسعة في مراقبة الجودة والمعايير وإنفاذ اللوائح ووضع العديد من السياسات. وهي حاصلة على درجة الماجستير في علوم النبات مع تخصص في علم أمراض النبات وعلم الحشرات من جامعة فاغينينغن، هولندا.

والمفوضة أوموكيزا هي رئيس لجنة المراجعة والمخاطر بمجلس المفوضين بالمفوضية.

المفوضة ناتالي إدموند

المفوضة ناتالي إدموند هي الأمينة الرئيسية للتجارة في وزارة المالية والتخطيط الوطني والتجارة. وقبل ذلك، شغلت منصب الرئيس التنفيذي لهيئة التجارة العادلة في سيشيل، حيث ترقت في الوظائف من محلل المنافسة، ومحلل أول للمنافسة في عام 2012، ثم محلل رئيسي في عام 2014، ثم نائب الرئيس التنفيذي في عام 2017 ثم ترقت إلى منصب الرئيس التنفيذي في عام 2023.

والمفوضة إدموند عضو في مجلس هيئة تنظيم الاتصالات في سيشيل. وهي حاصلة على بكالوريوس الآداب في الاقتصاد والسياسة الاجتماعية (مع مرتبة الشرف) من جامعة مانشستر، ودبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد لقانون المنافسة من كلية كينجز في إنجلترا.

والمفوضة إدموند عضو في لجنة المراجعة والمخاطر في المفوضية.

المفوض محمد حسام الدين التويتي

المفوض محمد حسام الدين التويتي، هو المدير العام للمنافسة والتحقيقات الاقتصادية في وزارة التجارة وتنمية الصادرات في تونس. وقد ترقى في الوظائف من مفتش للشؤون الاقتصادية في إدارة المنافسة والمسوح الاقتصادية إلى مدير عام لنفس الإدارة. كما شغل منصب مدير المسوح الاقتصادية. وهو حاصل على درجة الماجستير في التمويل من كلية الاقتصاد والإدارة في تونس، ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد من نفس الكلية. وحصل أيضًا على تدريب للإداريين في الكلية الوطنية للإدارة.

والمفوض التويتي هو نائب رئيس لجنة الشؤون المالية والإدارية التابعة لمجلس المفوضين.

المفوضة لويامبا كيزيتو مبامبا

المفوضة لويامبا كيزيتو مبامبا هي مديرة عمليات الدمج والاحتكارات في هيئة المنافسة وحماية المستهلك في زامبيا، وهو منصب شغلته لأكثر من 13 عامًا. وبالإضافة إلى خبرتها في عمليات الدمج والاحتكارات، فقد أدت أيضًا دورًا حاسمًا في التحقيق في التكتلات الاحتكارية (الكارتلات) والممارسات التجارية غير العادلة، حيث شغلت منصب مدير الكارتلات والممارسات التجارية التقييدية وكذلك مدير حماية المستهلك من 2020 إلى 2022. وقبل ذلك، كانت محققة أولى تتعامل مع قضايا حماية المستهلك والدمج والاحتكارات في نفس المؤسسة.

وقد عملت في مجالس إدارة المجلس الوطني لإمدادات المياه والصرف الصحي، والخدمات البريدية في زامبيا، وتشغل حاليًا منصب رئيس مجلس إدارة مركز التدريب الصناعي. وهي حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية، وماجستير الآداب في إدارة الأعمال الدولية، ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد، وبكالوريوس الحقوق، ودبلوم الدراسات العليا في منهجية المحاضرات. والمفوضة مبامبا هي نائبة رئيس اللجنة الفنية والاستراتيجية وعضو في لجنة البناء.

المفوضة سيسيليا ماشافا

المفوضة سيسيليا ماشافا هي رئيسة قسم التعريفات التجارية وسبل الانتصاف التجارية في هيئة المنافسة والتعريفات الجمركية في زيمبابوي. وقبل ذلك، شغلت منصب المدير المساعد لشعبة الممارسات التقييدية في نفس المؤسسة التي أدت فيها دورًا أساسيًا في التحقيق في الممارسات المانعة للمنافسة ومكافحتها. وقد أدت دورًا محوريًا في التحقيقات الرفيعة المستوى التي تنطوي على ممارسات تقييدية وقضايا دمج تتناولها هيئة المنافسة والتعريفات. وقادت التفاوض بشأن فرع المنافسة التابع للاتحاد الأوروبي وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (EU - ESA)، وشاركت بنشاط في التفاوض بشأن بروتوكول المنافسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وهي حاصلة على درجة الماجستير في الإدارة الاستراتيجية وحوكمة الشركات من جامعة ميدلاندز الحكومية ودرجة الشرف في الاقتصاد من جامعة زيمبابوي.

والمفوضة ماشافا عضو في لجنة المراجعة والمخاطر واللجنة الفنية والاستراتيجية في مجلس المفوضين.

الدكتور ويلارد مويمبا،
عضو مجلس الإدارة بحكم منصبه

الدكتور ويلارد مويمبا هو الرئيس التنفيذي لمفوضية الكوميسا للمنافسة والمستهلك بحكم منصبه.

وشغل الدكتور مويمبا منصب رئيس قسم عمليات الدمج والاستحواذ في المفوضية أيضًا، وقبل ذلك كان مديرًا لعمليات الدمج والاحتكارات في هيئة المنافسة وحماية المستهلك في زامبيا. وهو عضو في مركز التدريب على المنافسة التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في المجلس الاستشاري للشرق الأوسط وأفريقيا. والدكتور مويمبا محاضر أول مساعد في جامعة كيب تاون. وقد كتب على نطاق واسع، وهو محاضر زائر يحاضر عن موضوع المنافسة وقانون المستهلك في مختلف الجامعات في أفريقيا وخارجها. ولديه خبرة واسعة في إنفاذ قانون المنافسة على المستويين الإقليمي والوطني وكذلك في وضع تشريعات المنافسة والمستهلكين في الدول الأعضاء في الكوميسا وخارجها. ويواصل الدكتور مويمبا تقديم المشورة إلى الحكومات في السوق المشتركة بشأن الأهمية الأساسية لقوانين المنافسة والمستهلكين ومخاطر غيابها أو إنفاذها غير الفعال.

ويحمل الدكتور مويمبا العديد من المؤهلات، منها على سبيل المثال لا الحصر درجة البكالوريوس في الاقتصاد ودرجة البكالوريوس في القانون من جامعة زامبيا، ودرجة الماجستير في قانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي، من كلية كينجز لندن، ودرجة الدكتوراه في قانون المنافسة من جامعة كيب تاون.

فريق الإدارة

السيدة ماري غورور،
مديرة الخدمات القانونية والامتثال

السيدة غورور مسؤولة عن تقديم المشورة القانونية والاهتمام بجميع المسائل القانونية في المفوضية. ولديها أكثر من 32 عامًا من الخبرة كممارسة قانونية. وقد شغلت سابقاً مناصب مختلفة في وزارة العدل في زيمبابوي في مكتب المدعي العام، منها المدعي العام الرئيسي في المحكمة الكلية والمحكمة العليا في زيمبابوي ورئيسة الصياغة التشريعية. كما شغلت منصب المستشار القانوني وأمين مجلس إدارة هيئة المنافسة والتعريفات الجمركية في زيمبابوي.

وهي حاصلة على المؤهلات التالية، من بين مؤهلات أخرى، درجة البكالوريوس في القانون مع مرتبة الشرف ودرجة الماجستير في قانون حقوق المرأة وحقوق الإنسان من جامعة زيمبابوي، ودبلوم الدراسات العليا في قانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي من كلية كينجز لندن وشهادات في مختلف المجالات، بما في ذلك الزعامة والقيادة من كلية الدفاع في زيمبابوي، والصياغة التشريعية من معهد القانون الدولي في أوغندا وقانون المعاهدات من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث.

السيد بونيفاس ماكونغو،
مدير المنافسة

السيد ماكونغو مسؤول عن إدارة فحص عمليات الدمج والاستحواذ والتحقيق في الممارسات التجارية التقييدية ومعالجتها ولديه أكثر من 20 عامًا من الخبرة العملية منها ثلاثة عشر عامًا في إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك. وقبل انضمامه إلى المفوضية، شغل منصب مدير المنافسة وحماية المستهلك في هيئة المنافسة في كينيا. وهو حاصل على درجة الماجستير في القانون من جامعة القانون الاقتصادي الدولي في جنوب أفريقيا، وبكالوريوس في القانون من جامعة موي في كينيا. وهو عضو كامل العضوية في جمعية القانون في كينيا وهو أمين عام معتمد (كينيا).

السيد ستيفن كاموكاما،
مدير رفاه المستهلك والمناصرة

السيد كاموكاما مسؤول عن إدارة التحقيق وتقييم السلوك ذي التأثير العابر للحدود الذي يقوض رفاه المستهلك في الكوميسا، والمناصرة المتعلقة بالمستهلك ولديه أكثر من 21 عامًا من الخبرة العملية التي كان جزء منها في إنفاذ قانون المنافسة وحماية المستهلك. وقبل انضمامه إلى المفوضية، شغل منصب المسؤول التجاري الرئيسي في وزارة التجارة والصناعة والتعاونيات في أوغندا، وكان أيضًا رئيس قسم المنافسة وحماية المستهلك في الوزارة. كما شغل منصب مختص برامج في برنامج تعزيز القدرات التجارية ومختص التجارة في الفرص والسياسات التجارية الأوغندية. وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية، ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد ودبلوم في تطوير وتحليل السياسات التجارية.

السيد إسحاق تاوشا،
كبير الاقتصاديين

السيد تاوشا مسؤول عن البحوث والسياسات والمناصرة، ولديه أكثر من 15 عامًا من الخبرة في إنفاذ قوانين المنافسة والمستهلكين وكذلك سياسات التجارة الدولية. وقبل انضمامه إلى المفوضية، عمل في هيئة المنافسة والتعريفات في زيمبابوي حيث شغل مناصب مختلفة من كونه محققًا، ورئيسًا لسياسة البحوث والمناصرة، ومساعدًا للمدير المسؤول عن التعريفات، وغادر هيئة المنافسة والتعريفات وهو يعمل مديرًا مساعدًا مسؤولًا عن تحقيقات عمليات الدمج. وهو يتمتع بخبرة واسعة في مجال البحوث في مختلف المجالات بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية والأسواق الزراعية والأسواق المالية. وهو حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد، ودرجة الماجستير في القيادة الاستراتيجية، وبكالوريوس العلوم في الاقتصاد.

السيدة ميتي ديميسي ديساسا،
أمينة السجل

تعمل السيدة ديساسا أمينة السر لمجلس المفوضين، وتشمل مهامها ضمان الالتزام بأعلى معايير الإنصاف، والإجراءات القانونية الواجبة، وحوكمة الشركات في جميع عمليات وإجراءات المفوضية، ولديها أكثر من 18 عامًا من الخبرة كممارسة قانونية، 12 عامًا منها كانت في المفوضية. وقبل انضمامها إلى المفوضية، كانت مدعية عامة وعملت أيضًا خبيرة في إصلاح العدالة في وزارة العدل في إثيوبيا.

والسيدة ديساسا حاصلة على درجة الماجستير في القانون الاقتصادي الدولي، ودرجة الماجستير في الإدارة والقيادة ودرجة البكالوريوس في القانون.

السيد رولاند مهانغو،
القائم بأعمال مدير خدمات الشركات

السيد مهانغو مسؤول عن شؤون الشركات في المفوضية، ويشمل ذلك التخطيط المالي والامتثال وإعداد التقارير، وهو مسؤول عن الشؤون الإدارية. ويتمتع بأكثر من 15 عامًا من الخبرة القيادية التقدمية في الإدارة المالية، والتي تغطي قطاعات متنوعة ومؤسسات إقليمية. وقبل انضمامه إلى المفوضية، شغل منصب مدير الشؤون المالية والإدارية في مجلس أعمال الكوميسا، وكبير المحاسبين في شركة أورانج في بوتسوانا، والمسؤول المالي الإقليمي في الأمانة العامة للسادك، ومدير المراجعة في ديلويت بوتسوانا.

وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هيريوت وات في أدنبرة، اسكتلندا وبكالوريوس في المحاسبة من جامعة ملاوي. وهو زميل في جمعية المحاسبين القانونيين والمعتمدين (FCCA).

حوكمة الشركات

تأسس مجلس المفوضين بمفوضية الكوميسا للمنافسة والمستهلك وفقًا لأحكام اللائحة ليتولى الرقابة التنظيمية والإدارية على إدارة المفوضية. ويسترشد المجلس باللائحة والقواعد وميثاق المجلس. وللقيام بالرقابة بفعالية وكفاءة، أنشأ مجلس المفوضين خمس لجان ويسند إلى أي لجنة منها الاختصاصات التي يراها ضرورية. وهذه اللجان التي تأسست هي:

أ) اللجنة المسؤولة عن القرارات الأولية
ب) لجنة المراجعة والمخاطر
ج) لجنة الشؤون المالية والإدارية
د) اللجنة الفنية والاستراتيجية
ه) لجنة البناء
و) لجنة العقود

وتتألف اللجنة المسؤولة عن القرارات الأولية من ثلاثة أعضاء، وقد تأسست وفقًا للمادة 13(4) من اللائحة وهي مسؤولة عن الفصل في قضايا المنافسة والمستهلكين واتخاذ القرارات بشأنها.

ولجنة المراجعة والمخاطر مسؤولة عن تحديد المخاطر التي تتعرض لها المفوضية وتوصي بتدابير لمنع هذه المخاطر والتخفيف من حدتها أو معالجة آثار المخاطر إذا كانت قد تحققت بالفعل. علاوة على ذلك، فإن لجنة المراجعة والمخاطر مسؤولة عن الحفاظ على الرقابة الداخلية السليمة ومراقبة إطار إدارة المخاطر. وتتألف لجنة المراجعة والمخاطر من أربعة أعضاء.

وتتألف لجنة الشؤون المالية والإدارية من أربعة أعضاء، وهي مسؤولة عن ضمان وجود ضوابط مالية داخلية تتسم بالفعالية والكفاءة، وسياسات وأنظمة وإجراءات إدارة الموارد البشرية لدى المفوضية، ومراجعة الخطط المالية والموارد البشرية والإدارية الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل للمفوضية وإصدار التوصيات بشأنها وضمان اتساقها مع الخطة الاستراتيجية، والتأكد من أن المفوضية لديها السيولة المثلى لتحقيق ولايتها بكفاءة وفعالية، ومراجعة التقارير المالية وتقديم التوصيات المناسبة إلى مجلس المفوضين، ومساعدة المجلس في تقديم التوجيه والإشراف والمشورة في مجال السياسات بشأن القضايا المالية وإدارة الموارد البشرية والإدارة وحوكمة الشركات في المفوضية.

وتتألف اللجنة الفنية والاستراتيجية من أربعة أعضاء، وتشرف على تطوير العمليات والأنظمة التي تتعلق بجميع العمليات الفنية للمفوضية، بما في ذلك المراجعة القانونية. وتتولى أيضًا وضع القواعد والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنفيذ الفعال للائحة وإصدار التوصيات بشأنها إلى مجلس المفوضين. كما توصي المجلس بإدخال تعديلات على اللائحة لضمان تعزيز المنافسة في السوق المشتركة بفعالية وكفاءة من خلال منع الممارسات المانعة للمنافسة واكتشافها وحظرها.

ولجنة البناء هي لجنة محددة المدة ومكلفة بالإشراف على مشروع بناء مقر المفوضية وإنشاء مركز التدريب على قانون المنافسة والمستهلك في ليلونغوي، ملاوي. وكان من المتوقع في البداية أن ينتهي مشروع البناء في عام 2026، ولكن بسبب ظروف غير متوقعة، جرى تعديل التوقعات، ومن المتوقع الآن أن ينتهي المشروع في موعد لا يتجاوز عام 2028.

وقد تأسست لجنة العقود وفقًا لقواعد المشتريات الخاصة بالمفوضية، وهي مسؤولة عن الإشراف على عمليات الشراء وترسية العقود لأي مشتريات تتجاوز قيمتها 200,000 دولار أمريكي. وتتألف لجنة العقود من ثلاثة أعضاء من مجلس المفوضين.

وفي الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس المفوضين ولجانه الاجتماعات التالية.

الجدول 1: اجتماعات مجلس المفوضين واللجان التي عُقدت في 2025

نوع الاجتماع	عدد الاجتماعات	الفترة
اجتماع مجلس المفوضين	3	مايو وأكتوبر وديسمبر
اجتماعات غير عادية للمجلس	1	أبريل
مجلس الطعون	2	
اللجنة المسؤولة عن القرارات الأولية	10	بين فبراير وديسمبر
اللجنة المالية والإدارية	3	أبريل وأغسطس وديسمبر
اللجنة الفنية والاستراتيجية	1	أغسطس
لجنة البناء	2	مارس وديسمبر
لجنة العقود	1	أكتوبر
لجنة المراجعة والمخاطر	2	مارس ونوفمبر
لجنة العقود	1	أكتوبر

تدريب مجلس المفوضين

شارك أعضاء المجلس في تدريبات ومؤتمرات دولية مختلفة. والتدريب المستمر لأعضاء المجلس مهم في ضمان مواكبة القضايا الناشئة في إنفاذ المنافسة ومسائل حماية المستهلك، وكذلك مسائل حوكمة الشركات. وفيما يلي بعض التدريبات والاجتماعات التي حضرها أعضاء المجلس:

- اجتماع فصل الربيع السنوي الثالث والسبعين لمكافحة الاحتكار الذي استضافته نقابة المحامين الأمريكية في أبريل 2025.
- المؤتمر السنوي الرابع والعشرون لشبكة المنافسة الدولية في إدنبرة، اسكتلندا في مايو 2025.
- دورة القيادة التنفيذية في جامعة هارفارد.

أعضاء مجلس المفوضين والرئيس التنفيذي لمفوضية الكوميسا للمنافسة والمستهلك

الإدارة والموظفون

الإدارة والموظفون مسؤولون عن العمليات اليومية للمفوضية ويقدمون توصيات إلى مجلس المفوضين بشأن التحقيقات التي أجريت والبحوث والسياسات والمناصرة والمسائل المالية والإدارية. والرئيس التنفيذي الذي يعينه المجلس الوزاري للكوميسا هو رئيس المؤسسة وكبير موظفي المحاسبة فيها. علاوة على ذلك، فإن لدى المفوضية خمسة أقسام ووحدات أساسية وفنية وهي: قسم المنافسة المسؤول عن عمليات الدمج والاستحواذ وكذلك الممارسات التجارية المناهضة للمنافسة، وحماية المستهلك، والخدمات القانونية والامتثال، ومكتب المسجل والبحوث، والسياسات والمناصرة. وتتكون الأقسام من محامين واقتصاديين خبراء في المنافسة وحماية المستهلك. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد لدى المفوضية قسم شؤون الشركات، وهو مسؤول عن الإشراف والتمويل والإدارة والموارد البشرية ومسائل تكنولوجيا المعلومات.

- بعض موظفي المفوضية في عام 2025

مجال تركيزنا

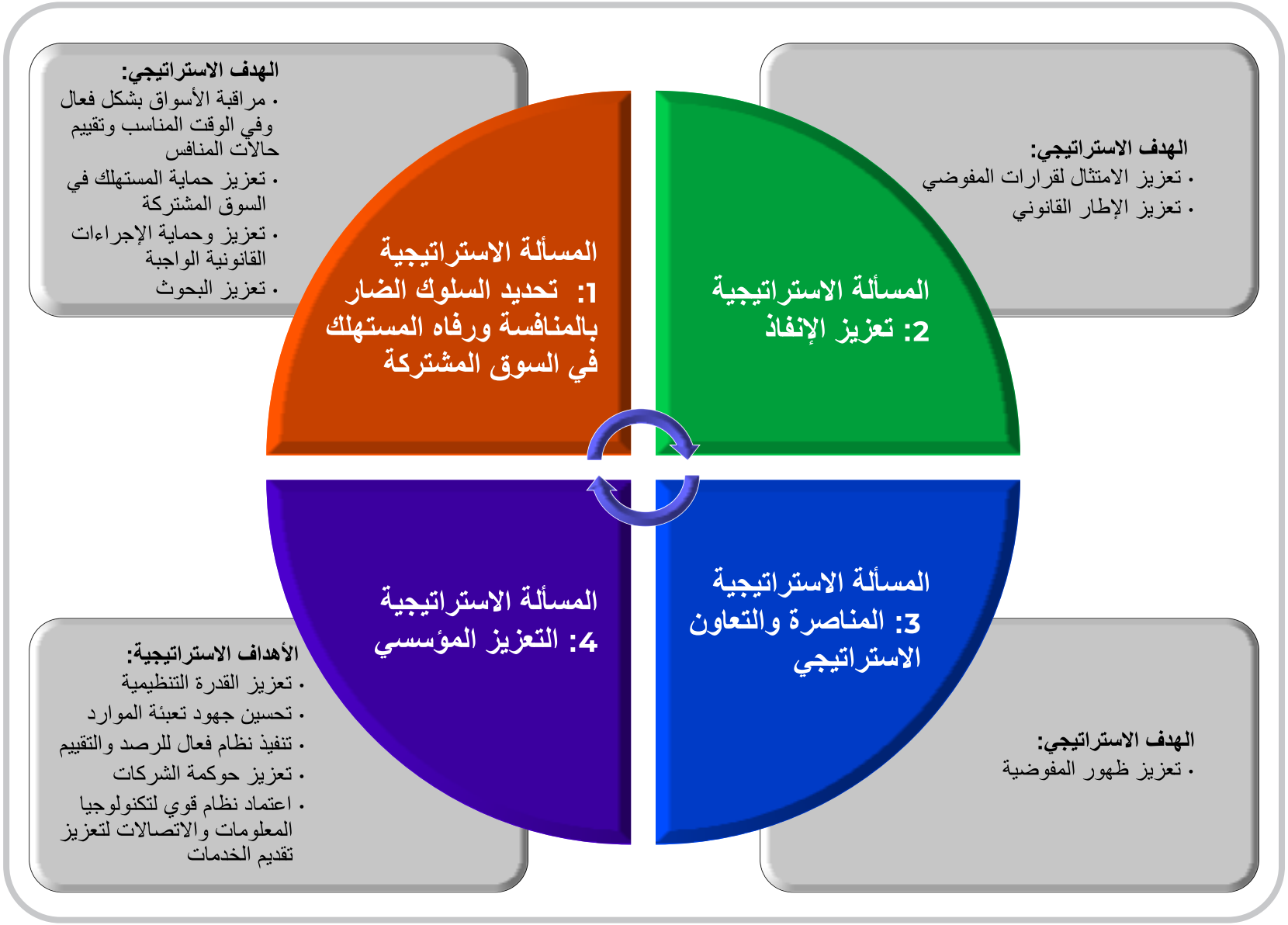
المسألة الاستراتيجية 1: تحديد السلوك الضار بالمنافسة ورفاه المستهلك في السوق المشتركة
المسألة الاستراتيجية 2: تعزيز الإنفاذ
المسألة الاستراتيجية 3: المناصرة والتعاون الاستراتيجي
المسألة الاستراتيجية 4: التعزيز المؤسسي
الهدف الاستراتيجي:
• مراقبة الأسواق بشكل فعال وفي الوقت المناسب وتقييم حالات المنافس
• تعزيز حماية المستهلك في السوق المشتركة
• تعزيز وحماية الإجراءات القانونية الواجبة
• تعزيز البحوث
الهدف الاستراتيجي:
• تعزيز الامتثال لقرارات المفوضي
• تعزيز الإطار القانوني
الهدف الاستراتيجي:
• تعزيز ظهور المفوضية
الأهداف الاستراتيجية:
• تعزيز القدرة التنظيمية
• تحسين جهود تعبئة الموارد
• تنفيذ نظام فعال للرصد والتقييم
• تعزيز حوكمة الشركات
• اعتماد نظام قوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز تقديم الخدمات

الهيكل التنظيمي

الهيكل التنظيمي لهيئة المنافسة وحماية المستهلك التابعة للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) - معتمد من قبل مجلس الإدارة - 2024

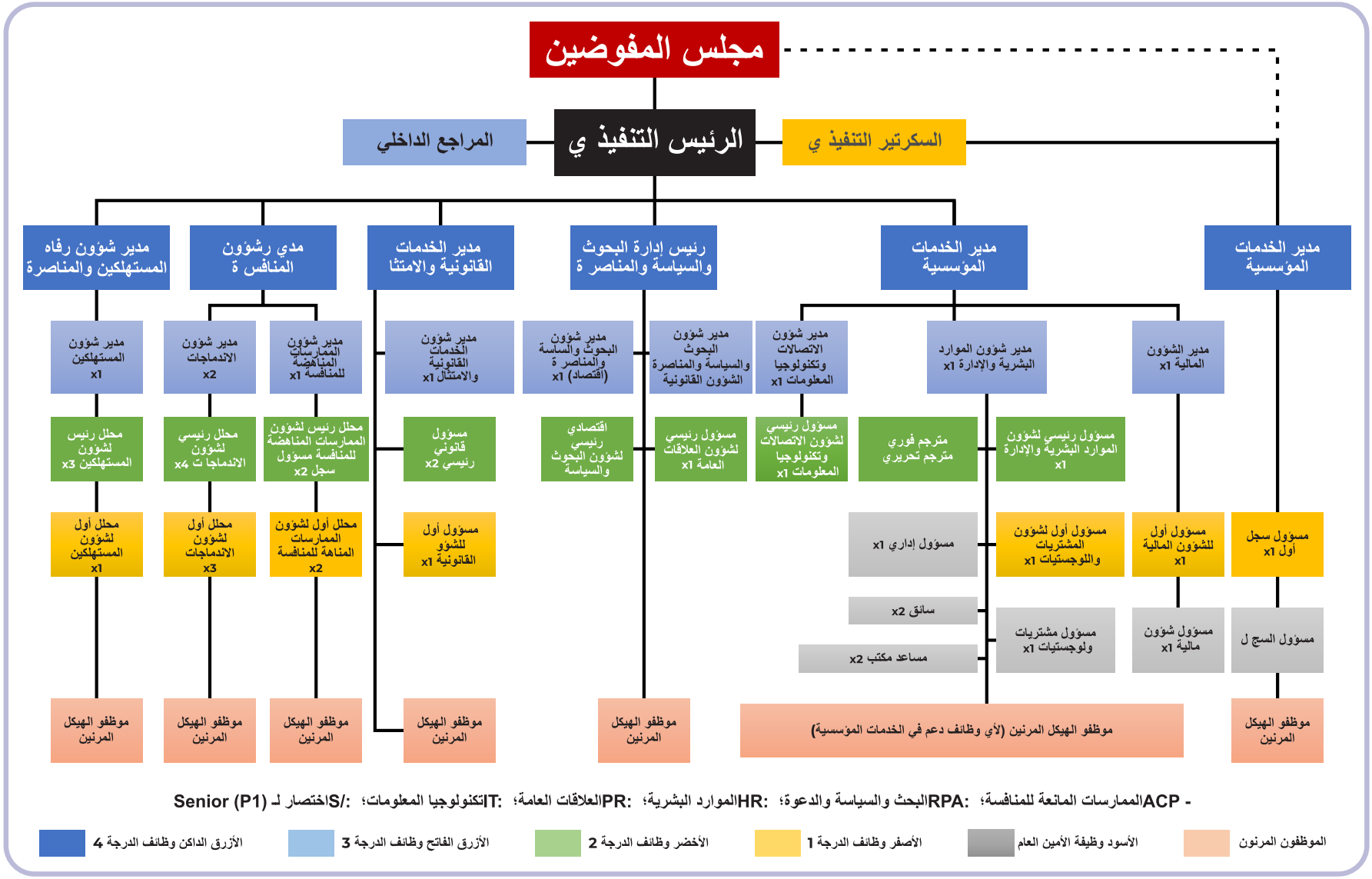

أبرز تدخلات تدخل المفوضية في السوق في عام 2025

كان عام 2025 هو العام الأخير لتنفيذ الخطة الاستراتيجية 2021-2025. ووفقًا لذلك، جرى تنفيذ أنشطة المفوضية وفقًا لبرنامج العمل السنوي المعتمد لعام 2025، والذي تم إعداده بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للمفوضية. وإذ يغطي التقرير السنوي السنة الأخيرة من الدورة الاستراتيجية، فإنه يقدم لمحة عن الإنجازات على مدى الفترة 2021-2025 بأكملها، بالإضافة إلى الإنجازات المحددة التي تحققت في عام 2025 مع الإشارة المقارنة إلى عام 2024.

ويلخص الجزء التالي الإنجازات الرئيسية للمفوضية في إطار المسائل الاستراتيجية الأربع (4) لخطتها الاستراتيجية وهي تحديد السلوك الضار بالمنافسة ورفاه المستهلك في السوق المشتركة، وتعزيز الإنفاذ، والمناصرة والتعاون الاستراتيجي، والتعزيز المؤسسي.

تحديد السلوك الضار بالمنافسة ورفاه المستهلك في السوق المشتركة

تتمثل الولاية الأساسية للمفوضية في الكشف عن الممارسات التجارية المناهضة للمنافسة ومنع تلك الممارسات وحظرها، بما في ذلك عمليات الدمج المناهضة للمنافسة وحماية المستهلكين من السلوك العدواني من قبل الجهات الفاعلة في السوق التي يكون لعملياتها تأثير في السوق المشتركة.

وتستلزم هذه المسألة الاستراتيجية الكشف عن السلوك المناهض للمنافسة وانتهاكات رفاه المستهلك والتحقيق فيها والقضاء عليها لمنع أي ضرر محتمل للمنافسة وتراجع رفاه المستهلكين في السوق المشتركة. وتشمل أيضًا تقييم عمليات الدمج وإجراء البحوث التي يمكن أن توجه الإنفاذ وتشكيل اتجاه السياسات

تنظيم عمليات الدمج والاستحواذ

من الضروري لجميع عمليات الدمج التي تستوفي الحدود الدنيا التي تستوجب الإخطار بالدمج أن يتم إخطار المفوضية بها لمراجعتها وتحديد تأثيرها في السوق المشتركة. وقد وردت الحدود الدنيا التي تستلزم الإخطار بعمليات الدمج في القاعدة 4 من قواعد الكوميسا للمنافسة بشأن تحديد الحدود الدنيا التي تستلزم الإخطار بعمليات الدمج وطريقة حسابها ("قواعد الحدود الدنيا للإخطار بعمليات الدمج"). ولدى المفوضية سلطة تبعية لطلب الإخطار بعمليات الدمج التي تقل عن الحدود الدنيا المحددة إذا كان لديها سبب معقول للاعتقاد بأن الدمج من المرجح أن يقلل بشكل كبير من المنافسة في السوق المشتركة.

وتقدم المفوضية آراء استشارية إلى الأطراف غير المتأكدين مما إذا كانت صفقاتهم تستلزم الإخطار أم لا. وهذا يسهل التجارة ويضمن توجيه أطراف الدمج بشكل صحيح لتجنب العقوبات المفروضة على عدم الإخطار بصفقة يجب الإخطار بها. وفي الحالات التي تخلص فيها المفوضية إلى أن الصفقة لا تستلزم الإخطار، فإنها تصدر خطاب تطمين إلى الأطراف

المعنية. وتُمنح خطابات التطمين بناءً على صفقة لا ينطبق عليها تعريف الدمج على النحو المنصوص عليه في المادة 23(1) من اللائحة، أو صفقة لا تستوفي الحد الأدنى التي يستلزم الإخطار بالدمج بموجب القاعدة 4 من قواعد الحدود الدنيا للإخطار بالدمج، من بين أمور أخرى.

وعندما تجد المفوضية أن الدمج يستلزم الإخطار، يُطلب من الأطراف إكمال إجراءات الإخطار بالدمج على النحو المنصوص عليه في المادة 24(3) من اللائحة التي تتضمن دفع الرسوم المقررة للإخطار بالدمج. وثمة أهمية كبيرة ترتبط بالتقييم الفعال في الوقت المناسب لعمليات الدمج من أجل عدم تأخير المعاملات التجارية دون داع. وعلى هذا النحو، تسعى المفوضية إلى تقييم عمليات الدمج في إطار زمني معقول استرشادًا بلائحة عام 2004. وخلال الفترة الاستراتيجية 2021-2025، قامت المفوضية بتقييم وإتمام ما مجموعه 240 عملية دمج تمت الموافقة على 15 عملية منها بشروط، وتم رفض عملية واحدة وتمت الموافقة على 175 منها دون قيد أو شرط. وتم إصدار 29 خطاب تطمين إلى الأطراف تؤكد أن الدمج لم يستلزم الإخطار به بموجب لائحة عام 2004، وتم إصدار 6 خطابات تطمين لإبلاغ الأطراف بأن الدمج يستلزم الإخطار به، وتم تفسير 11 صفقة على أنها عمليات اندماج لا تستلزم الإخطار بها، وأحيلت 3 قضايا إلى الدول الأعضاء. ويظهر ذلك في الشكل 1.

الشكل 1: عمليات الدمج التي تم تقييمها من 2021-2025

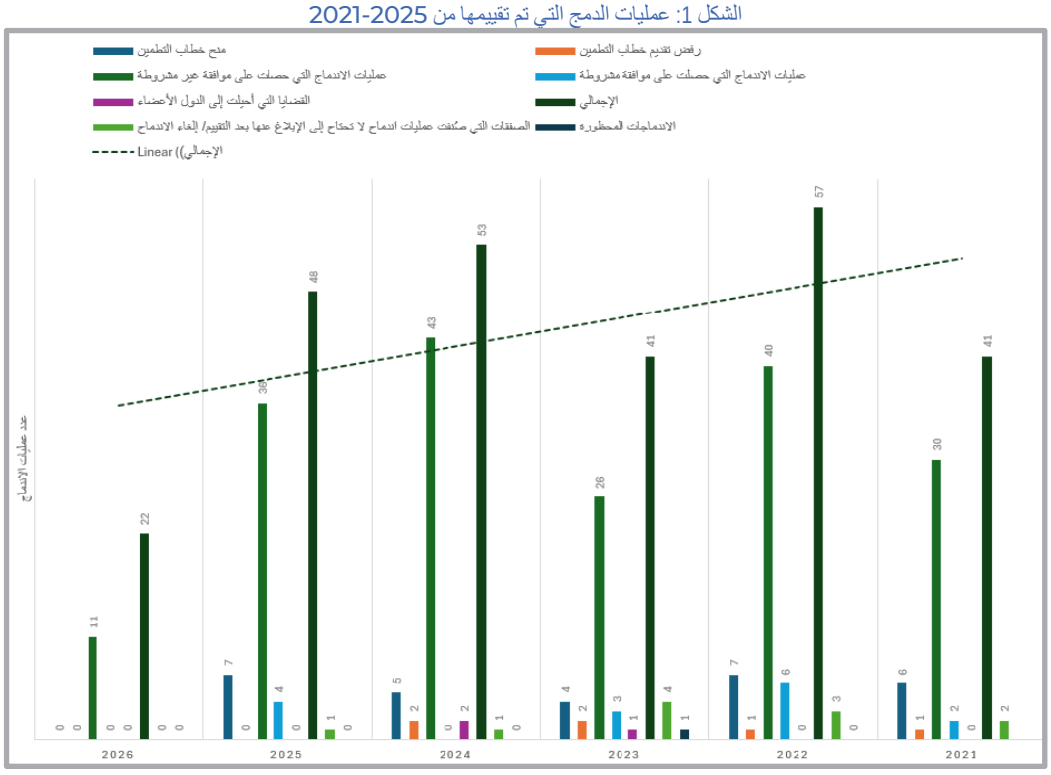

ويوضح الشكل 1 أن أكبر عدد من عمليات الدمج التي تم تقييمها خلال فترة الخطة الاستراتيجية كان في عام 2022 إذ بلغ عددها 57 عملية دمج، بينما كان أقل عدد من عمليات الدمج في عامي 2023 و2021 إذ بلغ 41 عملية دمج تم تقييمها. وهناك عوامل مختلفة تؤثر على عدد عمليات الدمج التي يتم إخطار سلطات المنافسة بها في أنحاء دول مختلفة. وتشمل بعض هذه العوامل ديناميكيات السوق المتغيرة. ولفهم هذا الجانب بشكل أفضل، من المهم أيضًا إلقاء نظرة على القطاعات الرئيسية التي حدثت فيها عمليات الدمج هذه الموضحة في الشكل 2:

ويوضح الشكل أن أكبر عدد من عمليات الدمج خلال الفترة الاستراتيجية 2021-2025 كان في قطاع الطاقة والبترول بشكل تراكمي إذ بلغ 31 عملية. وسُجل عدد مساوٍ في قطاع الخدمات المصرفيّة والماليّة. وشهد قطاع الزراعة ثاني أكبر عدد من عمليات الدمج إذ بلغ 26 عملية، يليه قطاع تكنولوجيا

الشكل 2: عمليات الدمج حسب القطاعات الاقتصادية

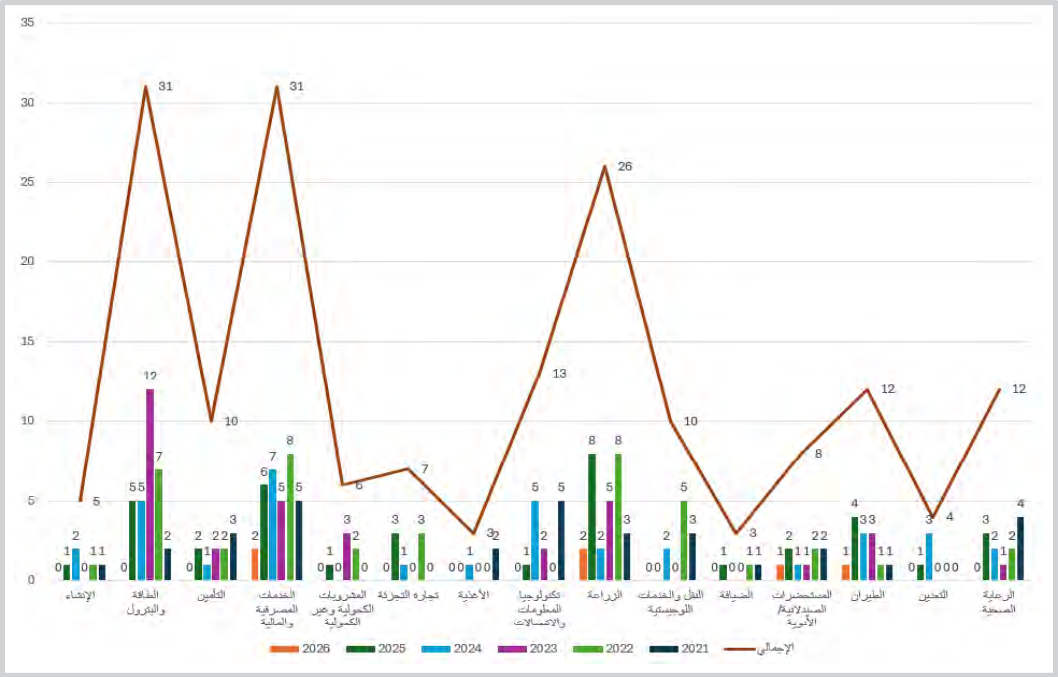

المعلومات والاتصالات والطيران إذ سجل 12 عملية، وقطاع النقل والخدمات اللوجستية الذي سجل 10 عمليات. وكان أقل عدد من عمليات الدمج في قطاعات الضيافة والتعدين والبناء.

ومن بين العوامل التي قد تدفع إلى ارتفاع عدد عمليات الدمج في قطاعي الطاقة والنفط ارتفاع الطلب على الطاقة في الإقليم، والاستثمارات في مصادر الطاقة البديلة، والدعوة إلى الاستدامة في مخصصات الطاقة والنفط التي تتطلب مزيدًا من الاستثمارات في القطاع. وقد تكون عمليات الدمج في قطاع الخدمات المصرفية والمالية مدفوعة بالتحول الرقمي المتزايد في الإقليم مما أدى إلى زيادة المنتجات المالية الرقمية، تخارج البنوك الكبيرة متعددة الجنسيات في بعض البلدان والزيادة العامة في متطلبات الرسملة من قبل البنوك المركزية في غالبية الدول الأعضاء. ويرجع ارتفاع عدد عمليات الدمج في قطاع الزراعة جزئيًا إلى المخاوف البيئية المتزايدة، وتغير تفضيلات المستهلكين، والضغوط التنظيمية التي تدعو إلى ممارسات زراعية أكثر استدامة، والاستثمار الرأسمالي، والدخول إلى أسواق جديدة، واندماج الشركات متعددة الجنسيات على الصعيد العالمي. ويقترن ذلك بارتفاع الطلب على الغذاء على مستوى العالم. كما تأثرت القطاعات الأخرى بديناميكيات السوق المتغيرة والتحديات التي تواجهها في تلك القطاعات. علاوة على ذلك، بالنظر إلى الفترة قيد الاستعراض، من المهم أيضًا ملاحظة أن جائحة كوفيد 19 كان لها أيضًا تأثير على عمليات الدمج لأنها أدت إلى ارتفاع عدد عمليات الدمج في بعض القطاعات لأنه من المفترض أن معظم الشركات كانت تكافح للبقاء خلال تلك الفترة ويبدو أن عمليات الدمج كانت إحدى الأدوات لضمان استمرار عمليات هذه الشركات.

وفي عام 2025، عالجت المفوضية ما مجموعه ثمانية وأربعين (48) قضية، ومُنحت سبعة (7) منها خطابات تطمين، وتم التخلي عن قضية واحدة، وتمت الموافقة على ستة وثلاثين (36) عملية اندماج دون قيد أو شرط وتمت الموافقة على أربعة (4) عمليات بشروط.

الشكل 3: حالات الدمج التي تم التعامل معها حسب النتيجة/ القرار في عام 2025 مقارنة بعام 2024

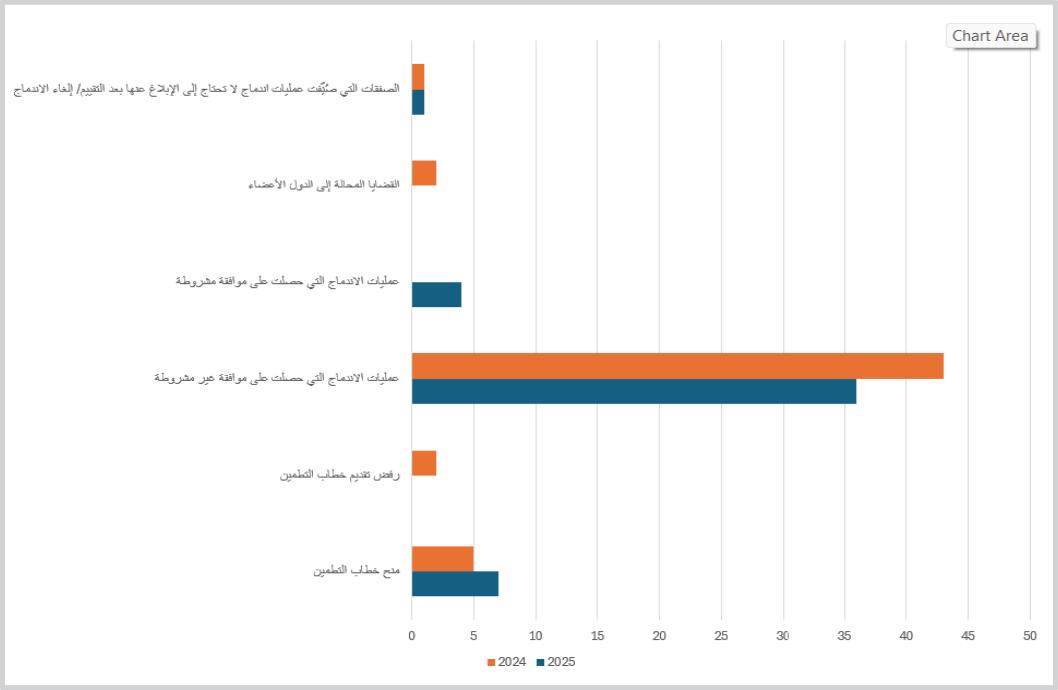

وتسعى المفوضية إلى تقييم جميع عمليات الدمج في غضون فترة زمنية معقولة لأنها تهدف إلى تسهيل الأعمال والاستثمارات في السوق المشتركة. وتسترشد المفوضية بالجداول الزمنية القانونية المنصوص عليها في اللائحة، ولكن في العديد من الحالات يتم الانتهاء من القضايا قبل الجداول الزمنية القانونية ما لم تثر الصفقة شواغل تتعلق بالمنافسة. وفي الفترة قيد الاستعراض، كان متوسط الوقت المستغرق لتقييم عمليات الدمج 130 يومًا لعمليات الدمج المعتمدة بشروط وأقصرها 35 يومًا، بينما كان أطولها 389 يومًا. وكان متوسط الوقت المستغرق لتقييم عمليات الدمج التي تمت الموافقة عليها دون قيد أو شرط 82 يومًا، وكان أقصر وقت مستغرق 10 أيام وأطولها 286 يومًا. وكان متوسط الوقت المستغرق لتقييم كتب التطمين 42 يومًا وكان أقصر وقت مستغرق 5 أيام، بينما كان الأطول 499 يومًا.

الشكل 4: الوقت المستغرق لتقييم عمليات الدمج

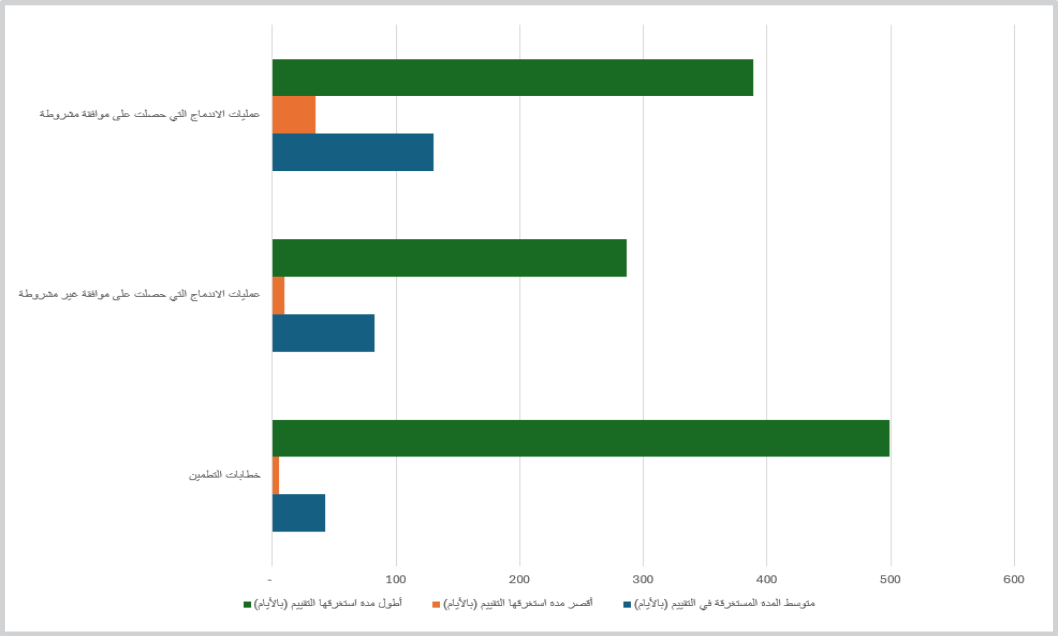

ويوضح الشكل 4 توزيع الوقت. ويظهر أنه تم إمضاء مزيد من الوقت في حال عمليات اندماج الأكثر تعقيدًا التي قد تتطلب شروطًا أو تعويضات أو تعهدات مقارنة بتلك التي قد لا تثير شواغل تتعلق بالمنافسة.

لشكل 5: حالات الدمج حسب القطاع الاقتصادي 2025 مقارنة بعام 2024

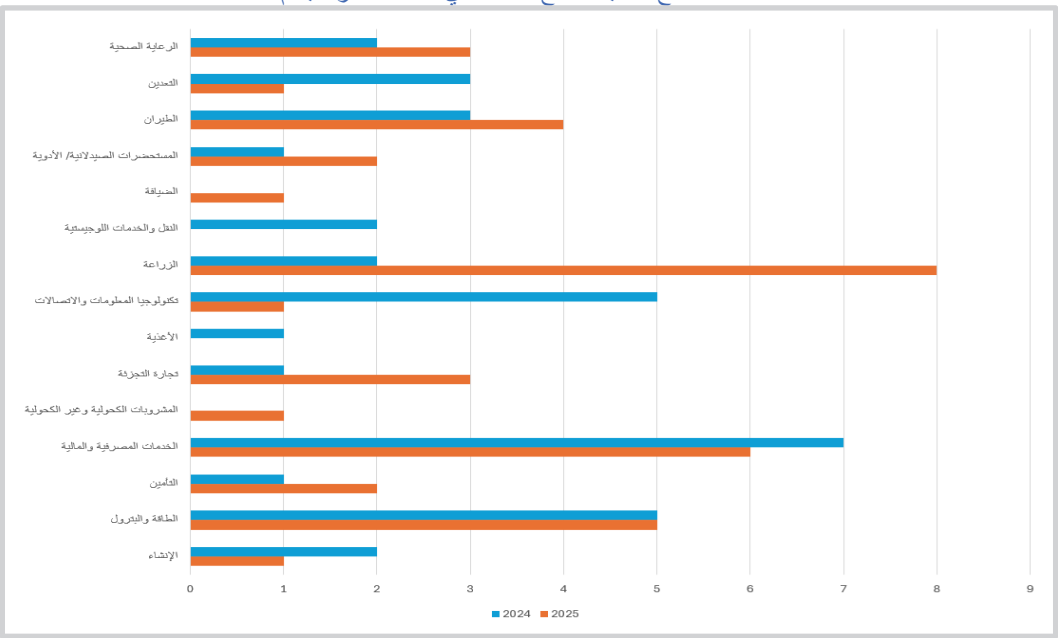

ويوضح الشكل 5 الحالات حسب القطاع الاقتصادي في عام 2025 مقارنة بعام 2024. ويوضح الشكل أن معظم الحالات التي جرى التعامل معها في عام 2025 كانت في قطاع الزراعة وبلغ عددها 8 حالات، يليه قطاع الخدمات المصرفية والمالية بعدد 6 حالات، وقطاع الطاقة والنفط بعدد 5 حالات، وقطاع الطيران بعدد 4 حالات، وتم استلام عدد مساوٍ من 3 حالات في قطاعي الرعاية الصحية والتجزئة. وأظهر توزيع الحالات عبر القطاعات تحولا عن عام 2024، حيث استقبل قطاع الخدمات المصرفية والمالية أكبر عدد من الحالات بلغ 7 حالات، يليه قطاع الطاقة والبترول وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعدد 5 حالات لكل منهما، وقطاع التعدين والطيران بعدد 3 حالات. علاوة على ذلك، كان أقل عدد من الحالات التي جرى تقييمها في عام 2025 في البناء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والضيافة والتعدين والمشروبات الكحولية وغير الكحولية مع حالة واحدة لكل منها مقارنة بعام 2024 حيث كان أقل عدد من الحالات في قطاع المستحضرات الصيدلانية والتأمين والغذاء والضيافة.

ويبين الشكل 6 الدول الأعضاء المتأثرة بحالات الدمج التي أُخطرت بها المفوضية. وكانت البلدان الأكثر تأثرًا بالحالات التي جرى تقييمها في عام 2025 هي كينيا وموريشيوس وزامبيا ومصر وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومدغشقر، وكان أقل عدد من الحالات المؤثرة في إريتريا وجزر القمر. وفي عام 2024، كان لدى زامبيا أكبر عدد من الحالات تليها كينيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموريشيوس، وكان أقل عدد من الحالات المؤثرة في إريتريا وجزر القمر.

الشكل 6: الدول الأعضاء المتأثرة بحالات الدمج

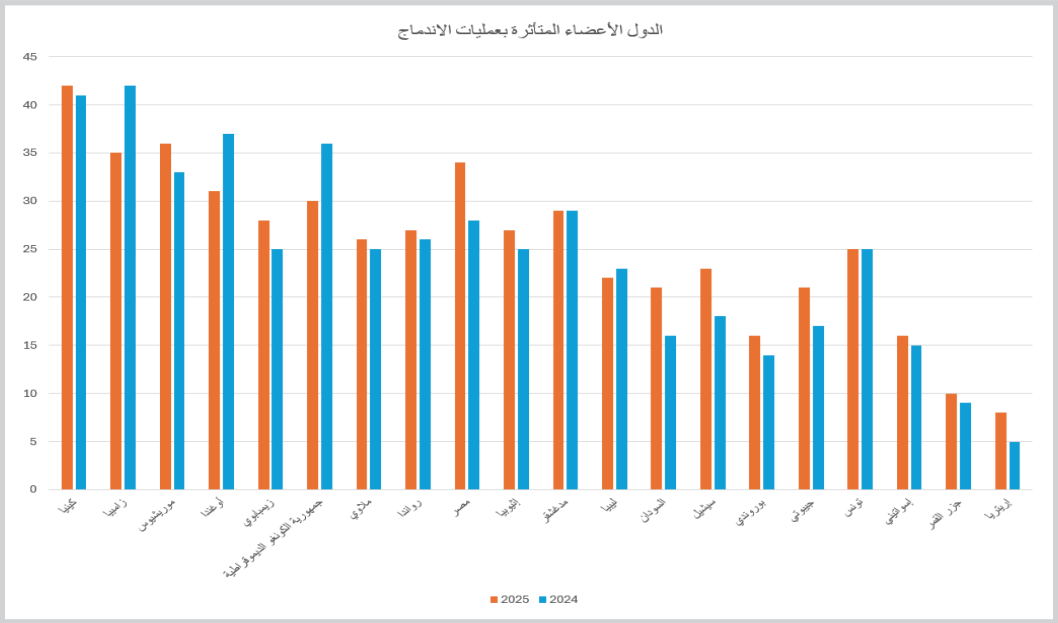

إيضاحات بشأن قضايا الدمج التي أجرت المفوضية تقييمًا لها في عام 2025

الدمج بين شركة أفريقيا المحدودة لتربية الدواجن (Africa Poultry Development Limited) وشركة ايتش إم ايتش كوكو المحدودة (HMH-Kuku Limited)

في أبريل 2024، تلقت المفوضية طلب اندماج يتضمن الاستحواذ على 100٪ من الأسهم العادية المصدرة في شركة ايتش إم ايتش كوكو المحدودة من قبل شركة أفريقيا المحدودة لتربية الدواجن. والشركة المستحوذة، وهي شركة أفريقيا المحدودة لتربية الدواجن، هي الشركة القابضة لشركة كينشيك المحدودة في كينيا، وشركة مزارع الدواجن الهجينة المحدودة في زامبيا، وشركة فيرينو المحدودة للصناعات الزراعية، وشركة يوريكا المحدودة للدجاج، وشركة كينشيك أوغندا المحدودة في أوغندا التي تعمل في إنتاج علف الدواجن، وبيع الكتاكيت عمر يوم واحد وتوريد الدجاج المعالج. وشاركت الشركة المستهدفة، وهي شركة ايتش إم ايتش كوكو، في إنتاج علف الدواجن وتوريد الدجاج المعالج في أوغندا.

وقد حدد التقييم الذي أجرته المفوضية الأسواق ذات الصلة على النحو التالي:

1. توريد علف الدجاج اللاحم في أوغندا،
2. توريد كتاكيت الدجاج اللاحم عمر يوم واحد في أوغندا،
3. توريد كتاكيت إنتاج البيض عمر يوم واحد في أوغندا،

4. توريد الكتاكيت الملونة عمر يوم واحد في أوغندا،
5. توريد اللحوم المصنعة في أوغندا،
6. إنتاج وتوريد أمهات كتاكيت إنتاج اللحم والبيض عمر يوم، وهو السوق الذي تُرِك تعريفه مفتوحاً نظراً لأن أي تعريف بديل للسوق لم يكن ليغيّر من النتيجة النهائية للقرار

وكشف التقييم الذي أجرته المفوضية عن مخاوف محتملة من الإضرار بالمنافسة يمكن أن تنشأ فيما يتعلق بسوق توريد كتاكيت الدجاج اللاحم عمر يوم بالنظر إلى أن شركة ايتش إم ايتش كوكو كان عميلاً مهمًا لشركة أفريقيا المحدودة لتربية الدواجن. وأعربت المفوضية عن قلقها من أن الكيان المُدمَج، بعد الدمج، يمكن أن يقيد توريد الكتاكيت عمر يوم إلى منافسيه في أوغندا. ومع ذلك، رفضت المفوضية المخاوف لأنها غير مرجحة بالنظر إلى أن هيكل السوق لن يتغير بسبب الصفقة لأن شركة ايتش إم ايتش كوكو لم تكن تعمل في سوق كتاكيت الدجاج اللاحم عمر يوم بحيث يبقى الوضع الراهن. وكشف التقييم الذي أجرته المفوضية أيضًا أن ربط الكتاكيت عمر يوم بالأعلاف كان أكثر احتمالًا نتيجة للصفقة، بعد أن لاحظت أن المجموعة المستحوذة لديها القدرة على توريد كتاكيت الدجاج اللاحم عمر يوم لأن لديها ترخيص التربية ذي الصلة، ولديها القدرة على التربية من خلال عملياتها في زامبيا ولديها مفرخات في كينيا وأوغندا.

وفيما يتعلق بسوق توريد الدجاج اللاحم المعالج، كشف التقييم الذي أجرته المفوضية أن الدمج لن يؤدي إلى تداخل أفقي في أوغندا، حيث كانت شركة ايتش إم ايتش كوكو فقط تعمل في هذا السوق. ومع ذلك، حدد التقييم الذي أجرته المفوضية المخاوف الرأسية المحتملة في السوق لتوريد الدجاج اللاحم المعالج في أوغندا. وكشف التقييم أن مجموعة شركة أفريقيا المحدودة لتربية الدواجن كانت طرفًا عاملًا مهمًا في توريد الكتاكيت عمر يوم، ووفقًا لأبحاث السوق التي أجرتها المفوضية، كان هناك احتمال لربط توريد كتاكيت الدجاج اللاحم عمر يوم إلى معالجة الدجاج اللاحم. وعلى وجه التحديد، حددت المفوضية إمكانية أن يكون بيع الكتاكيت عمر يوم مشروطًا مسبقًا بموافقة العملاء على معالجة دجاجاتهم من قبل الكيان المُدمَج، الذي يمتلك حصة سوقية كبيرة في توريد الدجاج المعالج في أوغندا. كما أعربت المفوضية عن قلقها من أن الكيان المُدمَج سيتم دمجه عبر سلسلة القيمة الكاملة للدواجن، بما في ذلك تربية وتوريد الدواجن اللاحمة، وتوريد علف الدواجن، وتوريد الدجاج المعالج. وقد يؤدي ذلك إلى خطر الإضرار بالمنافسة، حيث يمكن للكيان المُدمَج أن يرفض توريد الكتاكيت عمر يوم إلى أطراف أخرى تشارك في معالجة الدجاج اللاحم أو يطالب مشتري الكتاكيت عمر يوم ببيع الدجاج اللاحم الخاص بهم إلى الكيان المُدمَج للمعالجة بدلاً من جهات المعالجة المتنافسة.

وفيما يتعلق بسوق إنتاج وتوريد كتاكيت أمهات الدجاج اللاحم ودجاج إنتاج البيض عمر يوم واحد، كشف التقييم الذي أجرته المفوضية أن المخاوف الرأسية كانت محتملة أيضًا، نظرًا لمشاركة شركة أفريقيا المحدودة لتربية الدواجن في تربية الأمهات وإنتاج الكتاكيت عمر يوم واحد. علاوة على ذلك، كشف التقييم أن شركة أفريقيا المحدودة تمتلك حصة غير مسيطرة بنسبة 24 ٪ في شركة أفياجين شرق أفريقيا (Aviagen East Africa)، والتي من خلالها تم منحها وضع العميل المفضل فيما يتعلق بمصادر أمهات التكاثر من شركة أفياجين شرق أفريقيا المحدودة (Aviagen East Africa Limited). وأعربت المفوضية عن قلقها من أن هذا الترتيب يمكن أن يحول دون إمكانية حصول المنافسين على أمهات التكاثر التي توردها شركة أفياجين شرق أفريقيا.

نظرًا للشواغل المحتملة بشأن المنافسة، وافقت اللجنة المسؤولة عن القرارات الأولية على الصفقة موافقة مشروط بتاريخ 3 مايو 2025، بالإضافة إلى الشروط التالية، ضمن أمور أخرى:

"....."

أ) لا يجوز للكيان المُدمَج ممارسة أي سلوك يتعلق بالشراء المشروط بما في ذلك الربط أو التجميع أو رفض التعامل، فيما يتعلق بتوريد كتاكيت الدجاج اللاحم عمر يوم وأعلاف الدجاج اللاحم في أوغندا.

ب) لا يجوز للكيان المُدمَج ممارسة أي سلوك يتعلق بالشراء المشروط بما في ذلك الربط أو التجميع أو رفض التعامل فيما يتعلق بتوريد كتاكيت الدجاج اللاحم عمر يوم ومعالجة الدجاج للذبح في أوغندا، شريطة أن:

1. لا ينطبق هذا الشرط على مخطط/ ترتيبات المزارعين المستقلين؛
2. فيما يتعلق بمخطط/ ترتيبات المزارعين المستقلين، لا يجوز للكيان المُدمَج تقييد المزارعين المستقلين أو منعهم من التعاقد مع منافسي الكيان المُدمَج.

ج) يجب أن يتوقف وضع العميل المفضل الممنوح لشركة أفريقيا المحدودة لتربية الدواجن حيث أنه يخص سوق أوغندا. ويجب وضع معيار موضوعي فيما يتعلق بمصادر دجاج التربية من شركة Aviagen East Africa Limited. ويجب تقديم المعايير الموضوعية للحصول على موافقة المفوضية في غضون ثلاثة (3) أشهر من تاريخ الموافقة على هذا الدمج...".

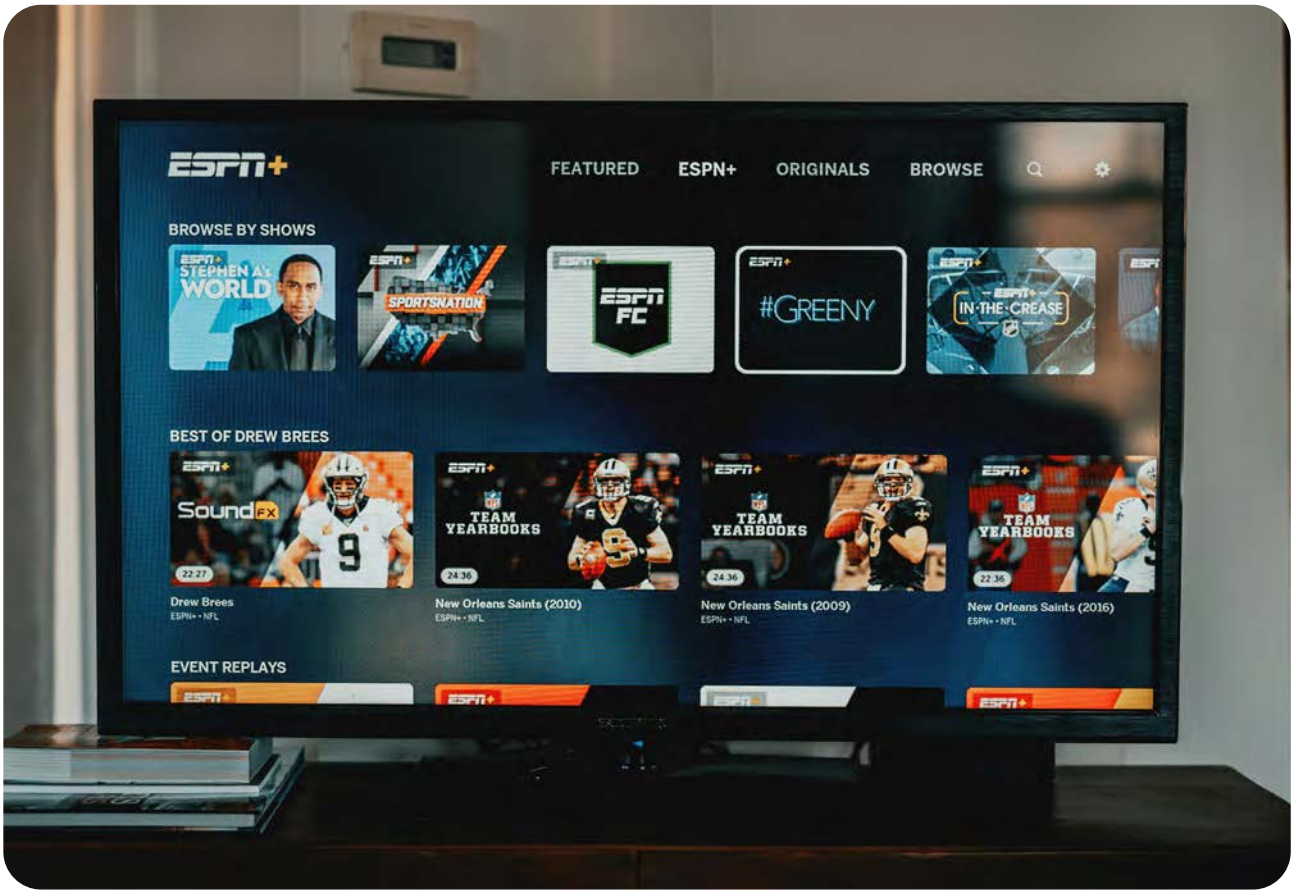

عملية الدمج بين شركة جروب كانال (Groupe Canal+ S.A) وشركة مجموعة مالتي تشويس (MultiChoice Group)

في فبراير 2025، تلقت المفوضية طلب دمج بين شركة جروب كانال بلس (Canal+) وشركة مجموعة مالتي تشويس (MCG). وتعمل الشركة المستحوذة، وهي كانال بلس في البيع بالتجزئة في القطاع السمعي البصري من خلال العديد من الشركات التابعة المدرجة داخل وخارج السوق المشتركة. وفي السوق المشتركة، تشمل أنشطتها التوريد بالتجزئة للخدمات السمعية والبصرية، وتوريد المحتوى السمعي والبصري بالجملة، وبيع ألعاب الفيديو والكتب، وتوفير خدمات الألياف البصرية إلى المواقع بنظام الاشتراك، وتقديم خدمات الإعلانات والاستشارات الإعلامية وخدمات الاتصالات، وتوفير مقرات السينما والأداء. وتقدم الشركة المستهدفة، وهي MCG، الخدمات

السمعية والبصرية بنظام الاشتراك التي تقدمها الأقمار الصناعية إلى المنازل مباشرة والبث التلفزيوني الأرضي الرقمي وعلى المواقع الإلكترونية وتطبيقات الهاتف المحمول عبر الإنترنت.

وقد حددت المفوضية في تقييمها الأسواق ذات الصلة التالية:

1. الحصول على المحتوى السمعي البصري الأساسي على المستوى العالمي،
2. الحصول على المحتوى السمعي البصري المتميز على المستوى العالمي،
3. توريد قنوات التلفزيون المدفوع الأساسية بالجملة في بوروندي وجيبوتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومدغشقر وموريشيوس ورواندا،
4. التوريد بالجملة للقنوات التلفزيونية المدفوعة المتميزة في بوروندي وجيبوتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومدغشقر وموريشيوس ورواندا،
5. توريد خدمات التلفزيون المدفوع الأساسية بالتجزئة في بوروندي وجيبوتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومدغشقر وموريشيوس ورواندا،
6. التوريد بالتجزئة لخدمات التلفزيون المدفوع المتميزة في بوروندي وجيبوتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومدغشقر وموريشيوس ورواندا.

وخلصت المفوضية إلى أن الصفقة من المرجح أن تمنع المنافسة أو تقللها بشكل كبير في الأسواق ذات الصلة التالية:

أ) التوريد بالجملة للقنوات التلفزيونية المدفوعة وتوريد خدمات التلفزيون المدفوعة بالتجزئة في موريشيوس من الروابط الرأسية الحالية؛

ب) التوريد بالجملة للقنوات التلفزيونية المدفوعة المتميزة والتوريد بالتجزئة للخدمات التلفزيونية المدفوعة المتميزة على مستوى السوق المشتركة. وعلى الرغم من حقيقة أن السوق ذات الصلة قد تم تعريفها على أنها وطنية، إلا أن المفوضية رأت أن الصفقة من شأنها أن ترسخ القوة السوقية للكيان المُدمَج وتجمع بين محفظة أصول الأطراف المندمجة في السوق المشتركة. وستمنح الصفقة الكيان المُدمَج قوة مالية معززة للحصول على محتوى متميز. ومن خلال الجمع بين محفظة المحتوى المتميز وقنوات كل من شركة MCG وشركة Canal+، لن يكون لأي مورد آخر للبيع بالتجزئة لخدمات التلفزيون المدفوع المتميز نطاق محتوى متميز قريب من الكيان المُدمَج.

لذلك تمت الموافقة على الصفقة مع التزامات من الطرفين تضمنت ما يلي، من بين أمور أخرى:

أ) أن الكيان المدمج لن ينهي عقوده مع الموزعين الآخرين في موريشيوس بعد الدمج.

ب) لن يقوم الكيان المدمج بإنهاء أي عقد عمل لموظفي شركة MCG في السوق المشتركة لمدة 36 شهرًا.

ج) سيواصل الكيان المدمج طرح الجوانب المناسبة لمبادرات بناء القدرات وتنمية المهارات في السوق المشتركة.

غرامات مخالفة المادة 24(1) من لائحة 2004

تنص المادة 24(1) من لائحة عام 2004 على أنه يجب على الأطراف في عمليات الدمج التي يجب الإخطار بها إخطار المفوضية في أقرب وقت ممكن عمليًا ولكن في موعد لا يتجاوز 30 يومًا من قرار الأطراف بالدمج. ويترتب على عدم الامتثال لهذا الشرط بموجب اللائحة بما في ذلك فرض عقوبات تصل إلى 10٪ من مبيعات أي من الطرفين أو كلا الطرفين المحققة من السوق المشتركة. وفي عام 2025، فرضت المفوضية عقوبات على أطراف لعدم الامتثال للمادة 24(1) من اللائحة في الصفقات التالية.

في عملية الدمج الذي شملت شركة BRED Banque Populaire وشركة BFV Societe Generale de Madagascar، وقع الطرفان اتفاقية شراء الأسهم للصفقة في 2 أغسطس 2024، والتي شكلت قرارًا بالدمج

وعلى هذا النحو، كان على الطرفين التزام بالإخطار بالدمج بحلول 2 سبتمبر 2024. ومع ذلك، قُدم طلب الدمج إلى المفوضية في 26 نوفمبر 2024، أي بعد 3 أشهر من توقيع اتفاقية شراء الأسهم. ولم يكتمل الإخطار بالدمج إلا في 28 يناير 2025. وبعد تحقيق المفوضية، تبين أن الأطراف أخلت باللائحة وفرضت المفوضية غرامة قدرها 28,050 دولار أمريكي في 23 سبتمبر 2025. وامتثل الطرفان لقرار المفوضية ودفعا الغرامة.

وفي عملية الدمج التي تنطوي على استحواذ شركة روبرت بوش (Robert Bosch GMBH) على أعمال التدفئة والتهوية وتكييف الهواء السكنية والتجارية الخفيفة لشركة جونسون كونترولز إنترناشيونال (Johnson Controls International plc)، أخطر الطرفان بالصفقة في 6 نوفمبر 2024، أي بعد 30 يومًا من توقيع اتفاقية شراء الأسهم. وبعد التحقيق، تبين أن الأطراف أخلت بالمادة 24(1) من لائحة عام 2004. وعند النظر في الغرامات، كشف تقييم المفوضية أن المخالفة نتجت عن خطأ غير مقصود من قبل شركة JCI، مما أدى إلى تقديم ملف الدمج إلى المفوضية بعد 30 يومًا. ورأى تقييم المفوضية أن شركة بوش لم تكن مسؤولة عن الخطأ. ومع ذلك، اعتبرت المفوضية أن شركة بوش بصفتها الشركة المستحوذة يجب أن تظل مسؤولة عن الإهمال بالنظر إلى أنه في الصفقات التجارية مثل الدمج المعني، تقع على عاتق الشركة المستحوذة مسؤولية بذل العناية الواجبة لضمان امتثالها للالتزامات القانونية ذات الصلة مثل الالتزام بالإخطار بالدمج. ولذلك، وبعد النظر في الظروف المخففة والمشددة وفقًا للمبادئ التوجيهية للكوميسا بشأن الغرامات والعقوبات الإدارية، فُرضت غرامة قدرها 8,067.06 دولار أمريكي على شركة JCI وفُرضت غرامة رمزية قدرها دولار أمريكي واحد على شركة روبرت بوش بسبب الإهمال. وامتثل الطرفان لقرار المفوضية ودفعا الغرامتين.

الممارسات التجارية التقييدية

تحظر لائحة عام 2004 جميع الاتفاقيات بين الشركات وقرارات اتحادات الشركات والممارسات المتضافرة التي قد تؤثر على التجارة بين الدول الأعضاء، ويكون هدفها أو تأثيرها منع أو تقييد أو تشويه المنافسة داخل السوق المشتركة. وتستلزم مبادرات المفوضية في هذا المجال التحقيق في الممارسات التجارية المانعة للمنافسة المحظورة بموجب المواد 16 و18 و19 من لائحة عام 2004 والمعاقبة عليها.

ويمكن للمفوضية بدء التحقيقات في أي مخالفة مزعومة ناجمة عن الممارسات التجارية التقييدية بناءً على شكوى من أي شخص وفقًا للمادة 21 من اللائحة أو بمحض إرادة المفوضية بموجب المادة 22 من اللائحة. وعملاً بالمادة 20 من اللائحة، يحق للمفوضية أيضاً أن توافق على اتفاقيات من شأنها أن تكون مانعة للمنافسة في الأحوال الأخرى إذا قررت المفوضية أن المنافع العامة تفوق الآثار المانعة للمنافسة.

ويوضح الشكل 7 القضايا التي قيمتها المفوضية خلال فترة الخطة الاستراتيجية 2021-2025 بموجب المواد 20 و21 و22 بما في ذلك الآراء الاستشارية. وقد جرى التعامل مع أكبر عدد من القضايا في عامي 2024 و2025 إذ بلغ عددها 13 قضية. وتعاملت المفوضية مع 11 قضية في السنوات الأخرى.

الشكل **7:** قضايا الممارسات التجارية المانعة للمنافسة 2021-2025

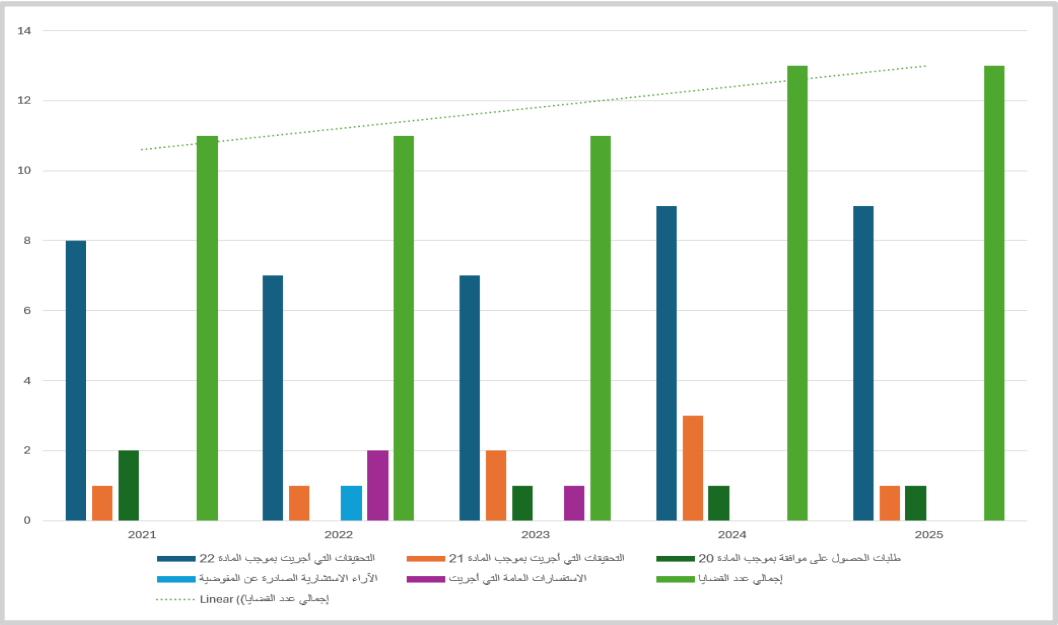

وفي عام 2025، انتهت المفوضية من بحث ما مجموعه ست (6) قضايا. وتم الانتهاء من أربع (4) قضايا من خلال اتفاقيات الالتزام حيث قدمت الأطراف المعنية تعهدات بمعالجة شواغل المنافسة المحددة. وفرضت المفوضية غرامات مالية قدرها 2,850,000 دولار أمريكي على الأطراف.

كما نظرت المفوضية في طلب ترخيص في قطاع الطيران ومنحته موافقة مشروطة. علاوة على ذلك، قامت المفوضية بتدخل واحد للإنفاذ المرن لمعالجة نقص بذور الذرة في مملكة إسواتيني الناجم عن ترتيبات التوريد الحصرية بعد شكوى من هيئة المنافسة في إسواتيني. كما أصدرت المفوضية رأيًا استشاريًا واحدًا لدولة سيشيل في عام 2025.

وأجرت المفوضية 9 تحقيقات وفقًا للمادة 22 من اللائحة في عام 2024 بينما أجرت 10 تحقيقات تتعلق بنفس الحكم في عام 2025. كما أجرت المفوضية تحقيقًا واحدًا يتعلق بالمادة 21 في عام 2025 و3 تحقيقات في عام 2024. وأجرت المفوضية تحقيقًا واحدًا يتعلق بالمادة 20 في كل من عامي 2025 و2024. وأصدرت المفوضية رأيًا استشاريًا واحدًا في عام 2025. وعالجت المفوضية ما مجموعه 13 قضية في عام 2025 وهو نفس العدد الذي عالجته في عام 2024.

الشكل 8: الممارسات التجارية التقييدية حسب القطاع

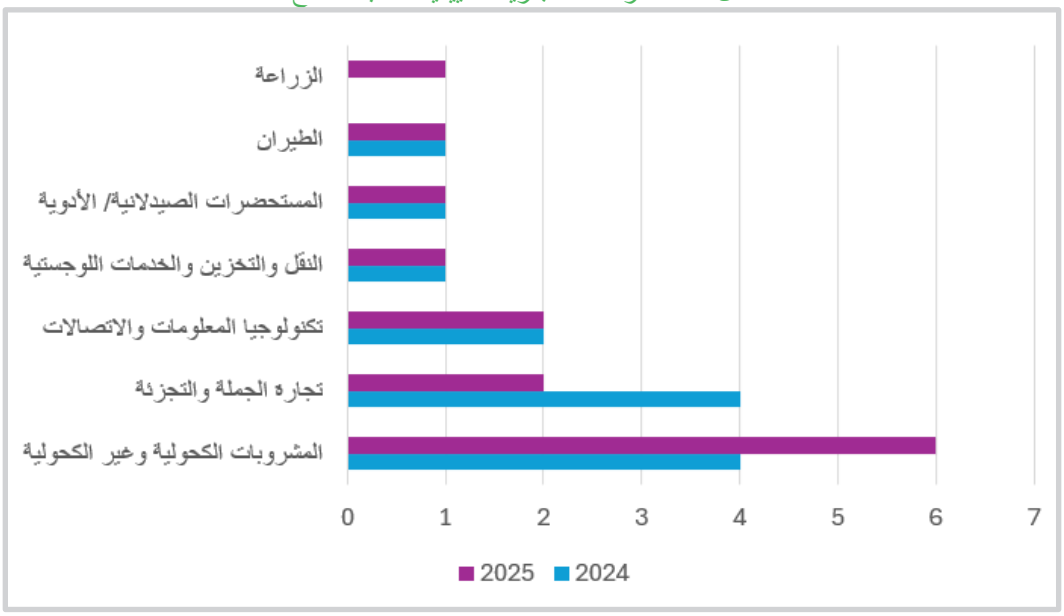

ويبين الشكل 8 القطاعات الاقتصادية للقضايا التي حققت فيها المفوضية. وكان أكبر عدد من القضايا التي تم التحقيق فيها في قطاع المشروبات الكحولية وغير الكحولية وبلغ عددها 6 قضايا في عام 2025 مقارنة بعدد 5 قضايا في عام 2024. وشهد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ثاني أكبر عدد من القضايا في عام 2025 إذ بلغ العدد قضيتين مقارنة بنفس العدد في عام 2024. وكان لقطاع المستحضرات الصيدلانية والنقل والتخزين والخدمات اللوجستية والطيران قضية واحدة في عام 2025 مماثلة لما كان عليه الحال في عام 2024. وكان لقطاع تجارة الجملة والتجزئة قضية واحدة في عام 2025 مقارنة بعدد 4 قضايا في عام 2024. وشهد قطاع الزراعة قضية واحدة في عام 2025.

الشكل 9: الدول الأعضاء المتأثرة بالقضايا

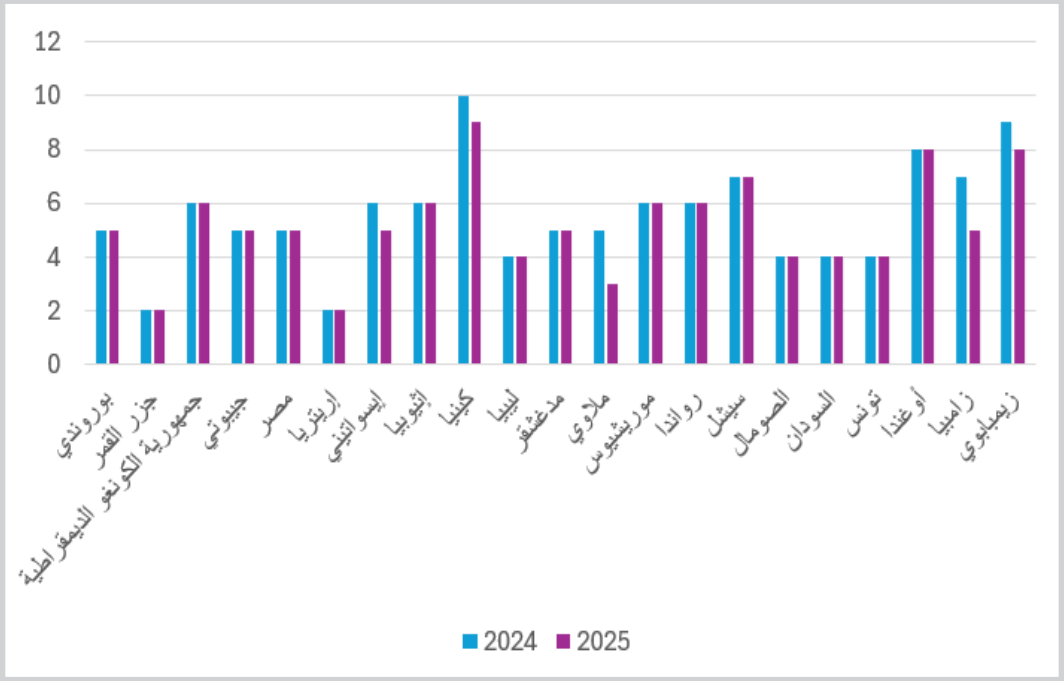

ويبين الشكل 9 الدول الأعضاء المتأثرة بالقضايا التي عالجتها المفوضية. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية القضايا أثرت على كينيا وبلغ عددها 9 قضايا، تليها أوغندا وزيمبابوي بعدد 8 قضايا، وسيشيل بعدد 7 قضايا، في حين سجلت كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وموريشيوس ورواندا 6 قضايا، وكان أقل عدد من القضايا أثر على جزر القمر وإريتريا. وفي عام 2024، أثرت غالبية القضايا على كينيا تليها أوغندا. كما تلقت بلدان أخرى مثل أوغندا وسيشيل وزامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإسواتيني وإثيوبيا وموريشيوس ورواندا عددًا أكبر من القضايا مقارنة بجزر القمر وإريتريا التي تلقت أقل عدد من القضايا.

إيضاحات عن قضايا الممارسات التجارية التقييدية في 2025

التحقيق في ممارسات تجارية مزعومة مانعة للمنافسة من قبل شركة هاينكن القابضة (Heineken HoldingN.V)

أكملت المفوضية التحقيقات مع شركة هاينكن القابضة بشأن مزاعم السلوك المناهض للمنافسة في إقليم الكوميسا. وبدأ التحقيق في يونيو 2021 بموجب المادة 22 من لائحة عام 2004. وركز التحقيق على اتفاقيات التوزيع التي أبرمتها شركة هاينكن واحتمال انتهاكها للمادة 16(1) من لائحة عام 2004. وتعمل شركة هاينكن في العديد من الدول الأعضاء في الكوميسا، منها بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإثيوبيا ورواندا وتونس.

وكشفت النتائج التي توصلت إليها المفوضية عن مخاوف بشأن فرض أسعار إعادة البيع، وحصر التعامل مع علامات تجارية فردية، والقيود الإقليمية. وقد مُنحت شركة هاينكن فرصة للرد على الادعاءات الموجهة ضدها وأعربت الشركة عن استعدادها لتسوية المسألة وفقًا للمبادئ التوجيهية للتسوية والالتزامات. وأدى ذلك إلى مفاوضات الالتزام واتفاقية الالتزام الرسمية، والتي وافقت عليها المفوضية في 10 مارس 2025.

وبدأت شركة هاينكن منذ ذلك الحين عملية تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقية، ودفعت مبلغ التسوية البالغ 900,000 دولار أمريكي وبدأت في طرح اتفاقيات التوزيع المنقحة في أنحاء السوق المشتركة. وستراقب المفوضية الامتثال لاتفاقية الالتزام على مدى ثلاث سنوات لضمان استمرار الالتزام بقواعد المنافسة.

التحقيق في الممارسات التجارية المزعومة المانعة للمنافسة من قبل شركة دياجيو المحدودة (DIAGEO PLC)

أكملت المفوضية التحقيقات مع شركة دياجيو بشأن مزاعم السلوك المانع للمنافسة في إقليم الكوميسا بما يشكل انتهاكًا للمادة 16 من لائحة عام 2004. وبدأ التحقيق في 21 يونيو 2021 بموجب المادة 22 من لائحة عام 2004 وركز على اتفاقيات التوزيع الخاصة بشركة دياجيو والممارسات المحتملة المانعة للمنافسة، بما في ذلك فرض أسعار إعادة البيع والعلامات التجارية الفردية والقيود الإقليمية. وتعمل شركة دياجيو في العديد من الدول الأعضاء في الكوميسا، منها إيسواتيني وإثيوبيا وكينيا وموريشيوس ورواندا وسيشيل وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي.

وكشفت النتائج التي توصلت إليها المفوضية عن مخاوف بشأن فرض أسعار إعادة البيع والعلامات التجارية الفردية والقيود الإقليمية. وبعد المناقشة مع شركة دياجيو، دخلت المفوضية في مفاوضات الالتزام في مايو 2025 وفقًا للمبادئ التوجيهية للتسوية والالتزام. وأدت هذه المفاوضات إلى اتفاقية التزام، أكدتها المفوضية في 21 سبتمبر 2025. وبموجب الاتفاقية، أنهت دياجيو بعض ترتيبات التوزيع في إسواتيني وزامبيا، ونقحت اتفاقها في أوغندا لإزالة الأحكام التي تقيد المنافسة.

ووافقت شركة دياجيو أيضًا على دفع مبلغ تسوية قدره 750,000 دولار أمريكي ومعالجة المخاوف المتعلقة بالقيود الإقليمية والعلامات التجارية الفردية وفرض أسعار إعادة البيع. وستواصل المفوضية مراقبة الامتثال لاتفاقية الالتزام لضمان المنافسة العادلة في أنحاء السوق المشتركة.

توريد البذور في مملكة إسواتيني

تلقت المفوضية شكوى من حكومة إسواتيني بشأن توافر بذور الذرة البيضاء والفاصوليا. ووفقًا للشكوى، كان هناك

مورّد من زامبيا لديه براءة لصنف معين من بذور الذرة وكان هو المنتج الوحيد له، وهي بذور الذرة المفضلة لإسواتيني. علاوة على ذلك، قام المورّد بتعيين موزع حصري من إسواتيني لصنف البذور المذكور. ونتيجة للاتفاق

المذكور، مُنعت حكومة إسواتيني وغيرها من الجهات الفاعلة من الحصول على مجموعة البذور المذكورة مباشرة من المورد الرئيسي، وبالتالي لم تتمكن من سد النقص الوطني مما أدى إلى احتمال تهديد الأمن الغذائي في إسواتيني.

وأدى التحقيق إلى حل ناجح لنقص إمدادات بذور الذرة وتأمين سوق أكثر تنافسية في إسواتيني من خلال الدعوة إلى إزالة شرط الحصرية بين المورّد الزامبي وموزع إسواتيني، مما أدى إلى دخول موزعين جدد. وقد ضمن هذا التدخل استمرار إمدادات البذور، وإدخال أصناف جديدة من البذور، وتعزيز الأمن الغذائي في إسواتيني.

حماية المستهلك

تعمل اللائحة على تمكين المفوضية من حماية المستهلكين في السوق المشتركة من السلوك الهجومي من قبل الجهات الفاعلة في السوق. وتشمل ولاية حماية المستهلك التي تضطلع بها المفوضية، من بين أمور أخرى، منع التمثيل الخاطئ أو المضلل، وحماية المستهلكين من السلوك غير المعقول وتوريد السلع المعيبة وغير الآمنة داخل السوق المشتركة.

وخلال فترة الخطة الاستراتيجية، حققت اللجنة في 68 قضية لحماية المستهلك. وتتعلق غالبية هذه القضايا بسلامة المنتجات الاستهلاكية التي تشمل 38 قضية تتعلق بالمنتجات غير الآمنة التي تم استدعاؤها من السوق المشتركة، تليها 28 قضية تتعلق بمزيج من التمثيل الخاطئ أو المضلل والسلوك غير المعقول في معاملات المستهلك بلغ عددها 14 قضية. وكانت هناك 9 قضايا تتعلق بسلوك غير معقول في معاملات المستهلك، وقضيتان تتعلقان بمعايير معلومات المنتج وعدد متساوٍ من القضايا المتعلقة بالتمثيل الخاطئ أو المضلل. كانت هناك أيضًا قضيتان تتعلقان بالتمثيل الخاطئ أو المضلل جنبًا إلى جنب مع السلوك غير المعقول في المعاملات التجارية. وينعكس ذلك في الشكل رقم 10.

الشكل 10: قضايا المستهلكين التي تم التعامل معها حسب المخالفات 2021-2025

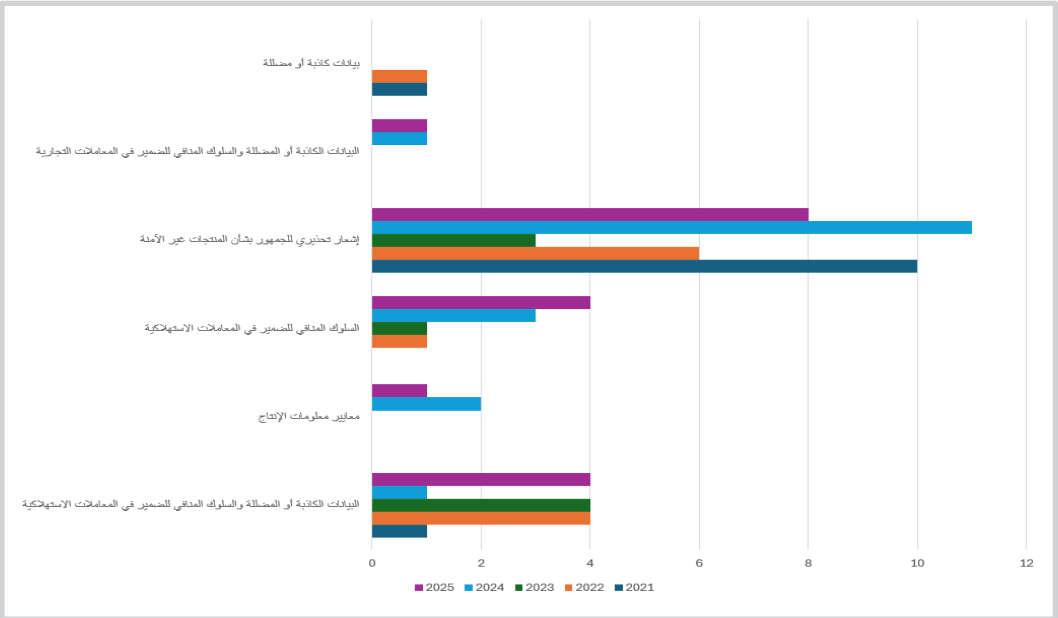

الشكل 11: قضايا المستهلك حسب القطاع الاقتصادي 2021-2025

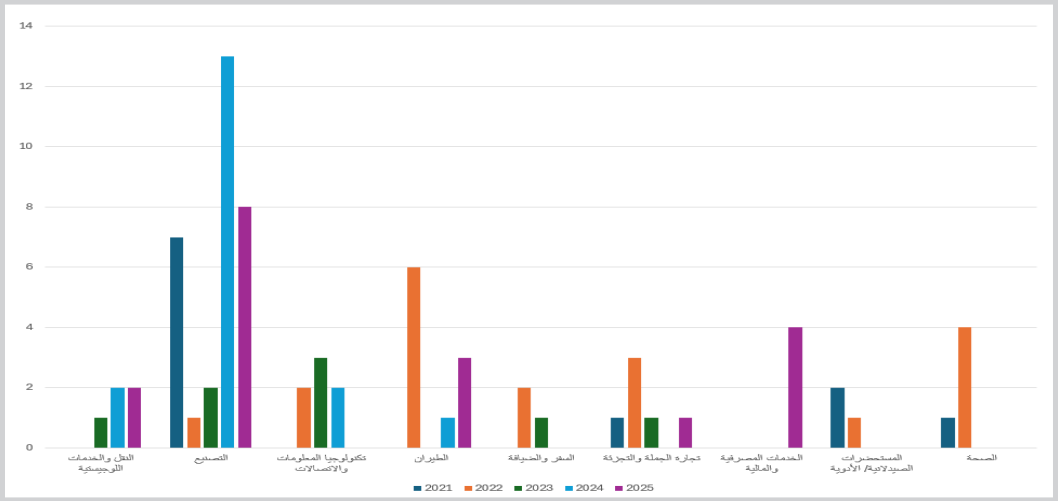

يوضح الشكل 11 توزيع القضايا البالغ عددها 68 قضية. وتجدر الإشارة إلى أن أكبر عدد من القضايا التي تم التعامل معها خلال الفترة 2021-2025 كانت في قطاع التصنيع، يليه قطاعات الطيران وتجارة الجملة وتجارة التجزئة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي عام 2025، حققت المفوضية فيما مجموعه ثمانية عشر (18) قضية، 8 منها كانت قضايا مستمرة من العام السابق بينما كانت 10 قضايا جديدة وردت خلال العام. ومن بين هذه القضايا، تم إغلاق 9 قضايا. وأثرت القضايا التي تم التعامل معها في عام 2025 على قطاع عرضي من القطاعات الاقتصادية. وتوضح الأرقام أدناه توزيع القضايا التي تم التعامل معها في عام 2025 مقارنة بعام 2024.

الشكل 12: أنواع شكاوى المستهلكين الواردة في عام 2025

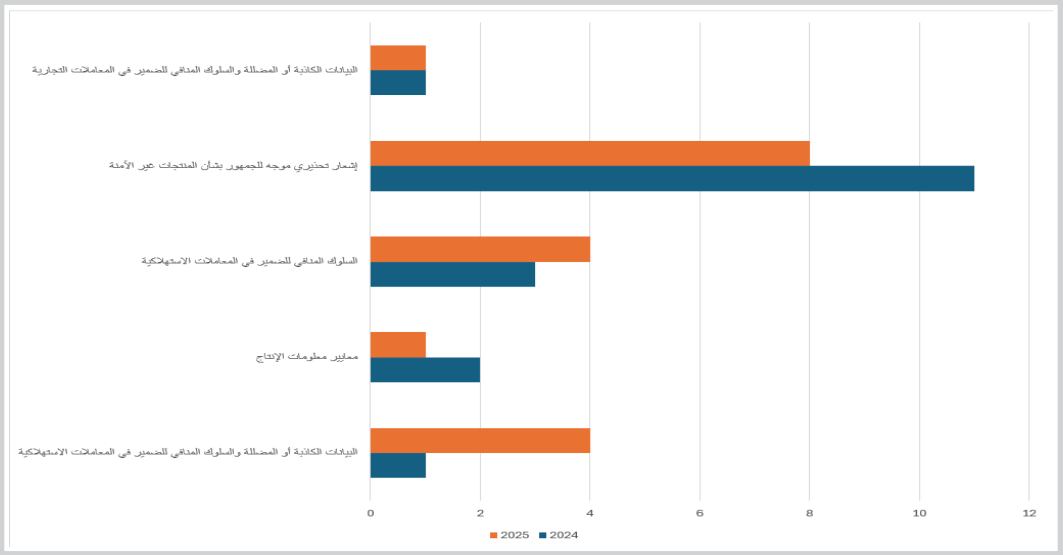

يوضح الشكل 12 نوع شكاوى المستهلكين التي عالجتها المفوضية في عام 2025 مقارنة بعام 2024. ويوضح الشكل أن المفوضية تعاملت مع 8 قضايا تتعلق بسلامة المنتجات الاستهلاكية مقارنة بعدد 11 قضية في عام 2024، و4 قضايا تتعلق بسلوك غير معقول في معاملات المستهلك مقارنة بعدد 3 قضايا في عام 2024. وتعاملت المفوضية أيضًا مع قضية واحدة انتهكت كلا الحُكمين بشأن التمثيل الخاطئ أو المضلل والسلوك غير المعقول في أحكام المعاملات التجارية في كل من عامي 2024 و2025. وتم تسجيل 4 قضايا انتهكت كلا الحكمين بشأن التمثيل الخاطئ أو المضلل وغير المعقول في أحكام المعاملات الاستهلاكية في عام 2025 مقارنة بقضية واحدة من هذا القبيل في عام 2024.

Figure 13:Consumer Cases handled in 2025 in Comparison to 2024.2024

الشكل 13: قضايا المستهلك التي تم التعامل معها في عام 2025 مقارنة بعام 2024

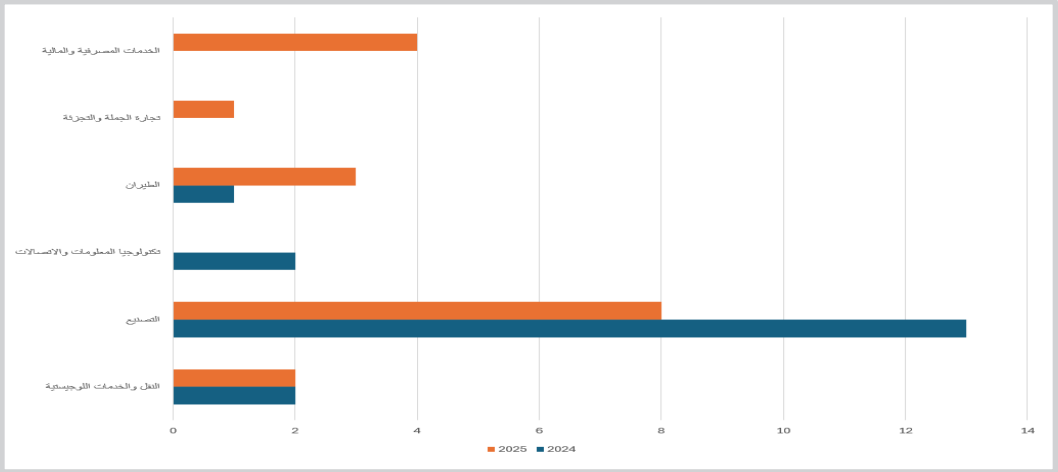

ويوضح الشكل 13 توزيع قضايا المستهلكين حسب القطاع الاقتصادي لعام 2025 مقارنة بعام 2024. وكان أعلى عدد من القضايا المسجلة في قطاع الصناعات التحويلية حيث بلغ 8 قضايا في عام 2025 مقارنة بعدد 13 قضية في عام 2024. وتم التعامل مع أربع قضايا في قطاع الخدمات المصرفية والمالية وقضية واحدة في تجارة الجملة والتجزئة في عام 2025 بينما لم تسجل هذه القطاعات أي قضايا في عام 2024. وتم تسجيل نفس العدد من قضيتين في النقل والخدمات اللوجستية في عامي 2024 و2025.

الشكل 14: الدول الأعضاء المتأثرة بالقضايا

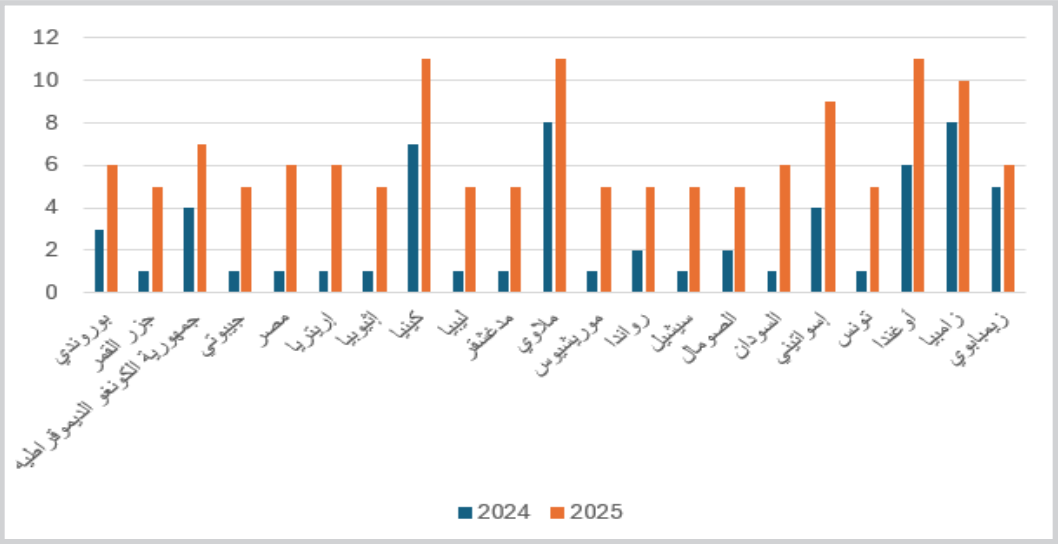

يوضح الشكل 14 الدول الأعضاء المتأثرة بقضايا المستهلكين التي عالجتها المفوضية في عام 2025 مقارنة بعام 2024. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية القضايا التي تم التعامل معها في عام 2025 أثرت على كينيا وملاوي وأوغندا إذ بلغ عددها 11 قضية، تليها زامبيا 10 قضايا، وإسواتيني، وجمهورية الكونغو الديمقراطية على التوالي ب عدد مساوٍ من القضايا الواردة لبوروندي ومصر وإريتريا والسودان وزيمبابوي. وفي عام 2024، أثرت غالبية القضايا على ملاوي وزامبيا تليها كينيا وأوغندا. ومن الشكل 15 أعلاه، كانت البلدان التي سجلت فيها أقل القضايا المبلغ عنها في عام 2025 هي جزر القمر وجيبوتي وإثيوبيا وموريشيوس وسيشيل والسودان وتونس.

إيضاحات عن قضايا المستهلك في 2025

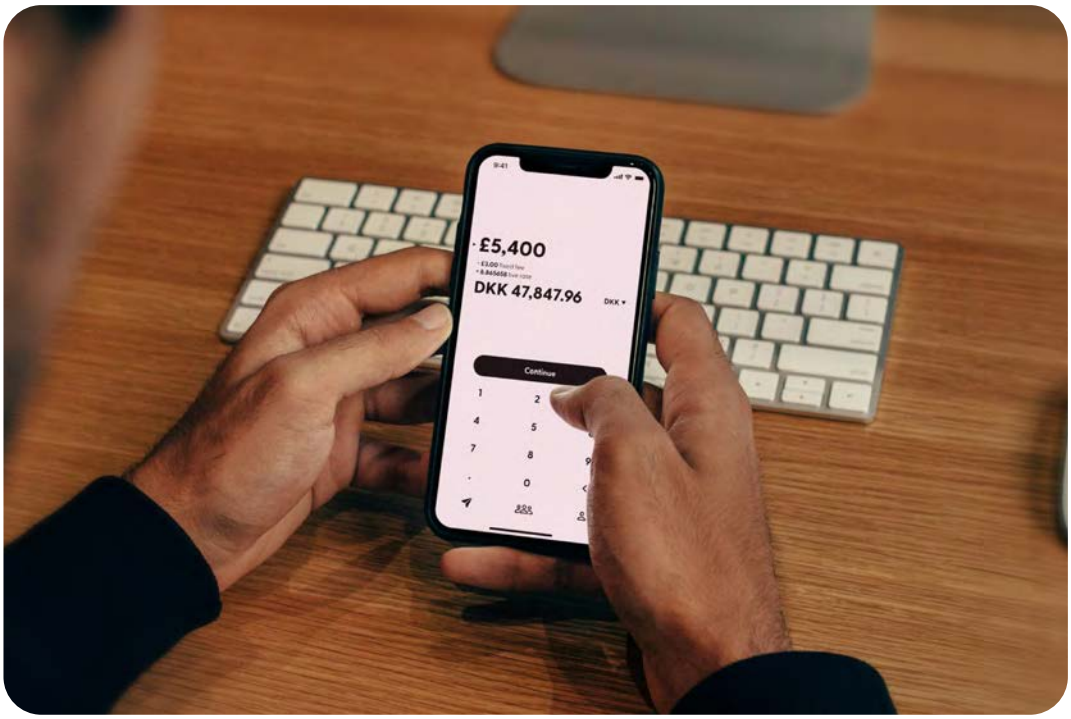

شكوى ضد شركة إيرتل في جمهورية الكونغو الديموقراطية (Airtel DRC) وشركة إيرتيل زامبيا (Airtel Zambia)

تلقت المفوضية أحالتها هيئة المنافسة وحماية المستهلك في زامبيا بتاريخ 10 فبراير 2025. وفي القضية المذكورة، ذُكر أن أحد الشاكين أرسل عن طريق الخطأ أموالًا عبر الحدود إلى رقم تابع لشركة إيرتيل زامبيا في أكتوبر 2023 من رقم تابع لشركة إيرتيل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وطلب إلغاء تحويل المبلغ، ولكن أبلغته خدمة العملاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن المبلغ قد سُحب، لكن مركز عملاء شركة إيرتيل زامبيا أفاد بأن الرقم الخطأ لم يعد قيد الاستخدام وأن المعاملة لا تزال معلقة.

وكان قلق المفوضية هو أنه إذا كان المبلغ متاحًا بالفعل في الرقم الخطأ كما ادعى مقدم الشكوى، فإن الأطراف كانوا يجبرون مقدم الشكوى على التخلي عن أمواله بشكل غير عادل بعدم الالتزام بشروطهم الخاصة للمستهلكين عند إلغاء المعاملات.

وبعد تدخل المفوضية، أشركت شركة إيرتيل زامبيا شركائها الدوليين في تحويل الأموال

ونجحت في رد المبلغ إلى صاحب الشكوى. وأكدت المفوضية لصاحب الشكوى أنه استرد 250 دولارًا أمريكيًا في حسابه.

سحب المنتجات

نفذت المفوضية عمليات سحب المنتجات التالية. وقد أجريت عمليات السحب بهدف حماية صحة المستهلكين في إقليم الكوميسا حيث أثارت المنتجات مخاوف تتعلق بسلامة المستهلك:

استدعاء منتجات الحبوب المصنعة من قبل شركة هارتلاند فودز:

علمت المفوضية بالاستدعاء الطوعي من قبل أسواق Shoprite وCheckers وUsave وOK Foods لجميع منتجات الحبوب المصنعة من قبل شركة هارتلاند فودز (Heartland Foods). فبعض المنتجات لم تقدم الفوائد الغذائية المدونة على العبوة، بينما احتوت منتجات أخرى على مستويات سكر أعلى مما هو مذكور.

وأصدرت المفوضية تنبيهًا للمستهلكين فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالمنتجات التي جرى سحبها، وفقًا للمادة 30 من لائحة عام 2004 وحثت المستهلكين على تجنب شرائها أو استخدامها. كما أشركت المفوضية السلطات في الدول الأعضاء المتضررة والشركات المعنية لضمان عملية سحب منسقة.

استدعاء سيارات مرسيدس بنز طراز 167) GLE) من قبل شركة مرسيدس بنز جنوب أفريقيا:

علمت المفوضية باستدعاء سيارات مرسيدس بنز طراز 167) GLE) من قبل شركة مرسيدس بنز جنوب إفريقيا نتيجة وجود خلل في وحدة التحكم الخاصة بمولد بادئ الحركة عالي الجهد، مما قد يسبب تحميلاً زائداً وفصلاً مفاجئاً للنظام. وبالتالي، قد تكتشف وظيفة مراقبة النظام بشكل غير صحيح وجود مكون معيب في مولد بادئ التشغيل عالي الجهد. وفي نهاية المطاف، يمكن تعطيل وظائف مولد بادئ التشغيل عالي الجهد، مما قد يؤدي إلى فقدان غير متوقع لقوة الدفع دون سابق إنذار، وهذا قد يزيد من خطر وقوع حادث.

وأصدرت المفوضية تنبيهًا للمستهلكين فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالمنتجات التي تم استدعاؤها، وفقًا للمادة 30 من لائحة عام 2004 وحثت المستهلكين المتضررين على فحص سياراتهم أو إصلاحها مجانًا واتخاذ الاحتياطات اللازمة عند شراء سيارات مرسيدس بنز التي تحتوي على التفاصيل المشار إليها في الاستدعاء.

استدعاء من قبل شركة فورد جنوب أفريقيا:

أصدرت المفوضية تنبيهًا للمستهلك يتعلق باستدعاء طرازات سيارة فورد وهي Ranger وEverest وEcoSport وPuma التي أصبحت المفوضية على علم بها في يوليو 2025. وبدأت عملية الاستدعاء شركة فورد للسيارات في جنوب أفريقيا (" فورد إس إيه "). واستند هذا الاستدعاء إلى مخاوف تتعلق بالسلامة تؤثر على طرازات مختلفة بين عامي 2021-2025.

استدعاء من قبل مجموعة BMW جنوب أفريقيا:

علمت المفوضية باستدعاء بشأن السلامة لسلسلة مختلفة من سيارات BMW من قبل مجموعة BMW جنوب أفريقيا، بشأن أدوات تحكم في السيارات وورود شكاوى من العملاء. ويمكن أن تسمح المركبات المتأثرة بدخول الماء إلى محرك بدء التشغيل في نقاط محددة، مما يؤدي إلى التآكل. وأصدرت المفوضية تنبيهًا للمستهلكين في الدول الأعضاء في الكوميسا.

تعزيز البحوث

تدرك المفوضية الحاجة إلى البحوث المتعمقة وأهميتها لإثراء تحقيقاتها وقراراتها المتعلقة بإنفاذ اللائحة في السوق المشتركة. وتُستخدم نتائج البحوث أيضًا للاسترشاد بها في صياغة السياسات وتعديلها.

وخلال فترة الخطة الاستراتيجية 2021-2025، أجرت المفوضية بحوثًا في مختلف القطاعات، منها الزراعة والطيران وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفيما يلي قائمة بالبحوث التي أجرتها المفوضية:

1. في عام 2021، أجريت المرحلة الأولى من بحوث مرصد السوق الأفريقي بالمشاركة مع مركز تنظيم المنافسة والتنمية الاقتصادية (CCRED) التابع لجامعة جوهانسبرغ. وكان البحث حول "تقييم أداء أسواق الزراعة والأغذية في شرق وجنوب أفريقيا: خطة لإنفاذ المنافسة الإقليمية".
2. في عام 2022، أسهمت المفوضية بفصل في الدراسة الشاملة لعدة بلدان في المنتدى الأفريقي للمنافسة حول التجوال.
3. في عام 2023، تم تنفيذ المرحلة الثانية من مرصد السوق الإفريقي بالمشاركة مع المركز الإفريقي للبحوث الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكان البحث في أسواق الزراعة والمواد الغذائية مع التركيز على الزيوت النباتية والأسمدة.
4. في عام 2024، أجريت دراسة استقصائية في قطاع الطيران أسفرت عن إصدار رسالة توجيهية لشركات الطيران العاملة في السوق المشتركة. كما زودت الرسالة التوجيهية المستهلكين/ الركاب بمعلومات تتعلق بالحقوق والالتزامات عند التعامل مع شركات الطيران.

واضطلعت المفوضية في عام 2025، بالتعاون مع مركز تنظيم المنافسة والتنمية الاقتصادية بالمرحلة الثالثة من دراسة مرصد السوق الأفريقي التي تركز على السكر في ست دول أعضاء، وهي كينيا وملاوي وموريشيوس وإسواتيني وزامبيا وزيمبابوي. وحللت الدراسة هيكل السوق ونتائج السوق في سلسلة توريد السكر في البلدان الستة. وكشفت الدراسة أن المطاحن حصلت على قصب السكر من حقولها ومن مزارعي قصب السكر المستقلين باستثناء كينيا التي حصلت على ما لا يقل عن 90 في المائة من قصب السكر من مزارعين مستقلين. وكينيا هي أكبر منتج للسكر، لكن الإنتاج أقل من الطلب ولا تنتج سوى السكر المنزلي للاستهلاك. أما البلدان الخمسة الأخرى فهي مصدرة صافية للسكر، حيث تعد إسواتيني أكبر مصدر للسكر تليها موريشيوس.

ويوضح الشكل 16 أدناه البيانات التجارية لواردات السكر الخام والمكرر. ويُظهر أن كينيا مستورد كبير لكل من السكر الخام والمكرر، في حين أن موريشيوس لديها واردات كبيرة من السكر الخام. وانخفضت أحجام واردات السكر الخام في كينيا منذ عام 2020، وتذبذبت

واردات السكر المكرر طوال فترة التحليل، حيث بلغت ذروتها في عام 2023 عند 550,822 طن متري. وتستورد موريشيوس السكر الخام لتكملة الإنتاج المحلي للتكرير للوفاء بالتزاماتها التصديرية، على الرغم من تقلب أحجامه طوال فترة التحليل. والأحجام المستوردة من البلدان الأخرى ضئيلة، مما يعكس قدرتها على تلبية الطلب المحلي وبسبب الحواجز غير الجمركية في بعض الحالات.

ويوضح الشكل 15 الميزان التجاري للسكر الذي كشف أن إسواتيني هي أعلى صادرات صافية من السكر الخام لأنها تصدر سكرًا خامًا أكثر بكثير مما تستورده. وتعد موريشيوس مصدراً صافياً هاماً للسكر المكرر. وكينيا هي المستورد الصافي الوحيد لكل من السكر الخام والمكرر، على الرغم من أنها خفضت بمرور الوقت أحجام واردات السكر الخام بينما تقلبت أحجام وارداتها الصافية من السكر المكرر طوال فترة التحليل.

الشكل 15: الميزان التجاري، 2019 إلى 2024

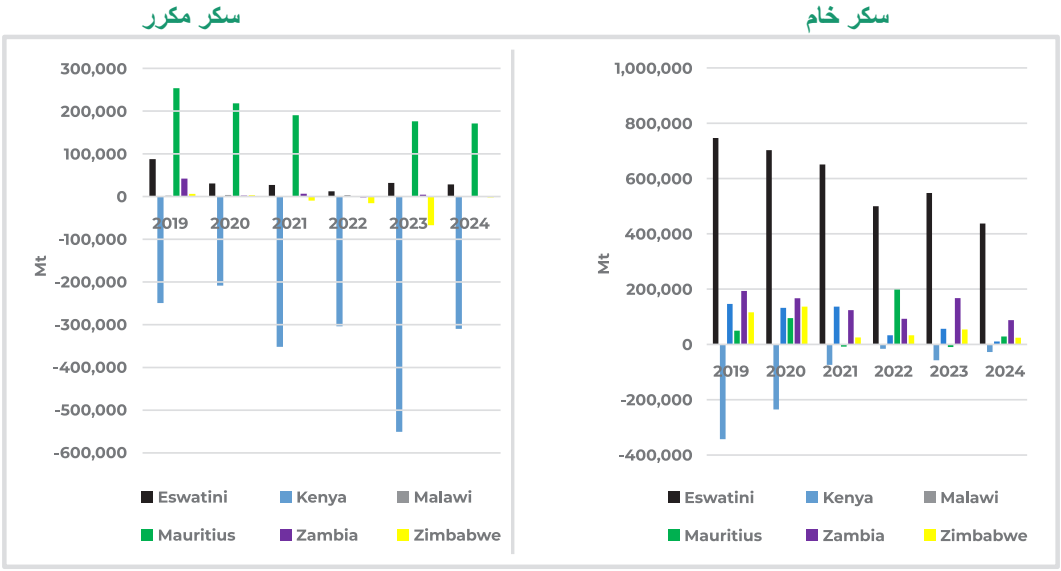

ويُظهر التحليل التجاري أن كينيا تعتمد على الدول الأعضاء للحصول على الواردات بدرجة كبيرة ولكن متفاوتة لكل من السكر الخام والمكرر. وموريشيوس هي المستورد الملحوظ الآخر للسكر الخام ولكن على عكس كينيا، فهي لا تعتمد على الدول الأعضاء للواردات. وإسواتيني هي المصدر الوحيد المهم للسكر الخام. وموريشيوس هي المصدر الرئيسي للسكر المكرر، لكنها تصدر بشكل رئيسي إلى الدول غير الأعضاء، وكينيا ومدغشقر فقط هما الوجهتان الرئيسيتان للسكر المكرر في موريشيوس.

كما وجدت الدراسة أن سوق السكر منظم بدرجات متفاوتة في الدول الست. والأكثر تنظيمًا هي إسواتيني وموريشيوس، بدءًا من زراعة قصب السكر إلى الوقت الذي يتم فيه إنتاج السكر وبيعه من خلال جمعية إسواتيني للسكر ونقابة موريشيوس للسكر على التوالي. وفي حالة ملاوي وزامبيا، يُعد السكر منتجًا حساسًا ومدعومًا بفيتامين (أ). وهناك لائحة للواردات والصادرات بما في ذلك لزيمبابوي. ومن ناحية أخرى، تعتمد كينيا على واردات السكر المكرر الذي تستخدمه الصناعات لأنها لا تنتج محليًا. ولاحظت الدراسة أن المدفوعات لمزارعي قصب السكر كانت أعلى في موريشيوس وإسواتيني مقارنة بالدول الأخرى.

كما كشفت الدراسة أن طحن السكر يتركز بشكل كبير ويرتبط بالسمات المتأصلة في الصناعة، لا سيما وفورات الحجم في طحن السكر وارتفاع تكاليف نقل قصب السكر. وأسعار السكر في معظم البلدان أعلى بكثير من المستويات المعقولة، بما في ذلك الأسعار في بلدان الكوميسا ذات الأسعار المنخفضة بقيادة إسواتيني وموريشيوس. وتتركز الصناعات بشكل عام في البلدان الستة التي جرى تقييمها، ومع ذلك، هناك مجال كبير للمنافسة في هذه الأسواق من خلال التجارة والتكامل الإقليمي، مع فوائد للمستهلكين وفي تحفيز الإنتاجية وتحسين الكفاءة من

جانب المنتجين. والسكر سلعة متداولة عالميًا، وتضم الكوميسا دولًا ذات ظروف ممتازة لزراعة السكر مثل ملاوي وزامبيا وزيمبابوي وإسواتيني وموريشيوس كما هو مذكور في الدراسة.

إن القيود التجارية المختلفة المفروضة على السلعة تعني أن التجارة بين أعضاء الكوميسا أقل بكثير مما يمكن أن تكون عليه وأن هناك غياب للمنافسة في الأسواق المحلية، مما يعني أن الأسعار يمكن تحديدها من قبل الشركات المهيمنة. وهذه القيود تقوض فوائد وجود سوق مشتركة مثل الكوميسا. وسيحقق المستهلكون في جميع أنحاء الكوميسا مكاسب كبيرة، لا سيما في البلدان ذات الأسعار المرتفعة للغاية مثل كينيا وملاوي وزيمبابوي.

وأقرت الدراسة بأن السكر يُنظر إليه على أنه محصول حساس وأن التغييرات تتطلب مزيدًا من المداولات. وعلى هذا النحو، قدمت الدراسة توصيات محددة لكل بلد من البلدان التي تشكل جزءًا من الدراسة، وللأمانة العامة للكوميسا والمفوضية لمعالجة مختلف القضايا المحددة في الدراسة.

توصيات

إسواتيني

1. يجب ألا يكون إصدار تصاريح الاستيراد مشروطًا بموافقة المطاحن.
2. النظر في تدابير تيسير التجارة التي تبسط الحصول على تصاريح الاستيراد.
3. النظر في وضع آلية لتحفيز الاستيراد التي يمكن أن تشمل السعر المنشور مسبقًا أو محفزات المخزون لفترات السماح بالاستيراد ذات الوقت المحدد المفتوحة للعملاء من قطاع الصناعة.
4. تنفيذ التدابير التي تعزز المنافسة المحلية بين المطاحن.
5. النظر في مراجعة قانون السكر.

كينيا

1. النظر في اعتماد تدابير تزيد من محتوى السكروز في قصب السكر.
2. النظر في وضع آلية لتحفيز الاستيراد التي يمكن أن تشمل السعر المنشور مسبقًا، أو محفزات المخزون لفترات السماح بالاستيراد ذات الوقت المحدد المفتوحة للعملاء من قطاع الصناعة وعملاء التجزئة.

ملاوي

1. النظر في العلاقة بين المطاحن والمزارعين من حيث إنشاء مختبرات مستقلة لاختبار السكروز.
2. يجب ألا يكون إصدار تصاريح الاستيراد مشروطًا بموافقة المطاحن.
3. النظر في وضع آلية لتحفيز الاستيراد التي يمكن أن تشمل السعر المنشور مسبقًا أو محفزات المخزون لفترات السماح بالاستيراد ذات الوقت المحدد المفتوحة للعملاء من قطاع الصناعة وعملاء التجزئة.

زامبيا

1. النظر في فتح ترخيص الاستيراد للمستخدمين من القطاع الصناعي وتجار التجزئة بموجب قواعد واضحة مع مراعاة متطلبات الجودة وإضافة الفيتامينات إلى السكر، على سبيل المثال لا الحصر، خلال فترات ارتفاع الأسعار، لأن هذا يمكن أن يضمن الانضباط التنافسي في السوق.
2. النظر في وضع آلية لتحفيز الاستيراد التي يمكن أن تشمل السعر المنشور مسبقًا، أو محفزات المخزون لفترات السماح بالاستيراد ذات الوقت المحدد المفتوحة للعملاء من قطاع الصناعة وعملاء التجزئة.
3. تسريع سن قانون السكر الذي ينص على أحكام العقود العادلة، والتسعير الشفاف، والتسويق غير الحصري، وكذلك المسائل المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك.

موريشيوس

1. أخذ السكر المكرر والخام الذي تنتجه دول الكوميسا في الحسبان عند ظهور فجوات في الإمدادات المحلية.

زمبابوي

1. تنظر في إنشاء نافذة شفافة لاستيراد السكر الخام بسعر التكافؤ الإقليمي.
2. يجب ألا يكون إصدار تصاريح الاستيراد مشروطًا بموافقة المطاحن.
3. النظر في وضع آلية لتحفيز الاستيراد التي يمكن أن تشمل السعر المنشور مسبقًا، أو محفزات المخزون لفترات السماح بالاستيراد ذات الوقت المحدد المفتوحة للعملاء من قطاع الصناعة وعملاء التجزئة.
4. تسريع سن قانون السكر.

مفوضية الكوميسا للمنافسة والمستهلك (المفوضية)

1. دعوة الحكومات إلى تنفيذ خطوات للحد من القيود التجارية وتعزيز المنافسة وزيادة التجارة البينية لتحقيق صناعة متنامية وتحسين الكفاءات وتحسين الأسعار.
2. إعداد ونشر لوحة بيانات السكر بالكوميسا التي تسلط الضوء على أسعار المنتج من المصنع، وأسعار التصدير، وأسعار التجزئة، والتدفقات التجارية، ونسبة تقاسم الإيرادات مقارنة بالدول التي تُتخَذ مقياسًا معياريًا، والإشارة إلى الحالات التي تستدعي اتخاذ إجراءات تتعلق بالمحافظة على التنافسية.

الأمانة العامة للكوميسا

1. لتعزيز التجارة الإقليمية، هناك حاجة إلى استثمار شامل في البنية التحتية العابرة للحدود وتوحيد إجراءات التخليص الجمركي. وتعد السياسات الداعمة للتجارة في الأسواق الرئيسية أمرًا ضروريًا، إلى جانب ضمانات أقوى ضد تشوهات الأسعار العالمية. ومن شأن هذه التدابير أن تحسن سهولة ممارسة الأعمال التجارية وتعزز التكامل التجاري داخل الإقليم.
2. وضع نموذج لقاعدة لتيسير تجارة السكر تسمح بفترات زمنية تلقائية تستند إلى حجم الواردات، وتخصيص الحصص بشفافية (إن وجدت)، وإتاحة دخول المُصنعين والتجار دون تمييز.

تعزيز الإنفاذ

يتمثل هدف المفوضية في إطار هذه القضية الاستراتيجية في بناء قدراتها وقدرات هيئات المنافسة الوطنية في الدول الأعضاء لإنفاذ كل من اللائحة والقوانين الوطنية للمنافسة وحماية المستهلك بشكل فعال. وتعزز المفوضية الإنفاذ من خلال المراجعة الشاملة لإطارها القانوني للمنافسة وحماية المستهلك، والمراجعات الشاملة للتشريعات الوطنية للمنافسة وحماية المستهلك وتشجيع الامتثال لقراراتها من قبل الدول الأعضاء.

ومن عام 2013 حتى الآن، أبرمت المفوضية حوالي 19 مذكرة تفاهم مع الدول الأعضاء، وشمل ذلك هيئة المنافسة (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وجهاز حماية المنافسة في مصر، وهيئة المنافسة في إسواتيني، ووزارة التجارة والتكامل الإقليمي الإثيوبية، وهيئة المنافسة في كينيا، ومجلس المنافسة ف مدغشقر، وهيئة المنافسة والتجارة العادلة (ملاوي)، وهيئة المنافسة (موريشيوس)، ومجلس المنافسة في السودان، وهيئة التجارة العادلة (سيشيل)، وهيئة المنافسة وحماية المستهلك (زامبيا)، وهيئة المنافسة والتعريفات (زيمبابوي)، وهيئة حماية المستهلك (زيمبابوي)، ومجلس المنافسة ومكافحة الاحتكار في ليبيا، ومفتشية رواندا، وهيئة المنافسة وحماية المستهلك، ووزارة التجارة والنقل والصناعة والسياحة (بوروندي)، ووزارة التجارة وحماية المستهلك، موريشيوس، وزارة التجارة وتنمية الصادرات في تونس، ووزارة التجارة والصناعة والتعاونيات في أوغندا.

وقدمت المفوضية الدعم أيضًا إلى العديد من الدول الأعضاء لمراجعة قوانينها الوطنية المتعلقة بالمنافسة أو حماية المستهلك، والمبادئ التوجيهية، والخطط الاستراتيجية، وأدلة الإجراءات، فضلاً عن سياساتها المتعلقة بالمنافسة أو حماية المستهلك. كما قُدّم الدعم إلى الدول الأعضاء من أجل إنشاء مؤسّسات ومبادرات لبناء قدرات الموظفين التابعين للهيئات الوطنية المختصّة وغيرهم من الأطراف المعنية مثل قضاة المحاكم الوطنية وأعضاء محاكم المنافسة وأعضاء مجالس السلطات الوطنية المختصّة والممارسين القانونيين. وتسهل المبادرات المذكورة أعلاه جعل القوانين الوطنية متوافقة مع القانون الإقليمي وكذلك لضمان حصول الهيئة الوطنية المعنية بالمنافسة في الدول الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى على الأدوات اللازمة للإنفاذ الفعال لقوانين المنافسة وحماية المستهلك.

وفيما يلي الأنشطة التي اضطلعت بها المفوضية في عام 2025.

إلغاء لائحة الكوميسا للمنافسة لعام 2004 وإبدالها

أُلغِيَت لائحة عام 2004 وحلت محلها لائحة عام 2025. وقد دخلت لائحة 2025 حيز النفاذ بتاريخ 4 ديسمبر 2025 بعد اعتمادها من المجلس الوزاري للكوميسا. وتأخذ لائحة 2025 في الحسبان القضايا الناشئة في إنفاذ قانون المنافسة وحماية المستهلك التي لم يكن من الممكن معالجتها بشكلٍ كافٍ في القانون السابق. من بينها إدخال أحكام بشأن الممارسات المحظورة من قبل حراس البوابات (المنصات المتحكمة بمنافذ السوق)، وإساءة استخدام التبعية الاقتصادية، والحدود الدنيا لقيمة الصفقات في عمليات الدمج في الأسواق الرقمية، واعتبارات المصلحة العامة في عمليات الدمج بما في ذلك الاستدامة البيئية والحماية. وتَضمَّن القانون أحكامًا تضمن أن يكون لدى المفوضية الإطار القانوني اللازم لمعالجة شواغل المنافسة في جميع الأسواق سواء كانت تقليدية أو رقمية. وتم إدراج أحكام جديدة مختلفة تحت بند حماية المستهلك بما في ذلك حظر الانخراط في الأنماط المظلمة (واجهات الاستخدام المضللة) والمحتوى الرقمي الضار وشروط العقد غير العادلة والأحكام التي تخص سلامة المنتجات الاستهلاكية. وتم تعزيز الأحكام المتعلقة بسحب المنتجات طوعيًا وإلزاميًا لحماية المستهلكين بشكل أفضل. وتم الاعتراف باستفسارات السوق بوصفها أداة لإنفاذ مسائل المنافسة وحماية المستهلك وإدراجها مع أحكام كافية لدعم التعاون بين المفوضية والسلطات الوطنية المعنية بالمنافسة والسلطات الإقليمية والقارية المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك. كما غيّر القانون الهيكل المؤسسي للمفوضية من خلال إنشاء فريق مسؤول عن القرارات الأولية والطعون المقدمة من الفريق إلى محكمة عدل الكوميسا.

تعزيز الامتثال لقرارات المفوضية

لتعزيز الامتثال لقراراتها، تعمدت المفوضية تعزيز جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات إلى الدول الأعضاء وإبرام اتفاقات تعاون في مجال الإنفاذ مع السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة والسلطات المختصة في الدول الأعضاء. وكان الهدف من هذه التدخلات يتمثل في المواءمة بين القوانين والسياسات الوطنية للمنافسة وحماية المستهلك مع القوانين الإقليمية ودعم إنشاء أو تفعيل السلطات الوطنية لحماية المستهلك والمنافسة. وفي هذا الصدد، تعاونت المفوضية مع الدول الأعضاء التالية:

موريشيوس

من اليمين إلى اليسار، معالي السيد جون مايكل تزون ساو يونغ سيك يوين، عضو البرلمان، وزير التجارة وحماية المستهلك، والسيدة دفراني مانوراما ماثور دابيدين، الأمين الدائم، وزيرة التجارة وحماية المستهلك، والدكتور ويلارد مويمبا، الرئيس التنفيذي للمفوضية، والسيدة روز مبوفو، المديرة التنفيذية لمجلس المستهلك في زيمبابوي ورئيسة لجنة حماية المستهلك في الكوميسا، والسيد فيبين نوغا، المدير التنفيذي لهيئة المنافسة، موريشيوس، ورئيس مجلس إدارة المفوضية.

وقعت المفوضية مذكرة تفاهم مع وزارة التجارة وحماية المستهلك في مارس 2025. والهدف من مذكرة التفاهم هو تسهيل التعاون بين المؤسسات في التحقيقات في قضايا حماية المستهلك والبحوث والدعوة وبناء القدرات. علاوة على ذلك، تعاونت المفوضية مع هيئة المنافسة في موريشيوس خلال ورشة عمل عمليات الدمج التي عقدتها شبكة المنافسة الدولية (ICN) في موريشيوس في أكتوبر 2025، من خلال المشاركة في رعاية بعض الأنشطة خلال ورشة العمل.

بوروندي

تولت المفوضية بناء القدرات لمسؤولي هيئة المنافسة المستقلة في بوروندي والأطراف المعنية الأخرى في أبريل 2025، بالإضافة إلى توعية الأطراف المعنية بالقانون الوطني. وكان الهدف من ذلك هو بناء قدرات أعضاء الهيئة، وزيادة الوعي بين مختلف الأطراف المعنية في بوروندي بشأن المؤسسة المنشأة حديثًا. كما شاركت المفوضية في إطلاق عمليات الهيئة رسميًا.

الميسرون والمشاركون خلال ورشة التوعية وبناء القدرات في بوروندي

مصر

دعمت المفوضية جهاز حماية المنافسة في مصر والبنك المركزي المصري في بناء قدرات موظفيه. وتتعلق التدريبات بالقيادة والمسائل التقنية مثل ورشة عمل عمليات الدمج التي عقدتها شبكة المنافسة الدولية (ICN) في موريشيوس. ويتماشى ذلك مع جهود المفوضية الرامية إلى بناء القدرات باستمرار بين السلطات المختصة في الدول الأعضاء في مجال إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك.

إريتريا

لأول مرة منذ إنشائها، عقدت المفوضية ورشة عمل للتوعية في إريتريا بناءً على طلب وزارة التجارة والصناعة. وكان الهدف من التوعية هو زيادة الوعي بين الأطراف المعنية بفوائد قوانين المنافسة وحماية المستهلك والإعداد المؤسسي. وكان الهدف الرئيسي هو ضمان قدرة الوزارة على البدء في تطوير تنفيذ قانون المنافسة وقانون المستهلك في إريتريا. كما ساعدت البعثة لجنة المنافسة وحماية المستهلك على فهم حالة تنفيذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك في إريتريا.

ملاوي

فخامة الدكتور لازاروس م. شاكويرا رئيس جمهورية ملاوي (في الوسط)، وسعادة السيد ريزين ر. مزيكاماندا، رئيس قضاة جمهورية ملاوي (إلى اليسار)، وسعادة السيد لوك مالابا، رئيس قضاة جمهورية زيمبابوي (إلى اليمين)، وسعادة السيد مومبا ماليلا، رئيس قضاة جمهورية زامبيا (أقصى اليمين) والدكتور ويلارد مويمبا، الرئيس التنفيذي للمفوضية (أقصى اليسار) خلال زيارة مجاملة لرئيس ملاوي.

يسرت المفوضية ورشة عمل للقضاة من السلطة القضائية في ملاوي حول إنفاذ قضايا المنافسة وحماية المستهلك في يونيو ٢٠٢٥. وحضر الاجتماع قضاة من محكمة الاستئناف العليا والمحكمة العليا، بدعم من رئيس قضاة جمهورية ملاوي ونظرائه من زامبيا وزيمبابوي. واستند ذلك إلى أهمية أن يكون لدى القضاة تقدير أعمق لقضايا المنافسة والمستهلكين بالإضافة إلى تفاعلات استجابة المؤسسات المختلفة للإنفاذ على المستويين الوطني والإقليمي. ومن بين الموضوعات التي نوقشت التزامات معاهدة الكوميسا وإنفاذ المنافسة في إقليم الكوميسا، والتفاعل بين القوانين الإقليمية والقوانين الوطنية، ودور المبادئ الاقتصادية في إنفاذ قانون المنافسة، ومشهد المنافسة وحماية المستهلك في ملاوي وكيفية ارتباطه بالمشهد القضائي الإقليمي الأوسع للكوميسا، والصلة بين تنظيم قانون المنافسة الإقليمي والوطني ودور محكمة عدل الكوميسا. كما خصص رئيس قضاة جمهورية زامبيا ورئيس قضاة جمهورية زيمبابوي بعض الوقت للمشاركة في زيارة مجاملة إلى سعادة الدكتور لازاروس شاكويرا على هامش ورشة العمل.

تونس

المشاركون في ورشة التوعية التي عقدت للأطراف المعنية في تونس.

أبرمت المفوضية ووقعت مذكرة تفاهم مع وزارة التجارة وتنمية الصادرات، والمديرية العامة للمنافسة والتحقيقات الاقتصادية، ومجلس المنافسة التونسي في أبريل ٢٠٢٥. وتهدف مذكرة التفاهم إلى تسهيل التعاون في التحقيقات في قضايا المنافسة والبحوث والدعوة وبناء القدرات. كما سهلت المفوضية تدريب مختلف الأطراف المعنية على قضايا المنافسة وحماية المستهلك في تونس على هامش توقيع مذكرة التفاهم. بالإضافة إلى ذلك، رعت المفوضية مشاركة ممثل من تونس في ورشة عمل عم عمليات الدمج عقدتها شبكة المنافسة الدولية (ICN) في موريشيوس. كما شاركت في يوم المنافسة الوطني التونسي ٢٠٢٥، وورشة عمل المنافسة الوطنية حيث تم تقديم عرض تقديمي عن الإطار القانوني والمؤسسي لنظام المنافسة في الكوميسا، وشاركت في حلقات نقاش تتعلق بتطبيق قانون المنافسة التونسي وتطبيق القوانين الإقليمية والقارية.

أوغندا

أبرمت المفوضية ووقعت مذكرة تفاهم مع وزارة التجارة والصناعة والتعاونيات لتسهيل التعاون بين التحقيقات في قضايا المنافسة وحماية المستهلك والبحوث والدعوة وبناء القدرات. واختُتِمَت مفاوضات مذكرة التفاهم في عام ٢٠٢٤ بينما تم التوقيع في عام ٢٠٢٥. وعلى الرغم من أن مذكرة التفاهم لم تُوقَّع إلا في عام ٢٠٢٥، فقد تعاونت المفوضية مع الوزارة بشأن مبادرات مختلفة بما في ذلك خلال وضع قانون المنافسة واجتماعات التوعية لمختلف الأطراف المعنية في أوغندا قبل عام ٢٠٢٥.

زامبيا

السيدة ليليان بواليا، الأمين الدائم في وزارة التجارة والصناعة، زامبيا (في الوسط)، والدكتور ويلارد مويمبا، الرئيس التنفيذي للمفوضية (على اليسار)، ورئيس محكمة المنافسة وحماية المستهلك في زامبيا (على اليمين)، وأعضاء هيئة المنافسة وحماية المستهلك، والإدارة في وزارة التجارة والتبادل التجاري والصناعة في زامبيا، وهيئة المنافسة وحماية المستهلك أثناء التدريب.

ساعدت المفوضية هيئة المنافسة وحماية المستهلك في زامبيا على تدريب أعضاء مجلس الإدارة. كما يَسَّرَت المفوضية تدريب مسؤولين من وزارة التجارة والصناعة، بالإضافة إلى أعضاء محكمة المنافسة وحماية المستهلك، في الفترة من ٣ إلى ٨ مارس ٢٠٢٥. وهذا جزء من جهود المفوضية لضمان تقدير مختلف الأطراف المعنية لفوائد الإنفاذ الفعال لقوانين المنافسة وحماية المستهلك وارتباطها بالتنمية الاقتصادية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي.

زمبابوي

يَسَّرَت المفوضية تدريب أعضاء مجلس إدارة هيئة المنافسة والتعريفات المعينين حديثًا على قضايا المنافسة. وكان الهدف من التدريب هو تعريف أعضاء المجلس بمبادئ قانون المنافسة لمساعدتهم في وظائفهم القضائية.

المشاركة مع الأطراف المعنية ذات الصلة

خلال الفترة 2021-2025، أعطت المفوضية الأولوية للمشاركات مع مختلف الأطراف المعنية خارج الإقليم. وتدرك المفوضية حقيقة مفادها أن شواغل المنافسة وحماية المستهلك التي تحدث خارج الإقليم يمكن أن يكون لها تأثير في السوق المشتركة، وبالتالي من المهم إقامة شراكات استراتيجية مع المؤسسات ذات الصلة خارج الإقليم. وفي هذا الصدد، أبرمت اللجنة مذكرات تفاهم مع ست مؤسسات خارج الإقليم تشمل ما يلي:

- هيئة المنافسة في الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة (CARICOM)
- اللجنة الأفريقية الطيران المدني
- اللجنة الاقتصادية لأوراسيا
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
- هيئة المنافسة في جماعة شرق أفريقيا
- مركز شامبا للأغذية والمناخ

مذكرة تفاهم مع هيئة المنافسة في جماعة شرق أفريقيا (EACCA)

وقعت المفوضية مذكرة تفاهم مع هيئة المنافسة في جماعة شرق أفريقيا في يونيو 2025. وتسمح مذكرة

السيدة ستيلا أونيانشا، القائم بأعمال أمين السجل في هيئة المنافسة في جماعة شرق أفريقيا والدكتور ويلارد مويمبا، الرئيس التنفيذي للمفوضية أثناء توقيع مذكرة التفاهم

التفاهم للمؤسستين بالتعاون في التحقيقات في قضايا المنافسة وحماية المستهلك والبحوث وبناء القدرات. وتهدف مذكرة التفاهم أيضًا إلى أن تكون نقطة انطلاق في معالجة تحديات تداخل الاختصاص بين المؤسستين. كما أن المؤسستين بصدد اتخاذ خطوات أخرى في التفاوض بشأن إطار تعاون وورقة موقف من شأنها أن تساعد في التقليل من قضايا الإخطار المزدوج بعمليات الدمج إلى أدنى حد. وبمجرد الانتهاء من إطار التعاون وورقة الموقف، سيجري تقديمهما إلى الجهات ذات الصلة للموافقة عليهما.

مذكرة تفاهم مع الهيئة الفيدرالية للمنافسة وحماية المستهلك (FCCPC) في نيجيريا

جرى توقيع مذكرة التفاهم مع الهيئة الفيدرالية للمنافسة وحماية المستهلك في نيجيريا لتوسيع نطاق حضور المفوضية في غرب إفريقيا بحيث يكون من الأسهل معالجة قضايا المنافسة والمستهلكين التي تحدث في غرب إفريقيا والتحقيق فيها ولكن يكون لها آثار في الكوميسا. وتهدف مذكرة التفاهم أيضًا إلى منح أفريقيا مساحة مشار على طاولة المنافسة والمستهلكين العالمية.

تعزيز القدرات

المكلفين الإقليميين بقضايا المنافسة

في إطار القضية الاستراتيجية، "تعزيز الإنفاذ"، تعقد المفوضية برنامجًا إقليميًا سنويًا للمكلفين بقضايا المنافسة من الوكالات الوطنية للمنافسة والمستهلكين لتعزيز وتقوية قدرتهم على إنفاذ اللائحة وقوانينهم الوطنية للمنافسة والمستهلكين. ويعد هذا البرنامج عاملًا بالغ الأهمية لضمان امتلاك المفوضية والسلطات الوطنية المختصة للمهارات والأدوات الكافية لمنع وكشف وحظر السلوك المانع للمنافسة وانتهاك حقوق المستهلك على المستويين الوطني والإقليمي وبالتالي الإسهام في حتمية التكامل الإقليمي. وفي هذا الصدد، عقدت المفوضية دورات تدريبية لكل من المكلفين بقضايا المنافسة وحماية المستهلك في الفترة قيد الاستعراض.

التدريب الإقليمي للمكلفين بقضايا المنافسة:

عقدت المفوضية ورش عمل تدريبية إقليمية عن المنافسة وحماية المستهلك للمكلفين بقضايا المنافسة، بالإضافة إلى اجتماع للباحثين في يونيو 2025 في نيروبي، كينيا. وحضر الاجتماعات أكثر من 60 مكلفًا بقضايا المنافسة من ثماني عشرة (18) دولة من الدول الأعضاء الإحدى والعشرين (21) وهي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجزر القمر ومصر وإثيوبيا وإسواتيني وإريتريا وكينيا وليبيا وملاوي ومدغشقر وموريشيوس وسيشيل والسودان وتونس وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. وركز الاجتماع على أساليب التحقيق في مختلف انتهاكات المنافسة وحماية المستهلك، فضلًا عن التعاون. وركز الاجتماع البحثي على التعاون والاستراتيجيات لإجراء البحوث القادمة من قبل المفوضية مع السلطات المختصة.

الميسرون والمشاركون في ورشة عمل المكلفين بقضايا المنافسة والبحوث التي عقدتها المفوضية في نيروبي، كينيا

المناصرة والتعاون الاستراتيجي

تهدف القضية الاستراتيجية المتعلقة بالمناصرة والتعاون الاستراتيجي إلى خلق ثقافة المنافسة في السوق المشتركة من خلال تعزيز رؤية المفوضية وزيادة الوعي العام بفوائد المنافسة وإنفاذ قانون المنافسة داخل السوق المشتركة. ويتمثل نهج المفوضية في إشراك مختلف الأطراف المعنية داخل السوق المشتركة والتي تشمل هيئات المنافسة الوطنية ومجتمع الأعمال ومجموعات المستهلكين ومراسلي الأعمال والقضاة والأوساط القانونية والأطراف المعنية الأخرى. كما تشرك الاتفاقية الأطراف المعنية خارج السوق المشتركة مثل المنظمات الدولية التي تتعامل مع قضايا المنافسة والمستهلكين. وفي عام 2025، نفذت المفوضية الأنشطة التالية في إطار هذه القضية الاستراتيجية:

اليوم العالمي لحقوق المستهلك

انضمت المفوضية إلى بقية العالم في الاحتفال باليوم العالمي لحقوق المستهلك تحت شعار "الانتقال العادل إلى أنماط حياة مستدامة". واحتفلت المفوضية باليوم مع هيئة حماية المستهلك في زيمبابوي، وهيئة المنافسة في إسواتيني، وهيئة المنافسة والتجارة العادلة في ملاوي، ووزارة التجارة وحماية المستهلك في موريشيوس. وشملت الأنشطة توعية مختلف الأطراف المعنية بمسائل حماية المستهلك بما يتماشى مع الشعار العام وكذلك الشعارات التي اعتمدتها الدول الأعضاء المعنية.

اليوم العالمي للمنافسة

انضمت المفوضية أيضًا إلى بقية العالم في الاحتفال باليوم العالمي للمنافسة تحت شعار "الذكاء الاصطناعي والمستهلكون وسياسة المنافسة". وشاركت المفوضية في حلقات النقاش التي يسرتها الدول الأعضاء والشركاء المتعاونون الآخرون مثل جمعية وحدة وثقة المستهلكين (CUTS).

لجنة حماية المستهلك بالكوميسا

بدأت لجنة حماية المستهلك بالكوميسا عملها في عام 2021، وتتألف من الهيئات المعنية بشؤون المستهلك من جميع الدول الأعضاء وبعض جمعيات المستهلكين العاملة في السوق المشتركة. وينصب التركيز الرئيسي للجنة ومخرجاتها على تبادل المعلومات والخبرات عن المسائل المواضيعية للمستهلكين، ومنها تلك المتعلقة بسلامة المنتجات ومعايير المعلومات في السوق المشتركة. وفي الفترة قيد الاستعراض، تولت المفوضية تيسير اجتماعات اللجنة من

خلال عقد اجتماعات الأفرقة العاملة في موريشيوس، حيث وُضِعَت الصيغة النهائية لمشروع القانون النموذجي والوحدات التدريبية المتعلقة بحماية المستهلك وعرضها لاعتمادها. وعُقدت هذه الاجتماعات بالتزامن مع المؤتمر السنوي للجنة، الذي جمع بين سلطات حماية المستهلك وجماعات المناصرة من 19 دولة عضوا. وناقش المندوبون القضايا الناشئة الرئيسية التي تؤثر على المستهلكين، ومنها مخاطر التجارة الإلكترونية، والأنماط المظلمة (ممارسة أساليب واجهات الاستخدام المخادعة)، وانخفاض الوعي بحقوق المستهلك، والتمويه الأخضر. ومن المتوقع أن توجه نتائج الاجتماعات جهود السياسات وبناء القدرات في المستقبل في جميع أنحاء الإقليم.

المؤتمر الصحفي

عقدت المفوضية مؤتمرها الصحفي الثالث في أكتوبر 2025. وتهدف الإحاطات الصحفية إلى إطلاع الدول الأعضاء والأطراف المعنية المختلفة على قرارات وإنجازات الإنفاذ الرئيسية للمفوضية. كما أنها أداة إنفاذ مرن من خلال المناصرة والتوعية بمتطلبات قانون المنافسة والمستهلك في الكوميسا.

ورشة عمل لمراسلي الأعمال

الصحفيون ومسؤولو العلاقات العامة في الدول الأعضاء وموظفو المفوضية خلال منتدى مراسلي الأعمال.

نفذت المفوضية ورشة العمل السنوية الإقليمية للتوعية للصحفيين المعنيين بقطاع الأعمال الذين هم أيضًا أعضاء في منتدى الكوميسا لمراسلي الأعمال (COMBREF) في أكتوبر 2025. وكانت ورشة العمل تهدف إلى تعزيز فهم الصحفيين لتطبيق لائحة الكوميسا للمنافسة وحماية المستهلك. كما منحت المفوضية أفضل الصحفيين جائزة جورج ليبيميل للتميز من المفوضية. وبالإضافة إلى ذلك، انتخب منتدى الكوميسا لمراسلي الأعمال قادته الجدد وتم تشكيل منتدى الكوميسا لموظفي العلاقات العامة في هيئات المنافسة الوطنية.

محاضرات في جامعات إقليم الكوميسا

مشاركات الجامعات

ألقت المفوضية محاضرة في جامعة ماكيريري في سبتمبر 2025، استهدفت طلاب الاقتصاد ودراسات الأعمال. وكان الهدف من المحاضرة هو توعية الطلاب بأهمية قانون المنافسة وقوانين حماية المستهلك بالإضافة إلى ارتباطها بالاقتصاد. وألقت اللجنة المحاضرة بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة والتعاونيات الأوغندية.

السيد إسحاق تاوشا، كبير الاقتصاديين في المفوضية، يقدم عرضًا تقديميًا في جامعة ماكيريري في أوغندا

التعاون الدولي والتوعية والتواصل

في عام 2025، نفذت المفوضية وشاركت في العديد من الأنشطة الدولية والإقليمية لأغراض التعاون والتوعية والتواصل على الصعيد الدولي. واشتمل ذلك على ما يلي:

اجتماع الربيع السنوي الثالث والسبعين لنقابة المحامين الأمريكية (ABA)

في أبريل 2025، شاركت المفوضية في اجتماع الربيع السنوي الثالث والسبعين بشأن مكافحة الاحتكار الذي عقدته نقابة المحامين الأمريكية، حيث شاركت في مناقشات عن المنافسة وحماية المستهلك وخصوصية البيانات من المنظورين المحلي والدولي. وشاركت المفوضية في محادثات ودية وجلسات أخرى. وهذا أمر مهم لزيادة الوعي بأنشطة المفوضية بالنسبة للأعمال الدولية والمحامين والأطراف المعنية الأخرى.

اجتماع رؤساء هيئات المنافسة في أفريقيا

شاركت المفوضية في اجتماع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) لرؤساء هيئات المنافسة في مايو 2025، والذي كان يهدف، من بين أمور أخرى، إلى مناقشة اللائحة التي ستعمل على تفعيل بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن سياسة المنافسة. كما ناقش الاجتماع اختصاصات لجنة رؤساء هيئات المنافسة.

مؤتمر قانون المنافسة الأفريقي لرابطة المحامين الدولية (IBA)

شاركت المفوضية في اجتماع رابطة المحامين الدولية الذي عقد في لاغوس، نيجيريا في مايو 2025. وتناول

الاجتماع موضوعات مختلفة، وأتيحت للمفوضية فرصة لتبادل خبراتها خلال جلستين، إحداهما بشأن التداخل بين قانون المنافسة ورفاه المستهلك، فضلاً عن اجتماع مائدة مستديرة لممثلي وكالات المنافسة لتقديم معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية في مناطقهم.

اللجنة الأفريقية الطيران المدني

شاركت المفوضية في اجتماع نظمته اللجنة الأفريقية الطيران المدني (AFCAC) عن تنظيم المنافسة في قطاع الطيران في مارس 2025. وقدمت المفوضية عروضًا تقديمية عن دورها في إنفاذ المنافسة في الإقليم. وكان هذا الاجتماع مهمًا بالنسبة للمفوضية في ضوء مذكرة التفاهم بين اللجنة الأفريقية الطيران المدني والمفوضية، بالنظر إلى تدخل المفوضية المتزايد في قطاع الطيران.

ورشة عمل المواءمة القارية للجنة الأفريقية الطيران المدني بشأن قرار ياموسوكرو، المرفقان 5 و6

شاركت المفوضية في ورشة عمل اللجنة الأفريقية الطيران المدني عن مواءمة المرفقين 5 و6 (قرار ياموسوكرو) التي عقدت في أديس أبابا، إثيوبيا في يوليو 2025. وكان الهدف من مشاركة المفوضية هو الحصول على فهم مشترك للثغرات القانونية والمؤسسية والتنفيذية في إنفاذ لوائح المنافسة وحماية المستهلك الإقليمية والقارية، بما في ذلك مواءمة الملحقين 5 و6 من قرار ياموسوكرو. وكانت نتيجة الاجتماع وضع خارطة طريق لمواءمة المنافسة وحماية المستهلك فيما يتعلق بقطاع الطيران في القارة.

المؤتمر العام السنوي لشبكة المنافسة الدولية

شاركت المفوضية في المؤتمر السنوي لشبكة المنافسة الدولية الذي عقد في مايو 2025. وواصلت المفوضية تعزيز المشروع الخاص لشبكة المنافسة الدولية بشأن شواغل المنافسة في أسواق الزراعة والأغذية "المشروع الخاص لشبكة المنافسة الدولية" الذي يهدف إلى معالجة شواغل المنافسة في أسواق الزراعة والأغذية، مع التركيز على البلدان النامية. كما اعترف البنك الدولي بالمفوضية تقديرًا لعملها في أسواق الزراعة والأغذية. وتجدر الإشارة إلى أن عمل المفوضية في هذا المجال قد حظي بالاعتراف على المستوى الدولي.

ورشة عمل الملكية الفكرية وسياسة المنافسة لوكالات المنافسة الكاريبية

شاركت المفوضية في ورشة عمل نظمتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) والجماعة الكاريبية (CARICOM) ومكتب ترينيداد وتوباغو للملكية الفكرية (TTIPO) ولجنة التجارة العادلة في ترينيداد وتوباغو (TTFTC). وركزت ورشة العمل على التداخل بين حقوق الملكية الفكرية وقانون المنافسة. ودعيت المفوضية وفقًا لمذكرة التفاهم مع الجماعة الكاريبية. وقدمت المفوضية عروضًا في ورشة العمل عن العلاقة بين الملكية الفكرية وقانون المنافسة.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعني بالمنافسة وحماية المستهلك

شاركت المفوضية في الاجتماع التاسع لمؤتمر المنافسة وحماية المستهلك الذي عُقد في يوليو 2025. وشارك الرئيس التنفيذي في جلسة عن "المنافسة والمنظمات الاقتصادية الإقليمية" حيث شارك تجربة المفوضية بشأن تحديد الأولويات في إنفاذ قانون المنافسة، وكيف تحصل على الدعم من الدول الأعضاء، وأشار إلى أهمية بدء نفاذ بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن سياسة المنافسة في معالجة السلوك المانع للمنافسة الذي يؤثر على القارة الأوسع نطاقًا. ودعمت المفوضية أيضًا الدول الأعضاء في أجندة اعتراف الأمم المتحدة بيوم 5 ديسمبر يومًا عالميًا للمنافسة.

الدكتور ويلارد مويمبا، الرئيس التنفيذي للمفوضية في مؤتمر الأونكتاد التاسع عن المنافسة وحماية المستهلك.

المنتدى العربي للمنافسة

الدكتورة هند مصطفى، مديرة الشؤون القانونية، خلال المنتدى العربي السادس للمنافسة

حضرت المفوضية المنتدى العربي السادس للمنافسة الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا)، بالمشاركة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مايو 2025، في بغداد بالعراق. وحضر الاجتماع، ضمن حضور آخرين،

الرؤساء والممثلون من المفوضية وهيئة المنافسة الإقليمية التابعة لجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ERCA) وهيئة المنافسة بجماعة شرق أفريقيا (EACCCA) والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (WAEMU) في الاجتماع الثالث للجماعات الاقتصادية الإقليمية

البلدان الناطقة بالعربية في الكوميسا. وشاركت المفوضية بوصفها أحد المتحدثين في المنتدى في الجلسة التي خُصصت للمعايير وعبء الإثبات في قضايا قانون المنافسة.

اجتماع للجماعات الاقتصادية الإقليمية

في أكتوبر 2025، عقدت المفوضية اجتماعًا مع هيئات المنافسة الإقليمية (RCAs)، وكان الغرض من الاجتماع هو مناقشة مشروع إطار التعاون بين هيئات المنافسة الإقليمية، واختصاصات إنشاء مكتب يشرف على الأنشطة بالإضافة إلى تطوير وتحديث الأنشطة الرئيسية في كل هيئة من هيئات المنافسة الإقليمية. وكان اجتماع اتفاقيات التعاون الإقليمي ضروريًا بسبب الحاجة إلى مزيد من التعاون بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية في إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك في القارة بالإضافة إلى تبادل الخبرات. وستكون مذكرة التفاهم نقطة انطلاق لمزيد من التعاون الرسمي بين اتفاقيات التعاون الإقليمي.

الاجتماع والمؤتمر العامين السنويين لجمعية القانون في شرق أفريقيا

شاركت المفوضية في المؤتمر السنوي الثلاثين لجمعية القانون في شرق إفريقيا والاجتماع العام الذي عُقد في الفترة من 26 إلى 29 نوفمبر 2025 في أديس أبابا، إثيوبيا تحت شعار "جمعية القانون في شرق أفريقيا - ثلاثة عقود من تعزيز سيادة القانون والتكامل الإقليمي ومهنة المحاماة في شرق إفريقيا". وألقت المفوضية كلمة رئيسية في منتدى المستشارين الداخليين، الذي عقد على هامش المؤتمر، عن موضوع "قانون المنافسة باعتباره ضرورة استراتيجية للأعمال: إعادة صياغة قوة الشركات وسلوك السوق والامتثال في الاقتصاد المتكامل لأفريقيا" بالإضافة إلى المشاركة في حلقة نقاش في إطار منتدى شركات المحاماة الرائدة الذي عقد على هامش المؤتمر، والذي ركز على "رأس المال العالمي، والواقع المحلي: أدوار الريادة في الصفقات الكبرى وعمليات الدمج

والاستحواذ عبر الحدود وتمويل البنية التحتية ". وقدمت المفوضية عرضًا عن موضوع "التنقل بين الأنظمة التنظيمية التي تتعدد فيها الولايات القضائية في الصفقات عبر الحدود" في منتدى شركات المحاماة الرائدة، كما قدمت المفوضية عرضًا في المؤتمر.

الاجتماع العام والمؤتمر السنوي لجمعية القانون في ملاوي

شاركت المفوضية في الاجتماع العام والمؤتمر السنوي لجمعية القانون في ملاوي (MLS) الذي عقد في مانغوتشي، ملاوي في 28 مارس 2025. وتعاونت المفوضية مع جمعية القانوني في ملاوي في العرض الافتتاحي لموضوع المنافسة وحماية المستهلك في الاجتماع العام السنوي والمؤتمر. وقدم الرئيس التنفيذي للمفوضية عرضًا عن تنظيم المنافسة بوصفها أداة للنمو الاقتصادي ودور المهنة القانونية في دفع عجلة النمو الاقتصادي. وتضمنت أبرز معالم العرض مناقشة عن الصلة بين تنظيم المنافسة والنمو الاقتصادي، ودور منظمي المنافسة وحماية المستهلك، والصلة بين تنظيم المنافسة ودور المحامين. وأُبلِغَ المحامون بكيفية عمل المفوضية مع الجهات التنظيمية الوطنية مثل هيئة المنافسة والتجارة العادلة في ملاوي، والقضايا العملية التي جرى التعامل معها والدور الذي أسهم به المحامون في ملاوي في تنظيم المنافسة وحماية المستهلك.

الاجتماع العام السنوي والمؤتمر لجمعية القانون في زامبيا

تعاونت المفوضية مع جمعية القانون في زامبيا (LAZ) في اجتماعها العام السنوي ومؤتمرها لعام 2025 الذي عقد في الفترة من 22 إلى 25 أبريل 2025 في لوساكا، زامبيا. وشاركت المفوضية ومحكمة عدل الكوميسا جلسة نقاش حيث قامت كلتا المؤسستين بتوعية المحامين في زامبيا، وهم أعضاء في جمعية القانون في زامبيا بشأن ولايتهم والقضايا العملية التي عالجوها. وتضمن العرض التقديمي للمفوضية، الذي قدمه الرئيس التنفيذي للمفوضية، الدكتور مويمبا، تسليط الضوء على كيفية عمل المفوضية مع الجهات التنظيمية الوطنية مثل لجنة المنافسة والمستهلك في زامبيا ودور المحامين الزامبيين في المنافسة وحماية المستهلك. وقدمت المفوضية عرضًا في المؤتمر.

الاجتماع والمؤتمر الرفيع المستوى للشبكة الدولية لحماية المستهلك وإنفاذ القانون في جمهورية الدومينيكان في الفترة من 29 سبتمبر إلى 3 أكتوبر 2025

شاركت المفوضية في الاجتماع الرفيع المستوى للشبكة الدولية لحماية المستهلك وإنفاذ القانون (ICPEN) بصفتها مراقبًا تابعًا للشبكة وضم الاجتماع مسؤولين رفيعي المستوى وموظفين من جميع أنحاء العالم لمناقشة مختلف مسائل حماية المستهلك، وتبادل الخبرات، وتيسير التعاون بين القائمين على الإنفاذ على الصعيد العالمي. وقدمت المفوضية عرضًا عن قضايا المستهلكين التي تؤثر على الدول الأعضاء في الكوميسا.

ورشة عمل الاتحاد الأوروبي والأونكتاد بشأن سلامة المنتجات

حضرت المفوضية اجتماع الاتحاد الأوروبي والأونكتاد بعنوان "من القرار إلى العمل - تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة بشأن سلامة المنتجات الاستهلاكية" الذي عقد في بلجيكا، بروكسل في 10 ديسمبر 2025. وجمعت ورشة العمل وكالات إنفاذ حماية المستهلك من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وكذلك الوكالات الأخرى المعترف بها والأطراف المعنية المعنيين في مجال سلامة المنتجات. وناقشت ورشة العمل تنفيذ قرار مبادئ الأمم المتحدة لسلامة المنتجات الاستهلاكية، بما في ذلك دليل سلامة المنتجات الاستهلاكية، الذي سيكون بمثابة دليل عملي لمساعدة واضعي السياسات والمنظمين على تعزيز الأطر الوطنية والمواءمة مع أفضل الممارسات الدولية. وشاركت المفوضية بوصفها عضوًا في ورشة العمل، خلال جلسة تهدف إلى تحديد التحديات التي يواجهها المكلفون بإنفاذ القانون فيما يتعلق بسلامة المنتجات، والإجراءات المتخذة للتخفيف من حدتها، بالإضافة إلى اقتراحات مرحب بها من المشاركين حول ما يجب إدراجه في الكتيب للمساعدة في تنفيذ المبادئ.

هيئة المنافسة في جنوب إفريقيا، المؤتمر السنوي التاسع عشر عن قانون المنافسة والاقتصاد والسياسات.

الدكتور ويلارد مويمبا عن أقصى اليمين أثناء مشاركته في المؤتمر السنوي التاسع عشر للمنافسة لهيئة المنافسة في جنوب أفريقيا

شاركت المفوضية في المؤتمر السنوي التاسع عشر لهيئة المنافسة في جنوب أفريقيا (CCSA) عن قانون المنافسة والاقتصاد والسياسات الذي عقد في سبتمبر. وقد عُقد الاجتماع تحت عنوان "قانون المنافسة في أوقات الضبابية" وشاركت المفوضية كمحاورين في جلسة عن "أجندة التكامل لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية". ويعرض الاجتماع التعاون المستمر بين المفوضية وهيئة المنافسة في جنوب أفريقيا.

البرامج المشتركة بين الكوميسا ومفوضية الكوميسا للمنافسة

يتعين على المفوضية، بوصفها إحدى مؤسسات الكوميسا وفقاً للمادة 175 (1) من معاهدة الكوميسا، أن تنظر في أهداف السوق المشتركة وسياساتها وبرامجها وأنشطتها أثناء تنفيذ اللائحة. وكما هو منصوص عليه في المادة 175 (2) من معاهدة الكوميسا، من المتوقع أن تحافظ المفوضية وأمانة الكوميسا على علاقة عمل مستمرة تهدف إلى تعزيز تنفيذ معاهدة الكوميسا واتخاذ ترتيبات تعاونية لهذا الغرض. بالإضافة إلى ذلك، وعملاً بالمادة 175 (3) من معاهدة الكوميسا، يُطلب من المفوضية تقديم تقارير مرحلية سنوية إلى المجلس الوزاري للكوميسا عن أنشطتها. وفي ضوء ذلك، في عام 2025، اضطلعت المفوضية بالأنشطة التالية في إطار البرامج المشتركة بين الكوميسا ومؤسساتها وفي إطار مسؤوليتها عن حوكمة الشركات لتقديم تقارير إلى المجلس الوزاري:

ورشة عمل الكوميسا عن التوعية والمعرض التجاري ومؤتمر الأعمال السادس لاتحاد سيدات الأعمال بالكوميسا (كومفويب).

شاركت المفوضية في ورشة عمل الكوميسا للتوعية والمعرض التجاري ومؤتمر الأعمال السادس لاتحاد سيدات الأعمال بالكوميسا (كومفويب) الذي عقد في مايو 2025 في إثيوبيا. وعُقدت ورشة عمل الكوميسا للتوعية تحت

السيد بونيفاس ماكونغو، مدير المنافسة في المفوضية على أقصى اليسار في أسبوع الكوميسا

عنوان "تسريع التكامل الإقليمي من خلال تطوير سلاسل القيمة الإقليمية في الزراعة والتعدين والسياحة القادرة على التكيف مع المناخ". وتُعقد الاجتماعات بهدف زيادة الوعي بين مختلف الأطراف المعنية عن أنشطة الكوميسا والفرص المتاحة. وقدمت المفوضية عرضا عن ولايتها وأنشطتها التي اضطلعت بها على مر السنين. وشاركت المفوضية أيضًا في المعرض التجاري ومؤتمر أعمال كومفويب الذي عقد بعد ورشة عمل التوعية مباشرة. وشاركت المفوضية في جلسة حول مشاركة النساء وريادة الأعمال الشبابية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: تسخير الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنطقة التجارة الحرة من أجل النمو الشامل".

قمة الكوميسا ومنتدى أعمال الكوميسا

شاركت المفوضية في القمة الرابعة والعشرين لرؤساء الدول والحكومات ومنتدى أعمال الكوميسا الثامن عشر الذي عقد في أكتوبر 2025 في نيروبي، كينيا، تحت عنوان "الاستفادة من التحول الرقمي لتعميق سلاسل القيمة الإقليمية من أجل النمو المستدام والشامل". وشاركت المفوضية ضمن الرعاة وشاركت في حلقة نقاش خلال منتدى أعمال الكوميسا، حيث شاركت بخبراتها في إنفاذ المنافسة وحماية المستهلك وعرضت بعض الأعمال التي قامت بها بما يتماشى مع الموضوع. كما سلطت اللجنة الضوء على ولايتها وكيفية إسهامها في أجندة التكامل الإقليمي.

اجتماعات أجهزة بالكوميسا

شاركت المفوضية في الاجتماعات التالية لأجهزة السياسات بالكوميسا خلال الفترة قيد الاستعراض:

- الاجتماع التاسع والعشرون للجنة الكوميسا للشؤون القانونية الذي عُقد في الفترة من 16 إلى 20 يونيو 2025 - نظر الاجتماع في اللائحة والقواعد المعدلة للمفوضية التي جرى اعتمادها والتوصية باعتمادها من قبل وزراء العدل والنواب العموم في الكوميسا.
- الاجتماع التاسع والعشرون للجنة الفرعية للمراجعة ومسائل الميزانية بالكوميسا الذي عقد في الفترة من 30 سبتمبر إلى 3 أكتوبر 2025 – نظر هذا الاجتماع في أداء ميزانية المفوضية لعام 2025، ومشروع

الميزانية العادية لعام 2026، بالإضافة إلى تقارير المراجعة الخارجية والداخلية للجنة. وجرى اعتمادها لاحقًا للنظر فيها من قبل أجهزة السياسة العليا.

- الاجتماع السابع والأربعون للجنة الشؤون الإدارية ومسائل الميزانية بالكوميسا الذي عقد في 28-30 أكتوبر 2025 - استعرضت اللجنة وأقرت أداء ميزانية المفوضية لعام 2025 ومشروع الميزانية العادية لعام 2026 للنظر فيهما من قبل أجهزة السياسة العليا.
- الاجتماع الثلاثون للجنة الشؤون القانونية بالكوميسا المنعقد في 13-10 نوفمبر 2025 - نظرت اللجنة في تجديد ولاية ثلاثة مفوضين وأوصت بإحالتها إلى أجهزة السياسة العليا.
- اعتمد الاجتماع الثامن والعشرون لوزراء العدل والنواب العموم بالكوميسا الذي عقد في 14 نوفمبر 2025 – تقرير تجديد ولاية ثلاثة مفوضين بالإضافة إلى اللائحة والقواعد المراجعة.

عُرضت القضايا التي نوقشت في الاجتماعات المذكورة أعلاه لأجهزة السياسات بالكوميسا على الاجتماع السادس والأربعين للجنة الحكومية والمجلس الوزاري بالكوميسا الذي عُقد في 4-2 ديسمبر. وتداولت الاجتماعات واعتمدت لائحة وقواعد المفوضية لعام 2025، ووافقت على الميزانية العادية ووافقت على تجديد ولاية ثلاثة مفوضين.

بعض موظفي المفوضية جنبًا إلى جنب مع مؤسسات الكوميسا الأخرى أثناء حضور اجتماعات أجهزة السياسات بالكوميسا

الرئيس التنفيذي للمفوضية وممثلون آخرون أثناء اجتماع وزراء العدل والنواب العموم في الكوميسا

التعزيز المؤسسي

لتعزيز عملياتها، تقوم المفوضية ببناء قدرات كل من مجلس المفوضين وموظفيها. ويعتمد نجاح المفوضية في نهاية المطاف في تنفيذ ولايتها بشكل كبير على توظيف وتدريب واستبقاء الموظفين الموهوبين وذوي الكفاءة. وعلى هذا النحو، في الفترة قيد الاستعراض، اضطلعت المفوضية بالأنشطة التالية في إطار التعزيز المؤسسي:

القدرة التنظيمية للمفوضية

نفذت المفوضية الأنشطة التالية التي تهدف إلى تعزيز قدرة تنظيمها على إنفاذ ولايتها بفعالية في الإقليم والإسهام في أجندة التكامل الإقليمي بما يتماشى مع معاهدة الكوميسا:

وضع الخطة الاستراتيجية 2026-2030

كان عام 2025 هو العام الأخير لتنفيذ الخطة الاستراتيجية 2021-2025، وعلى هذا النحو، شرعت المفوضية في عملية تقييم تنفيذ الخطة الاستراتيجية على مدى فترة الخمس سنوات. وكان هذا لأغراض معرفة ما حققته المفوضية مقابل الأهداف المحددة، حيث كانت هناك حاجة للتحسين، وكيفية التكيف بشكل أكثر فعالية استجابة لبيئة عالمية ديناميكية بشكل متزايد. وشَكَّلَ التقييم الأساس لصياغة الخطة الاستراتيجية 2026-2031.

نظام الحفظ الإلكتروني وإدارة القضايا

أحرزت المفوضية تقدمًا في استحداث نظام إلكتروني لحفظ الملفات وإدارة القضايا. وقدمت ديلويت كينيا، الاستشاريون المشاركون في الإشراف على تنفيذه، تقريرًا يشير إلى الوضع الراهن للمفوضية، وإلى أين ينبغي أن تتجه من حيث مثل هذا النظام وأنواع الأنظمة التي يمكن أن تكون فعالة. والمرحلة التالية في العملية هي إشراك الكيانات التي من شأنها تطوير النظام واقتناء البرنامج لتنفيذ النظام.

أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأخرى

أحرزت المفوضية تقدمًا كبيرًا في وضع اللمسات الأخيرة على نظام إدارة كشوف المرتبات الذي سيمكنها تنفيذه من إعداد كشوف المرتبات الخاصة بها. وحتى الآن، تعتمد المفوضية على أمانة الكوميسا لإدارة كشوف المرتبات الخاصة بها. وتم تطوير النظام وخضع للاختبار. ومن المتوقع نشر النظام في يناير 2026.

تدريب الموظفين

اضطلعت المفوضية ببرامج تدريبية مختلفة لموظفيها خلال العام تغطي كلا من المجالات

التقنية والإدارية. وركزت هذه الدورات التدريبية على المجالات المواضيعية الرئيسية اللازمة لضمان امتلاك الموظفين للمهارات والكفاءات اللازمة للاضطلاع بواجباتهم بفعالية ودعم ولاية المفوضية. وفيما يلي بعض التدريبات التي قام بها الموظفون:

الواجهة بين سياسة المنافسة وتطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

أجرى الأونكتاد البرنامج عبر الإنترنت في الفترة من 2 يونيو إلى 31 يوليو 2025. وتعد الدورة التدريبية مهمة لفهم كيفية ارتبط سياسة المنافسة وتطوير المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتوفير الأدوات والمعرفة العملية لتصميم الاستراتيجيات التي تعزز النمو المستدام وتعزز مرونة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، لا سيما في بيئة ما بعد الجائحة.

الأساليب الكمية لتحليل المنافسة

هذا برنامج قصير مكثف عبر الإنترنت أجرته كلية برشلونة للاقتصاد في الفترة من 13 مايو 2025 إلى 16 مايو 2025. وزودت الدورة المشاركين بأدوات تجريبية لتقييم قوة السوق والمنافسة، مع التركيز على تعريف السوق وتحليل الدمج والممارسات المانعة للمنافسة.

مؤتمر والمدرسة الصيفية للمنافسة والتنظيم الأوروبية (CRESSE)

مؤتمر والمدرسة الصيفية للمنافسة والتنظيم الأوروبية (CRESSE) هو برنامج سنوي مشهور مصمم خصيصًا للمهنيين العاملين في مجالات سياسة المنافسة ولائحة صناعة الشبكات. وكان الهدف الأساسي من التدريب هو إكساب المشاركين فهمًا شاملًا للأدبيات الاقتصادية المعاصرة والأدوات التحليلية الأساسية لتقييم سلوك الأعمال في إطار قانون المنافسة. وركز البرنامج على سد الفجوة بين النظرية والتطبيق العملي، مما مكن المشاركين من معالجة القضايا القانونية والاقتصادية المعقدة بمزيد من الثقة والوضوح. وعقد التدريب في الفترة من 28 يونيو إلى 9 يوليو 2025 في خانيا، جزيرة كريت، اليونان.

أكاديمية جوجل السنوية للذكاء الاصطناعي

حضرت المفوضية أكاديمية جوجل السنوية للذكاء الاصطناعي، التي استضافتها جامعة القيادة الأفريقية في الفترة من 19 إلى 20 نوفمبر 2025 في مركز مجتمع الذكاء الاصطناعي التابع لجوجل في أكرا، غانا. وعُقدت أكاديمية جوجل للذكاء الاصطناعي تحت شعار "تسخير فرص الذكاء الاصطناعي من أجل أفريقيا". وكانت أهداف أكاديمية جوجل للذكاء الاصطناعي هي عرض الإمكانات التحويلية للذكاء الاصطناعي لتلبية الاحتياجات الفريدة لأفريقيا مع معالجة المخاطر المحتملة، وتعزيز التعاون بين مختلف الأطراف المعنية لتسريع الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي واعتماده في أفريقيا، وتحديد الاستراتيجيات والخطوات الملموسة نحو نظام بيئي مبتكر ومسؤول وشامل للذكاء الاصطناعي في أفريقيا.

وكانت مشاركة المفوضية هي تعزيز فهمها للأسواق الرقمية من أجل الإنفاذ الفعال للائحتها فيما يتعلق بتنظيم المنافسة في الأسواق الرقمية. وكان الهدف من مشاركة المفوضية أيضًا هو تعلم وبناء القدرات بشأن تطبيق الذكاء الاصطناعي في مختلف الأسواق بهدف إنفاذ قضايا المنافسة وحماية المستهلك بفعالية في الأسواق ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي. كما أتاحت مشاركة المفوضية فرصة للتعاون مع الجهات الفاعلة في الأسواق الرقمية مثل شركة جوجل وغيرها من الجهات الفاعلة في الإقليم.

آفاق المستقبل

إذكاء الوعي بلائحة الكوميسا للمنافسة وحماية المستهلك وصياغة صكوك ثانوية مختلفة لدعم التنفيذ.

اعتمد المجلس الوزاري للكوميسا لائحة 2025 في 4 ديسمبر 2025 والتي ألغت لائحة 2004 وحلّت محلها. وشكل ذلك علامة فارقة في تاريخ المفوضية حيث صُممت لائحة عام 2025 لمواجهة التحديات التي واجهت تنفيذ لائحة عام 2004، وضمان أن تكون قوانين المنافسة وحماية المستهلك في الإقليم قوية وذات صلة بمعالجة القضايا الناشئة. وتناولت لائحة 2025 العديد من القضايا الناشئة مثل الأنماط المظلمة (ممارسة أساليب واجهات الاستخدام المخادعة)، ومخاوف الاستدامة البيئية، والمحتوى الرقمي الضار، والمنافسة في الأسواق الرقمية التي قد تشمل أيضًا الذكاء الاصطناعي. وفي ضوء ذلك، قد يكون هناك الكثير من عدم اليقين بين الشركات فيما يتعلق بنهج المفوضية بشأن هذه الأمور عند إنفاذ القانون. لذلك، يجب أن تركز المفوضية على زيادة الوعي لمختلف الأطراف المعنية بما في ذلك الدول الأعضاء والشركات والمحامين والمستهلكين. ويجب أن تركز المفوضية أيضًا على صياغة أو تعديل المبادئ التوجيهية وإشعارات الممارسة المختلفة التي يجب أن توجه الأطراف المعنية عند التعامل مع أحكام لائحة 2025. والهدف من ذلك هو الحد من عدم اليقين التنظيمي قدر الإمكان، والذي إذا لم يتم التعامل معه بشكل جيد قد يتسبب في حدوث فوضى في السوق.

حماية المستهلكين الشباب من المحتوى الرقمي الضار

تشير المفوضية إلى الوتيرة السريعة في استخدام المنصات الرقمية من قبل المستهلكين الشباب ولاحظت بعض الآثار السلبية على هذه المجموعات من المستهلكين الناتجة عن استخدام هذه المنصات. وهناك شواغل بشأن كيفية تضرر الشباب من المحتوى الرقمي الضار خاصة على وسائل التواصل الاجتماعي. ولاحظت المفوضية كيف تعالج بعض البلدان مثل أستراليا والمملكة المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي هذه المسألة. وفي عام 2026، ستركز المفوضية جهودها لضمان حماية المستهلكين الشباب من المحتوى الرقمي الضار. ويتماشى ذلك مع لائحة عام 2025.

الدعوة إلى تفكيك هياكل السوق المتركزة في القطاعات الزراعية

تلاحظ المفوضية أن أحد أدوار الكوميسا يتمثل في ضمان ازدهار مواطنيها. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق هذا الازدهار إذا تعرضت غالبية الناس لبيئات عمل محبطة أعاقت نموهم ومشاركتهم الهادفة في الأعمال التجارية. وتلاحظ المفوضية أن الدول الأعضاء في الكوميسا تعتمد في الغالب على الزراعة، وبالتالي فإن الجزء الأكبر من القوى العاملة في القطاع الزراعي. ومع ذلك، تهيمن على هذا القطاع تكتلات ضخمة لا تتعامل بشروط عادلة، وخصوصًا مع صغار المزارعين والفلاحين. وستواصل المفوضية إجراء البحوث وتقديم المشورة بشأن إحداث تحولات في السياسات والقيام بأنشطة الدعوة والمناصرة في هذا القطاع بحيث يتم تفكيك الهياكل المتركزة أو تنظيمها بشكل جيد ومساعدة ملايين المواطنين العاملين في هذا القطاع على الخروج من الفقر المدقع.

الحسابات المدققة
لعام 2025

تعليق الرئيس التنفيذي

يسعدني أن أقدم البيانات المالية لمفوضية الكوميسا للمنافسة والمستهلك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 بعد مراجعتها. ووفقًا للمادة 6(2) من القواعد المالية لمفوضية الكوميسا للمنافسة والمستهلك لعام 2023، فإن الرئيس التنفيذي هو كبير مسؤولي المحاسبة، وهو مسؤول أمام المجلس، من خلال مجلس الإدارة، عن الإدارة الرشيدة للموارد المالية للجنة.

وقد تولى مجلس المراجعين الخارجيين بالكوميسا (كوبيا)، المعين بموجب المادة 169 من معاهدة الكوميسا والمادة 75 من القواعد المالية للمفوضية لعام 2023، مراجعة البيانات المالية. ويسعدني أن أبلغكم بأن مجلس المراجعين الخارجيين بالكوميسا (كوبيا) أصدر رأي مراجعة غير مشفوع بتحفظ، مؤكداً أن البيانات المالية تعرض بشكل عادل، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي والأداء المالي للمفوضية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والقواعد المالية للمفوضية.

لقد شكلت السنة المالية 2025 علامة فارقة مهمة بالنسبة للمفوضية، حيث حققت أفضل أداء مالي لها منذ تأسيسها. وسجلت المفوضية فائضاً قدره 4.7 مليون دولار أمريكي، مقارنة بعجز قدره 0.87 مليون دولار أمريكي في عام 2024، مدفوعاً بالنمو في إيرادات رسوم الإخطار عن عمليات الاندماج والغرامات التنظيمية. حققت المفوضية أيضًا وضعًا ماليًا قويًا، حيث بلغت السيولة النقدية وما يعادلها 24.8 مليون دولار أمريكي، وبلغت الأموال المتراكمة والاحتياطيات 23.5 مليون دولار أمريكي، كما شهدت انخفاضًا كبيرًا في الالتزامات المتداولة من 7.5 مليون دولار أمريكي إلى 3.2 مليون دولار أمريكي.

واستمرت استراتيجيتنا المنضبطة لإدارة الخزانة في تحقيق عوائد قوية، حيث ارتفعت إيرادات الاستثمار إلى 1.65 مليون دولار أمريكي، مما يعكس الاستخدام الفعال لأموال الفوائض مع الحفاظ على سيولة كافية لدعم عمليات المفوضية.

وتوضح هذه النتائج التزام المفوضية بالإدارة المالية الرشيدة، والحوكمة القوية، والاستدامة المالية على المدى الطويل. ونحن مستمرون في التركيز على تحقيق ولايتنا والالتزام في الوقت نفسه بأعلى معايير المساءلة والشفافية والقيمة للأطراف المعنية.

بيان المسؤولية فيما يتعلق بإعداد البيانات المالية

وفقا للائحة لجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك (اللائحة) والقواعد المالية لعام 2003 (القواعد)، يتولى الرئيس التنفيذي مسؤولية إعداد البيانات المالية للجنة تنظيم المنافسة التابعة للكوميسا، التي تعطي رؤية حقيقية وعادلة، بما في ذلك بيان المركز المالي في 31 ديسمبر 2025، وبيانات الإيرادات والمصروفات، والتغيرات في الأموال والتدفقات النقدية المتراكمة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والملاحظات على البيانات المالية، التي تتضمن موجزاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الملاحظات التفسيرية، وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومتطلبات النظام الأساسي و اللوائح

وتقع على الرئيس التنفيذي أيضاً مسؤولية الرقابة الداخلية التي يراها ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ، وعن الاحتفاظ بسجلات محاسبية مناسبة ونظام فعال لإدارة المخاطر، فضلاً عن إعداد الجداول التكميلية المُدرجة في البيانات المالية.

وقد أجرى الرئيس التنفيذي تقييما لقدرة اللجنة على الاستمرار في العمل كمنشأة، وأنه ليس لديه ما يدعوه للاعتقاد بأن اللجنة لن تكون منشأة عاملة في العام المقبل.

وتقع على عاتق مراجع الحسابات مسؤولية الإبلاغ عما إذا كانت البيانات المالية تعطي رؤية حقيقية وعادلة وفقا لإطار إعداد التقارير المالية المعمول به والوارد أعلاه.

الموافقة على البيانات المالية
وقد وافق الرئيس التنفيذي على البيانات المالية للجنة الكوميسا لتنظيم المنافسة وحماية المستهلك، كما هو محدد في الفقرة الأولى، في 17 يوليو 2026 ووقع عليها:

:

د.ويلارد مويمبا
الرئيس التنفيذي

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين

إلى أعضاء لجنة تنظيم وحماية المستهلك التابعة للكوميسا

بشأن مراجعة البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

الرأي

قمنا بمراجعة البيانات المالية للجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك التابعة للكوميسا («اللجنة») التي تتألف من بيان المركز المالي في 31 ديسمبر 2025، وبيانات الإيرادات والمصروفات، والتغيرات في الأموال المتراكمة والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك الوقت، والملاحظات على البيانات المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى على النحو المبين في الصفحات من 19 إلى 36.

وفي رأينا أن البيانات المالية تعطي رؤية حقيقية وعادلة عن الوضع المالي للجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك التابعة للكوميسا كما في 31 ديسمبر 2025 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك الوقت وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات القواعد واللوائح المالية للكوميسا ولجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك.

أساس الرأي

لقد أجرينا المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. ويرد وصف لمسؤولياتنا بموجب هذه المعايير بمزيد من التفصيل في تقريرنا في القسم المخصص لمسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة البيانات المالية.

نحن مستقلون عن لجنة تنظيم المنافسة وحماية المنافسة التابعة للكوميسا وفقا لمدونة أخلاقيات المعايير الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة 130 على النحو الذي أصدرته المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ومدونة قواعد السلوك الدولية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية). لقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات. نعتقد أن أدلة مراجعة الحسابات التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

تركيز المسألة

عدم تحويل أموال الدول الأعضاء غير المستخدمة إلى صندوق الاحتياطي الخاص بالأمانة العامة للكوميسا

دون توضيح رأينا، يود مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين أن يلفت انتباه القارئ إلى الملاحظة 12 من البيانات المالية التي تكشف أن أموال الدول الأعضاء غير المستخدمة البالغة 692,963 دولار كوميسا والتي تم صرفها من مساهمات الدول الأعضاء لم تحول إلى حساب صندوق الاحتياطي للأمانة العامة. يشمل هذا الرصيد مبلغا قدره 657,266 دولار كوميسا للأعوام من 2011 إلى 2024 و 35,697 دولار كوميسا لعام 2025. يتم تأكيد هذا المبلغ بوثيقة موقعة من قبل كل من الأمانة العامة للكوميسا ولجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك.

تعكس هذه المسألة ضعفا في الحوكمة المالية وعدم الامتثال لقرار المجلس الوزاري. ولم يتغير رأينا بخصوص هذا الأمر.

المسائل الرئيسية لمراجعة الحسابات

تعتبر المسائل الرئيسية المتعلقة بمراجعة الحسابات هي تلك التي كانت في رأينا المهني ذات أهمية قصوى في مراجعتنا للبيانات المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه المسائل في سياق مراجعتنا للبيانات المالية ككل، وفي تكوين رأينا بشأنها، ونحن لا نقدم رأيا منفصلا بشأن هذه المسائل.

لقد قررنا أنه لا توجد مسائل رئيسية خاصة بالمراجعة تستلزم إدراجها في تقريرنا.

معلومات أخرى

يعتبر الرئيس التنفيذي هو المسؤول عن تقديم المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى تقرير المدير التنفيذي، وبيان المسؤولية فيما يتعلق بإعداد البيانات المالية، ومقارنة النفقات المدرجة في الميزانية بالنفقات الفعلية في التذييل. ولا تشمل المعلومات الأخرى، البيانات المالية ورأينا فيها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للبيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، النظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة ماديا مع البيانات المالية أو مع المعلومات التي استقيناها لدى مراجعة الحسابات، أو أنها محرفة بشكل جوهري. إذا ما استندنا إلى العمل الذي قمنا به، وخلصنا إلى وجود تحريف جوهري لهذه المعلومات الأخرى؛ فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤوليات الرئيس التنفيذي عن البيانات المالية

إن الرئيس التنفيذي هو المسؤول عن إعداد البيانات المالية التي تعطي صورة حقيقية وعادلة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالي، ومتطلبات قواعد وأنظمة السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي ولوائح لجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك التابعة للكوميسا. كما أنه مسؤول عن الرقابة الداخلية التي يراها الأمين العام ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية. سواء كان ذلك بسبب التلاعب أو الخطأ.

ولدى إعداد البيانات المالية، يكون الرئيس التنفيذي مسؤولا عن تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار كمنشأة عاملة، والكشف عن المسائل المتصلة بالمنشأة الجارية واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، حسب الاقتضاء، ما لم يكن الرئيس التنفيذي يعتزم تصفية اللجنة أو وقف عملياتها، أو لم يكن لديه بديل واقعي سوى القيام بذلك.

مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من البيانات غير الدقيقة بصورة جوهرية، سواء كانت بسبب التلاعب أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات متضمنا رأينا. ويعتبر التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضمانا بأن مراجعة الحسابات التي تجرى وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ستكتشف دائما بيانات غير دقيقة بصورة جوهرية في حالة وجودها. ويمكن أن تنشأ البيانات غير الدقيقة عن التلاعب أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من الممكن أن تؤثر منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية لمستخدمي هذه البيانات المالية.

وكجزء من مراجعة الحسابات وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، نلتزم بالرأي المهني ونتمسك بالتشكك المهني طوال فترة المراجعة. ونحن أيضا نقوم بما يلي:

- تحديد تقييم مخاطر البيانات غير الدقيقة بصورة جوهرية في البيانات المالية، سواء كانت بسبب الاحتيال أو

الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعتبر الخطر المتمثل في عدم الكشف عن خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال أعلى من خطر البيانات غير الدقيقة الناجمة عن الخطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ، أو التزوير، أو الإغفال المتعمد، أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بمراجعة الحسابات من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمؤسسة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي تقوم بها الإدارة.
- البت في مدى ملاءمة استخدام الإدارة لاستمرارية المنشأة العاملة كأساس في المحاسبة، واستنادا إلى أدلة مراجعة الحسابات التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تلقي بظلال من الشك على قدرة المؤسسة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإننا مطالبون بتوجيه الانتباه في تقريرنا الخاص بمراجعة الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حديثا لغرض تقرير مراجعي الحسابات. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية إلى توقف المؤسسة عن العمل كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والفعاليات الأساسية بطريقة تعطي رؤية حقيقية وعادلة.

نتواصل مع المُكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين جملة أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط لمراجعة الحسابات ونتائج المراجعة المهمة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في الرقابة الداخلية نلاحظها أثناء المراجعة.

الدكتور دارامراج باليغادو
عضو في مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا
المراجع العام (موريشيوس)

التاريخ: 17 يوليو 2026

فاديلة غرغوري
رئيسة مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا
القائمة بأعمال رئيس ديوان المحاسبة في جمهورية تونس

التاريخ: 17 يوليو 2026

توماس ك. ب. ماكيوا
عضو في مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا
المراجع العام (مالاوي)

التاريخ: 17 يوليو 2026

راكوتوندراميمينا جان دي ديو
عضو في مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا
رئيس ديوان المحاسبة (مدغشقر)

التاريخ: 17 يوليو 2026

لجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك في الكوميسا

بيانات المركز المالي

حتى 31 ديسمبر 2025

بدولار الكوميسا

2024	**2025**	ملحوظة	
			الأصول
6,669	**78,073**	6	الأصول غير الملموسة
843,460	**781,321**	7	الممتلكات والمنشآت والمعدات
850,129	**859,394**		**إجمالي الأصول غير المتداولة**
235,137	**1,131,531**	9	المستحقات
25,193,627	**24,839,004**	10	النقد وما يعادله
25,428,764	**25,970,535**		**إجمالي الأصول المتداولة**
26,278,893	**26,829,929**		**إجمالي الأصول**
			الأموال المتراكمة
12,966,721	**17,712,966**		الأموال المتراكمة
5,778,197	**5,778,197**		احتياطي البناء احتياطي رأس المال
	44,746		**الأموال المتراكمة**
18,744,918	**23,535,909**		
			الخصوم
2,656	**61,259**	8	المبالغ المستحقة للأطراف ذات الصلة
6,846,653	**2,539,798**	11	الذمم الدائنة
684,666	**692,963**	12	أموال الدول الأعضاء غير المستخدمة
7,533,975	**3,294,020**		
26,278,893	**26,829,929**		**إجمالي الأموال والالتزامات المتراكمة**

وافق الرئيس التنفيذي على هذه البيانات المالية في 17 يوليو 2026.

وموقعة من:

د, ويلارد مويمبا

الرئيس التنفيذي

السيد رولاند مهانجو

المدير بالإنابة لخدمات الشركات

تشك لالملحوظ اتالواردفي ةالصفح اتم 93 ن إلى 109 جزءا لا يتجزأ من هذه البياناتالمالية.

لجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك في الكوميسا

بيان الإيرادات والنفقات

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بدولار الكوميسا

	ملحوظة	2025	2024
الدخل	13	**10,290,069**	4,164,533
إجمالي الدخل		**10,290,069**	4,164,533
النفقات			
مصروفات البرنامج	14	**(3,379,474)**	(3,093,572)
تكاليف الموظفين	15	**(2,587,799)**	(2,255,383)
المصروفات الإدارية	16	**(944,390)**	(341,034)
المصروفات التشغيلية	17	**(209,000)**	(160,482)
الإهلاك	7	**(84,976)**	(95,307)
مجموع النفقات		**(7,205,639)**	(5,945,778)
الدخل والنفقات الأخرى فائض التشغيل/ العجز		**3,084,430**	(1,781,245)
صافي إيرادات التمويل	19	**1,651,094**	1,261,903
الربح الناتج عن التصرف في الأصول	18	**10,721**	-
الخسارة الناتجة عن التصرف في الأصول	18	**-**	(353,673)
صافي الإيرادات الأخرى		**1,661,815**	908,230
(الفائض)/العجز للسنة		**4,746,245**	(873,015)

لجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك في الكوميسا

بيانات التغيرات في الأموال المتراكمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

بدولار الكوميسا

	إحتياطي رأس المال	احتياطي البناء	الأموال المتراكمة	الإجمالي
الرصيد في 1 يناير 2024	-	6,000,000	13,617,933	19,617,933
العجز خلال السنة	-	-	(873,015)	(873,015)
التحويل إلى الصندوق المتراكم	-	(221,803)	221,803	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	-	5,778,197	12,966,721	18,744,918
الرصيد اعتبارا من 1 يناير 2025	**-**	**5,778,197**	**12,966,721**	**18,744,918**
الفائض خلال السنة	**-**	**-**	**4,746,245**	**4,746,245**
التحويل إلى الصندوق المتراكم	**-**	**-**	**-**	**-**
إعادة التصنيف من أموال الدول الأعضاء غير المستخدمة	**44,746**	**-**	**-**	**44,746**
الرصيد في 31 ديسمبر 2025	**44,746**	**5,778,197**	**17,712,966**	**23,535,909**

الأموال المتراكمة

الأموال المتراكمة هي الدخل المعترف به من المشتريات الآجلة، بعد خصم مصاريف اللجنة، بالإضافة إلى فائض الفترة الحالية.

احتياطي البناء

بدأت اللجنة مشروع بناء مبنى مكتبي لها ومركز تعلم قانون المنافسة، وخصص مجلس المفوضين، في اجتماعه الخامس والعشرين في فبراير 2023، 6 ملايين دولار أمريكي من الأموال المتراكمة لمشروع البناء هذا.
وتم استخدام 221,803 دولار أمريكي حتى 31 ديسمبر 2025

احتياطي رأس المال

تمثل الاحتياطيات الرأسمالية قيمة الأصول التي حصلت عليها اللجنة باستخدام تمويل الدول الأعضاء. وتُرحّل صناديق الاحتياطي الرأسمالي وتُقيد في حسابات الإيرادات والمصروفات على أقساط سنوية متساوية على مدى العمر الفعلي للأصول ذات الصلة.

لجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك في الكوميسا

بيانات التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

بدولار الكوميسا

2024	2025	ملحوظة	
			التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
(873,015)	**4,746,245**		**(العجز)/الفائض للسنة**
			التعديلات
(362,233)	**-**	13	**مساهمات الدول الأعضاء غير النقدية**
	44,746		**منحة راس المال**
95,307	**84,976**	7	**الإهلاك**
353,673	**(10,721)**	18	**التصرف في الأصول**
(1,261,903)	**(1,651,094)**	19	**صافي إيرادات التمويل**
(2,048,171)	**3,214,152**		
			التغييرات في:
5,744	**-**		المبالغ المستحقة من طرف ذي صلة
(40)	**58,603**		المبالغ المستحقة لطرف ذي صلة
133,175	**(896,394)**		المستحقات
2,704,041	**(4,306,855)**		الذمم المالية
31,909	**8,297**		أموال الدول الأعضاء غير المستخدمة
2,874,829	**(5,136,349)**		
826,658	**(1,922,197)**		**صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية**

			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(337,718)	**(22,837)**	7	شراء المعدات
-	**(71,404)**	6	شراء برامج السوفتوير
-	**10,721**	18	التصرف في الأصول
1,261,903	**1,651,094**	19	صافي إيرادات التمويل
924,185	**1,567,575**		صافي النقد الناتج عن الأنشطة الاستثمارية

1,750,843	**(354,623)**		صافي الزيادة في النقد وما يعادله
23,442,784	**25,193,627**		النقد وما يعادله في بداية العام
25,193,627	**24,839,004**	10	النقد وما يعادله في نهاية العام

ملاحظات على البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

1. الكيان المُبلغ:

يقع مقر لجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك بالكوميسا («اللجنة») في ملاوي. وعنوان المكتب المسجل الخاص بالجنة هو الطابق 5 House ombe‹Kang، ليلونجوي. ويتمثل الهدف الرئيسي للجنة في تعزيز المنافسة وتشجيعها عن طريق منع الممارسات التجارية التقييدية وغيرها من القيود التي تحول دون كفاءة عمليات الأسواق، وبالتالي تعزيز رفاه المستهلكين في السوق المشتركة، وحماية المستهلكين من السلوك المسيء من جانب الجهات الفاعلة في السوق.

2. الأساس المحاسبي

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات القواعد واللوائح والأنظمة المالية للجنة تنظيم المنافسة وميثاقها.

وترد تفاصيل السياسات المحاسبية للجنة، في الملاحظة رقم 20.

3. العملة المستخدمة في المعاملات وتلك الواردة في التقرير

تعرض هذه البيانات المالية بدولار الكوميسا («COM $»)، وفقا لما تقتضيه قواعد وأنظمة لجنة تنظيم المنافسة التابعة للكوميسا. أما العملة الوظيفية أي المستخدمة في المعاملات فهي دولار الولايات المتحدة (USD = 1 COMESA). ما لم يذكر خلاف ذلك، تم تقريب المعلومات المالية المقدمة إلى أقرب دولار.

4. استخدام التقديرات والقرارات

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أن تتقدم الإدارة بقرارات وتقديرات وافتراضات قد تؤثر على تطبيق السياسات وحجم ومبالغ الموجودات والخصوم والإيرادات والمصروفات المبلغ عنها. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

A. الأحكام والقرارات

ترد في الملاحظات التالية معلومات عن الأحكام الصادرة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها أكبر التأثير على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية:

- الملاحظة 16 (ب) - إدارة المخاطر المالية

B. الافتراضات والشكوك

يتم تضمين المعلومات حول الافتراضات وعدم اليقين في التقديرات التي تنطوي على مخاطر كبيرة تؤدي إلى تعديل جوهري في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر 2025 في الملاحظات التالية:

- الملاحظة 16 (ب) - إدارة المخاطر المالية

C. قياس القيمة العادلة

تقيس اللجنة القيم العادلة باستخدام التسلسل الهرمي للقيمة العادلة التالية، والتي تعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء القياسات؛

- المستوى 1: السعر المعروض (غير المعدل) في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم المتطابقة.
- المستوى 2: المدخلات بخلاف الأسعار المعروضة المدرجة في المستوى 1 والتي يمكن ملاحظتها بالنسبة للأصول أو الخصوم، إما بشكل مباشر (أي كالأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار).
- المستوى 3: مدخلات الأصول أو الخصوم التي لا تستند إلى بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها (مدخلات غير قابلة للملاحظة).

إذا كانت المدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة الأصول أو الخصوم قد تم تصنيفها في مستويات مختلفة من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، يكون تصنيف قياس القيمة العادلة بالكامل في نفس المستوى من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة مثل أدنى مستوى من المدخلات المهمة بالنسبة للقياس بأكمله.

5. السياسات المحاسبية الأساسية

طبقت السياسات المحاسبية المبينة أدناه بشكل متسق على جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية. وفيما يلي مؤشر للسياسات المحاسبية الأساسية. وترد تفاصيلها في الصفحات التالية:

ملاحظه	
أ	إثبات الدخل
ب	النفقات
ج	الممتلكات والمنشآت والمعدات
د	الأصول غير الملموسة
ه	الاحتياطي
و	ضريبة الدخل
ز	الصكوك المالية
ح	المعاملات بالعملات الأجنبية
ط	تكاليف استحقاقات التقاعد
ي	معاملات الأطراف ذات العلاقة
ك	الدخل المؤجل
ل	منحة رأس المال
م	اضمحلال القيمة

أ. إثبات الدخل

i. المساهمات

وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 20، يتم الاعتراف بدخل المنحة عندما يكون هناك ضمان معقول باستلام المنحة والامتثال لجميع الشروط المرفقة. وعندما تتعلق المنحة ببند المصروفات، يتم الإقرار بها كدخل على أساس منهجي خلال الفترات التي يتم فيها صرف المبالغ ذات الصلة، التي يقصد بها التعويض عنها. عندما تتعلق المنحة بأحد الأصول، يتم الاقرار بها كدخل بمبالغ متساوية على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للأصل ذي الصلة.

ii. الدخل من الفوائد

يتم الإقرار بدخل الفوائد من الأصول المالية، عندما يكون من المحتمل أن تتدفق الفوائد الاقتصادية

إلى المنشأة ويمكن قياس مقدار الدخل بشكل موثوق. ويتم استحقاق دخل الفوائد على أساس زمني، بالرجوع إلى أصل المبلغ المستحق وبسعر الفائدة الفعلي المطبق، وهو السعر الذي يخصم بالضبط الإيرادات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأصول المالية بالنسبة لصافي القيمة الدفترية لذلك الأصل عند الاقرار المبدئي.

iii. رسوم الاندماج

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥، يتم إثبات الإيرادات عند الحصول على موافقة على عمليات الاندماج من لجنة القرارات الأولية. كان هذا ما يُطبق بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ١٨. ووفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥، يتم الإقرار بالإيرادات عند تقديم الخدمات في وقت معين.

iv. اشتراكات الدول الأعضاء

تمثل اشتراكات الدول الأعضاء مساهمات مستحقة السداد من الدول الأعضاء ويتم الاعتراف بها كإيرادات في السنة التي يتم تحصيلها فيها، ويتم الاعتراف بها على أساس نقدي. ويقيد الرصيد المستحق في الأمانة العامة للكوميسا بوصفه مستحقا، ويتم تسجيل الرصيد المقابل في حساب الاحتياطي.

ب. المصروفات

i. النفقات التشغيلية

تسجل النفقات عند استيفاء جميع الشروط اللازمة للمنحة بالنسبة للنفقات أو عندما يكون هناك تأكيد معقول بأن اللجنة ستمتثل للشروط المرتبطة بالمنحة فيما يتعلق بالنفقات.

ii. مصاريف الاندماج

هذه هي النفقات المتكبدة فيما يتعلق بإيرادات رسوم الاندماج، ويتم تسجيلها عند استيفاء جميع الشروط المتعلقة برسوم الاندماج.

ج. الممتلكات والمنشآت والمعدات

i. الإقرار والقياس

يتم إدراج بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات بالتكلفة، مطروحا منها الإهلاك المتراكم وأي خسائر متراكمة عن انخفاض القيمة.

إذا كانت بعض الأجزاء الهامة من عنصر من المعدات لها عمر إنتاجي مختلف، يتم احتسابها كعناصر منفصلة (مكونات رئيسية) للمعدات.

يتم إثبات أي ربح أو خسارة من التخلص من عنصر من المعدات في البند الخاص بالأرباح أو الخسائر.

ii. النفقات اللاحقة

لا يتم رسملة النفقات اللاحقة إلا إذا كان من المحتمل أن تتدفق الفوائد الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالنفقات إلى اللجنة.

iii. إعادة التقييم

تنفذ عمليات إعادة التقييم بصورة منتظمة بحيث لا تختلف المبالغ الدفترية اختلافا جوهريا عن تلك التي ستحدد باستخدام القيم العادلة في نهاية كل فترة تقرير. ويتم استبعاد أي إهلاك متراكم في تاريخ إعادة التقييم من إجمالي القيمة الدفترية للأصل، ويعاد إدراج المبلغ الصافي إلى المبلغ المعاد تقييمه للأصل.

وتتمثل سياسة اللجنة في إعادة تقييم ممتلكاتها بشكل مستقل ودوري، بحيث لا تتجاوز خمس سنوات. تعتمد القيمة السوقية على قيم السوق المفتوحة.

iv. الإهلاك

يتم حساب الإهلاك لشطب تكلفة عنصر المعدات مطروحا منه قيمها المتبقية الافتراضية باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى عمرها الإنتاجي الافتراضي، ويتم الاعتراف به بشكل عام في الربح أو الخسارة. كانت اللجنة تقوم بحساب اهلاك الأصول على أساس سنوي عند شرائها خلال العام ما لم يكن في الربع الأخير وعلى أساس شهري عند شرائها في الربع الأخير من العام.

وفيما يلي الأعمار الإنتاجية الافتراضية للفترة الحالية والمقارنة

الأرض	لا يتم احتساب الإهلاك
المباني	50 سنة
المركبات	5 سنوات
التجهيزات المكتبية	7 سنوات
الأثاث والمفروشات	7 سنوات
أجهزة الكمبيوتر	4 سنوات

وتستعرض طرائق الإهلاك والقيم المتبقية والأعمار الإنتاجية في كل تاريخ من تواريخ الإبلاغ وتعدل عند الاقتضاء.

(د) الموجودات غير المادية

يتم تسجيل العناصر غير المادية في البداية بسعر تكلفتها. وفي حالة اقتناء الأصل غير المادي بدون أي تكلفة أو بتكلفة رمزية، تكون التكلفة هي قيمته العادلة في تاريخ الاستحواذ. وبعد الاعتراف المبدئي، تختار اللجنة إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم كسياسة محاسبية تتبعها. ويتم إهلاك الأصل غير المادي ذي العمر الإنتاجي المحدود ولا يتم اهلاك الأصل غير المادي ذي العمر الإنتاجي غير المحدد. ويتم ترحيل الأصل غير المادي بمبلغ معاد تقييمه، وتكون قيمته العادلة في تاريخ إعادة التقييم مطروحا منه أي إهلاك متراكم لاحق وأي خسائر ناجمة عن تراكم لاحق في انخفاض القيمة.

يجب إلغاء الاقرار بالموجودات غير المادية عند التصرف فيها، أو عندما لا يتوقع المزيد من الفوائد الاقتصادية المستقبلية أو إمكانات الخدمة من استخدامها أو التخلص منها.

(ه) المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المؤسسة التزام حالي نتيجة لحدث سابق، ومن المحتمل أن تكون هناك حاجة إلى تدفق الموارد التي تجسد الفوائد الاقتصادية. وقد يكون الالتزام قانونيا أو تنظيميا أو تعاقديا أو قد يمثل التزاما بناء ناتجا عن إجراءات المؤسسة حيث تنشر سياسات، وفقا لنمط راسخ من الممارسة السابقة، مما يخلق توقعا مشروعا من جانب الأطراف الأخرى بأن اللجنة ستضطلع بمسؤوليات معينة.

(و) ضريبة الدخل

إن اللجنة معفاة من ضريبة الدخل وفقا للوثيقة S١ المقدمة من هيئة الإيرادات في ملاوي التي تمنح لجنة تنظيم المنافسة جميع الامتيازات والإعفاءات المتاحة في ملاوي للمنظمات الدولية.

(ز) الصكوك المالية

الصك المالي هو أي عقد ينتج عنه أصل مالي لكيان ما والتزام مالي أو صك لأسهم ملكية لكيان آخر.

i. الأرصدة المالية

الأموال السائلة وما يعادلها

يتم تعريف الأموال السائلة وما يعادلها على أنها النقد المتاح والودائع تحت الطلب والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة القابلة للتحويل بسهولة إلى مبالغ نقدية معروفة وعرضة لمخاطر ضئيلة من التغيرات في القيمة.

يتم ترحيل الأموال السائلة وعند الطلب بالقيمة العادلة. وتصنف الودائع المحتفظ بها تحت الطلب على أنها قروض ناجمة عن المشروع ويتم ترحيلها بتكلفة الاهلاك. ونظرا لطبيعة هذه التكاليف على المدى القصير، فإن تكلفة الاهلاك تقترب من قيمتها العادلة.

الذمم المدينة الأخرى

الذمم المدينة هي أرصدة مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولا يتم تسعيرها في سوق نشط. ويتم الاعتراف بالذمم المدينة الأخرى، التي تكون عادة مدتها ٣٠ يوما، ويتم ترحيلها بمبلغ الفاتورة الأصلي مخصوما منه مخصص عن أي مبالغ غير قابلة للتحصيل، حيث يعتبر تأثير احتساب الفائدة ضئيلا.

وفيما يتعلق بالذمم المدينة الأخرى، يرصد اعتماد للانخفاض في القيمة عندما يكون هناك دليل موضوعي (مثل الصعوبات المالية الكبيرة التي يواجهها المدين) على أن المشروع لن يكون قادرا على تحصيل جميع المبالغ المستحقة بموجب الشروط الأصلية للفاتورة. ويخفض المبلغ الدفتري المستحق عن طريق استخدام حساب المخصصات. يتم إلغاء الاعتراف بالديون منخفضة القيمة عندما يتم تقييمها على أنها غير قابلة للتحصيل.

ii. الخصوم المالية

الذمم الدائنة الأخرى

يتم حساب الذمم الدائنة الأخرى لاحقا بتكلفة الإهلاك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

تعد طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لحساب تكلفة الإهلاك للخصوم المالية وتخصيص مصروفات الفائدة خلال الفترة ذات الصلة. أما معدل الفائدة الفعلي فهو السعر الذي يخصم بدقة المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) خلال العمر المتوقع للخصوم المالية، أو (عند الاقتضاء) لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

إلغاء الإقرار بالخصوم المالية

يلغي المشروع الإقرار بالخصوم المالية عندما يتم الوفاء بالتزامات المشروع أو إلغاؤها أو انتهاء

صلاحيتها. يتم الإقرار بالفرق بين القيمة الدفترية للخصوم المالية غير المعترف بها والمبالغ المستحقة في بند الربح أو الخسارة.

(ح) المعاملات بالعملات الأجنبية

عند إعداد البيانات المالية، تسجل المعاملات بعملات أخرى غير دولار الكوميسا بمتوسط سعر الصرف في التاريخ الذي تكون فيه المعاملة مؤهلة للاعتراف بها لأول مرة.

وفي كل موعد من مواعيد رفع التقرير، يعاد تحويل البنود النقدية المقومة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقرير. يتم إعادة تحويل البنود غير النقدية المقومة بالقيمة العادلة بالعملات الأجنبية بالأسعار السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. لا تتم إعادة ترجمة العناصر غير النقدية التي يتم قياسها من حيث التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية.

يتم الاعتراف بفروق أسعار صرف العملات الأجنبية في بيان الدخل والمصروفات في الفترة التي تنشأ فيها.

(ط) تكاليف استحقاقات التقاعد

تساهم اللجنة في صندوق التقاعد للموظفين المؤهلين. ويتم الاعتراف بالمدفوعات لخطط مزايا التقاعد المحددة كمصروفات عندما يكون الموظفون قد قدموا خدمة تخولهم الحصول على تلك المساهمات.

(ي) معاملات الأطراف ذي الصلة

تعرف الأطراف ذات الصلة بأنها تلك الأطراف التي بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال وسيط واحد أو أكثر، تقوم بما يلي:

(أ) تتحكم في الكيان أو تخضع لسيطرة مشتركة معه.

(ب) لها مصلحة في الكيان الذي يمنحها تأثيرا كبيرا عليه.
تتم جميع التعاملات مع الأطراف ذات الصلة على أساس مستقل، وبالتالي يتم تضمينها في بيان الدخل.

(ك) الدخل المؤجل

الدخل المؤجل هو المنح المستلمة التي لم يتم استخدامها في الفترة قيد الاستعراض. ولا يتم إثبات الإيرادات إلا عندما يتم تكبد النفقات ذات الصلة التي تم الحصول على المنحة من أجلها.

(ل) منحة رأس المال

تقر اللجنة بمنحة رأس المال غير المشروطة المتعلقة بالمعدات إذا كان هناك ضمان معقول بأنها ستتلاقاها، وستمتثل اللجنة للشروط المرتبطة بالمنحة. وهي المعترف بها في الإيرادات والنفقات على أساس منهجي على مدى العمر الإنتاجي للأرصدة.

(م) اضمحلال قيمة الأرصدة

انخفاض قيمة الأرصدة المالية

تقر اللجنة بمخصصات الخسائر الناجمة عن خسائر الائتمان المتوقعة على الأرصدة المالية المقاسة بتكلفة الإهلاك.

يتم دائما قياس مخصصات الخسارة للذمم المدينة التجارية وموجودات العقود بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة. عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأصل المالي قد زادت بشكل كبير منذ الاقرار الأولي وعند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، تأخذ المؤسسة في الاعتبار المعلومات المعقولة والقابلة للدعم ذات الصلة والمتاحة دون تكلفة أو جهد لا داعي لهما. ويشمل ذلك كلا من المعلومات والتحليلات الكمية

والنوعية، استنادا إلى الخبرة الطويلة للجنة وتقييمها الائتماني المستنير بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تفترض اللجنة أن مخاطر الائتمان على الأرصدة المالية قد زادت بشكل كبير إذا مضى أكثر من 30 يوما على استحقاقها.

تعتبر اللجنة أن الأصل المالي متعثر في حالة:

- أن يكون من غير المرجح أن يدفع المقترض التزاماته الائتمانية للجنة بالكامل، دون أن تلجأ اللجنة إلى إجراءات مثل تحقيق الضمان (إن وجد). أو
- أن يكون قد مضى أكثر من ٩٠ يوما على تاريخ استحقاق الأصل المالي.

أن خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة هي خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن جميع حالات التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأصل المالي.

تعد خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرا هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن حالات التخلف عن السداد التي يمكن حدوثها خلال ال 12 شهرا بعد تاريخ الإبلاغ (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأصل المالي أقل من 12 شهرا).

عرض بشأن مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسائر للموجودات المالية المقاسة بتكلفة الاهلاك من إجمالي القيمة الدفترية للأصول.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

في كل تاريخ لرفع التقرير، تستعرض المؤسسة القيم الدفترية لأصولها غير المالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. وفي حالة وجود أي مؤشر من هذا القبيل، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصول.

إن المبلغ القابل للاسترداد للأصول أكبر من قيمتها العادلة، بعد خصم تكلفة البيع والقيمة المستخدمة. عند تقييم القيمة قيد الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضرائب ليعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الخاصة بالأصول. وتقدر المبالغ القابلة للاسترداد للموجودات الفردية، أو عندما يتعذر أن ينجم عن الأصل الفردي تدفقات نقدية بشكل مستقل، يحدد المبلغ القابل للاسترداد للوحدة الأكبر المولدة للنقد التي ينتمي إليها الأصل.

تعد الخسارة الناجمة عن انخفاض قيمة الأرباح أو الخسائر هي زيادة في القيمة الدفترية على المبلغ القابل للاسترداد.

سيتم التعبير عن الخسارة الناجمة عن انخفاض القيمة التي تم إقرارها مسبقا بقدر ما تتغير التقديرات نتيجة لحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة. يتم انعكاس خسارة الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية للأصل، القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها لو لم يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة.

يتم الاعتراف بانعكاس خسارة الانخفاض في القيمة في بند الأرباح أو الخسائر.

6. الأصول غير المادية

	2025	2024
برنامج Sun systems	**6,669**	6,669
نظام إدارة الرواتب	**71,404**	-
	78,073	6,669

تتعلق البرمجيات المرسملة بتكاليف التركيب والتكاليف الأولية لبرامج Systems Sun، ونظام الإدارة المالية الخاص باللجنة، ونظام إدارة الرواتب، وهو نظام تم وضعه داخلياً.

7. الممتلكات والمنشآت والمعدات

التكلفة	الأراضي والمباني	العمل الرأسمالي قيد التنفيذ	المركبات الآلية	الأثاث	المعدات المكتبية	معدات الكمبيوتر	المجموع
في 1 يناير 2024	337,486	-	180,308	70,807	101,903	196,777	887,281
الإضافات	362,233	221,803	69,243	2,891	9,848	33,933	699,951
التصرفات	(337,486)	-	-	-	-	(20,976)	(358,462)
في 31 ديسمبر 2024	362,233	221,803	249,551	73,698	111,751	209,734	1,228,770
في 1 يناير 2025	362,233	221,803	249,551	73,698	111,751	209,734	1,228,770
الاضافات	**-**	**-**	**-**	**1,884**	**17,841**	**3,113**	**22,837**
التصرفات	**-**	**-**	**(33,696)**	**-**	**(11,832)**	**(3,248)**	**(48,775)**
في 31 ديسمبر 2025	**362,233**	**221,803**	**215,855**	**75,582**	**117,760**	**209,599**	**1,202,832**

الإهلاك							
في 1 يناير 2024	-	-	82,934	42,220	44,577	125,061	294,792
رسوم الفترة	-	-	37,519	6,349	11,854	39,585	95,307
رسوم الإهلاك الزائدة في الفترة السابقة	-	-	-	-	-	(4,789)	(4,789)
التعديل في 31 ديسمبر 2024	-	-	120,453	48,569	56,431	159,857	385,310
في 1 يناير 2025	**-**	**-**	**120,453**	**48,569**	**56,431**	**159,857**	**385,310**
رسوم السنة	**-**	**-**	**41,288**	**8,008**	**13,214**	**22,466**	**84,976**
التصرفات	**-**	**-**	**(33,696)**	**-**	**(11,832)**	**(3,248)**	**(48,775)**
في 31 ديسمبر 2025	**-**	**-**	**128,045**	**56,577**	**57,813**	**179,076**	**421,511**

صافي القيم الدفترية							
في 31 ديسمبر 2025	**362,233**	**221,803**	**87,810**	**19,005**	**59,948**	**30,523**	**781,321**
في 31 ديسمبر 2024	362,233	221,803	129,098	25,129	55,320	44,633	843,460

أ) **الأراضي:**

منحت حكومة مالاوي اللجنة قطعة أرض جديدة في أليموندي، في المنطقة 20 على القطعتين 20/15

و20/16، في ليلونجوي، لتشييد مبنى مكتبي لها ومركز للتدريب على المنافسة. وأعطيت قطعتي الأرض الجديدة بدلا من القطعة 34/527، التي سلمت بعد قبول اللجنة لعرض قطعتي الأرض الجديدة. وتم التصرف في الأرض القديمة في المنطقة 34 بخسارة قدرها 337,486 دولارا، وتم إلغاء الاعتراف بها من سجل الأصول. وبعد الحصول على سندات ملكية قطعتي الأرض الجديدة في المنطقة 20، اعترفت اللجنة بالأرض الجديدة بالقيمة العادلة وتم الاعتراف بالمبلغ في سجل الأصول.

ب) المركبات الآلية:

يتم تصنيف القيمة العادلة للمركبات الآلية ضمن المستوى 2 من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. وتم إعادة تقييم هذه المركبات من قبل شركة غرب أفريقيا في مالاوي، وهي شركة وكلاء مركبات آلية مسجلة، وهي جهة تقييم مستقلة حاصلة على مؤهل مناسب معترف به، في 25 أكتوبر 2023. وبلغت القيمة السوقية للمركبات في 1 يناير 2025 مبلغ 2276 دولارًا أمريكيًا.

.

أساليب التقييم والمدخلات الهامة التي لا يمكن ملاحظتها

الطريقة المستخدمة في تقييم المركبات الآلية هي القيمة السوقية الحالية للمركبات المماثلة بنفس الأميال.

إذا تم ذكر المركبات الآلية على أساس تاريخي، فستكون المبالغ على النحو التالي:

2024	2025	
33,696	33,696	التكلفة
(33,695)	(33,696)	الإهلاك المتراكم
1	-	

تم التخلص من المركبات المعاد تقييمها خلال السنة قيد المراجعة.

8. الأطراف ذات الصلة

2024	**2025**	
		المبالغ المستحقة لطرف ذي صلة
2,656	**61,259**	أمانة الكوميسا
		المبالغ المستحقة من الأطراف ذات الصلة
		الأصول المتداولة
-	**-**	أمانة الكوميسا

يتعلق رصيد الأطراف ذات الصلة المستحق لأمانة السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الأمانة) بالنفقات الإدارية لصندوق زيوريخ للادخار التي دفعتها الأمانة نيابة عن اللجنة.

9. الذمم المدينة

2024	2025	
36,789	**107,655**	المبالغ المدفوعة مقدما
12,399	**17,499**	ضريبة القيمة المضافة المستحقة
185,949	**405,783**	سلف الموظفين
-	**600,594**	المبالغ المستحقة القبض الأخرى
235,137	**1,131,531**	

10. النقد وما يعادله

2024	2025	
523,613	**47,366**	عملية بنك ستاندرد (بالدولار الأمريكي)
499,221	**290,398**	إيرادات بنك ستاندرد (بالدولار الأمريكي)
492,538	**7,148**	إيرادات بنك إيكو (بالدولار الأمريكي)
9,934	**3,137**	عمليات بنك ستاندرد المحلية
71,600	**104,502**	إيرادات بنك ستاندرد المحلية
7,438,625	**10,594,741**	وديعة تحت الطلب قصيرة الأجل من بنك إيكو
425,211	**157,977**	وديعة تحت الطلب قصيرة الأجل من بنك ستاندرد 1
1,196,489	**-**	وديعة تحت الطلب قصيرة الأجل من بنك ستاندرد 2
7,904,012	**9,735,111**	الودائع قصيرة الأجل من بنك (إن بي إس)
-	**577**	جواز السفر النقدي (أو بطاقة السفر المسبقة الدفع) من بنك إن بي إس
6,310,242	**3,584,875**	الودائع قصيرة الأجل من بنك (سي دي إتش)
19	**2,337**	الحساب الجاري ببنك (سي دي إتش)
322,123	**110,891**	حساب قروض الموظفين
-	**199,944**	بنك ستاندرد زامبيا
25,193,627	**24,839,004**	

11. الذمم الدائنة

2024	2025	
20,000	**-**	بند رسوم المراجعة
236,603	**271,214**	بند الإجازات مدفوعة الأجر
-	**673,500**	بند التكاليف القانونية
2,807,700	**1,383,248**	رسوم الاندماج المستحقة للدول الأعضاء
3,616,266	**-**	إيرادات غير مكتسبة – رسوم الاندماج
166,084	**211,836**	النفقات المُستحقة
6,846,653	**2,539,798**	

يتعلق بند التكاليف القانونية بالنزاع المستمر قيد التحكيم في محكمة عدل الكوميسا بين اللجنة وشركة Mackam Consultants بشأن مسألة تعاقدية. وقد وضعت اللجنة حزمة للمطالبات بموجب العقد وتكاليف التحكيم ذات

الصلة. وقد أخذت الإدارة في الاعتبار الالتزامات التعاقدية وأي التزامات ضمنية ناشئة عن العقد.

12. أموال الدول الأعضاء غير المستخدمة

2024	2025	
652,757	**684,666**	الرصيد في 1 يناير
(895,578)	**(913,947)**	تحول الإيرادات المؤجلة إلى إيرادات (انظر الملحوظة 13)
927,487	**966,990**	الدخل المؤجل للسنة
-	**(44,746)**	إعادة التصنيف إلى الاحتياطي الرأسمالي
684,666	**692,963**	الرصيد في 31 ديسمبر

تمثل الأرصدة غير المستخدمة للدول الأعضاء المبلغ الفائض عن النفقات التي تكبدتها اللجنة من إجمالي المبالغ التي صرفتها أمانة الكوميسا، والذي سيتم تحويلها إلى صندوق الاحتياطي الخاص بأمانة الكوميسا.

13. الدخل

2024	2025	
895,578	**913,947**	مساهمات الدول الأعضاء (انظر الملحوظة 12)
428,313	**75,990**	مساهمات الدول الأعضاء الأخرى
2,809,914	**6,412,376**	رسوم الاندماج ورسوم التفويض
-	**2,886,118**	الغرامات
-	**-**	رسوم التفويض
30,086	**-**	الإيرادات الأخرى
642	**1,638**	مساهمات الدول الأعضاء (انظر الملحوظة 12)
4,164,533	**10,290,069**	

تُقدر مساهمات الدول الأعضاء الأخرى بمبلغ 75,990 دولاراً أمريكياً، وهي قيمة الإيجارات السنوية لمساحة المكتب التي توفرها حكومة ملاوي للجنة وفقاً لاتفاقية إيجار قطعة الأرض رقم BWAILA – 19/32 بتاريخ مايو 2024 بين (إيكون بروبرتيز بي سي إل) وحكومة مالاوي.

14. نفقات البرامج

2024	2025	
447,718	**534,494**	المؤتمرات واللوجستيات
1,172,939	**1,710,108**	تذاكر الطيران
1,048,826	**843,457**	البدلات
90,351	**71,945**	بناء القدرات
37,733	**5,563**	تكنولوجيا المعلومات
296,005	**213,907**	خدمات الدعم
3,093,572	**3,379,474**	

15. تكاليف الموظفين

2024	2025	
1,298,373	**1,367,763**	الرواتب الأساسية
404,251	**399,230**	بدل السكن
112,868	**117,596**	البدل الطبي
75,898	**71,856**	بدل التعليم
12,019	**12,034**	بدل المعالين
-	**-**	العمل الإضافي للموظفين
-	**-**	بدل التمثيل
34,888	**296,651**	الدفع بدلا من الإجازة
195,044	**205,155**	الإكراميات
31,747	**1,072**	المدفوعات المستحقة عن الإجازات
34,440	**50,642**	تدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم
27,090	**34,510**	الموظفون المؤقتون والمعارون
1,514	**3,614**	البدل الخاص بالزوجين
12,583	**12,855**	البدل التنظيمي
12,012	**11,118**	التأمين الجماعي على الحياة
-	**798**	مصروفات نثرية مكتبية
2,656	**2,905**	تكاليف إدارة صندوق الادخار
2,255,383	**2,587,799**	

16. المصاريف الإدارية

2024	2025	
29,957	**42,038**	نفقات التوظيف والإعادة إلى الوطن
64,528	**57,273**	النشر والدعاية
72,854	**78,356**	الإيجار والأسعار
1,975	**4,331**	الضيافة
10,563	**5,887**	مصاريف أخرى
91,455	**46,750**	تكاليف الاستشارات
8,742	**5,511**	العلاقات العامة والأنشطة الترويجية
40,960	**30,744**	الرسوم المصرفية والرسوم الأخرى
	673,500	التكاليف القانونية
20,000	**-**	مخصصات نفقات مراجعة الحسابات للسنة
341,034	**944,390**	

قرر المجلس الوزاري السادس والأربعين أن يتم تحصيل رسوم المراجعة في السنة التي تكبدها فيها.

17. المصروفات التشغيلية

2024	2025	
22,396	**24,519**	مصاريف المركبات الآلية
18,820	**12,830**	الاتصالات
66,167	**111,220**	مكافأة المفوضين
15,130	**10,080**	الترجمة والنسخ
6,700	**9,316**	التأمين
3,945	**11,394**	اللوازم المكتبية
27,324	**29,641**	نفقات صيانة المكاتب والأمن
160,482	**209,000**	

18. التصرف في الأصول

2024	2025	
-	**10,721**	عائدات التصرف
358,462	**48,775**	تكلفة الأصول
(4,789)	**(48,775)**	الإهلاك المتراكم
353,673	**-**	صافي القيمة الدفترية
(353,673)	**10,721**	**(الخسارة) / الربح من التصرف**

تتعلق الأصول التي تم التصرف فيها بالأراضي وأجهزة الحاسوب. وبلغت الخسارة المتعلقة بالأرض 486,337 دولارا أمريكيا، وهي أرض للموقع القديم في المنطقة 34، أعيدت إلى حكومة ملاوي بعد تسليم قطعة أرض جديدة إلى اللجنة في المنطقة 20. وتم التخلص من أجهزة الحاسوب الخاصة بالمفوضين السابقين عندما انتهت فترة ولايتهم.

19. صافي إيرادات التمويل

2024	2025	
1,275,321	**1,652,918**	الدخل من الفوائد
(13,418)	**(1,824)**	الخسارة من الصرف
1,261,903	**1,651,094**	**صافي إيرادات التمويل**

20. الأدوات المالية - القيم العادلة وإدارة المخاطر

أ) القيم العادلة مقابل القيم الدفترية

فيما يلي القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية، بالإضافة إلى المبالغ الدفترية الموضحة في بيان المركز المالي:

	ملاحظة	2025		2024	
		لدفترية القيمة	**القيمة العادلة**	لدفترية القيمة	القيمة العادلة
الأصول المالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة					
المبالغ المستحقة من الأطراف ذات الصلة	8	-	-	-	-
النقد وما يعادله	10	**24.839,004**	**24.839,004**	25,193,627	25,193,627
		24.839,004	**24.839,004**	25,193,627	25,193,627
الأصول المالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة					
الذمم المالية	11	**1,866,298**	**1,866,298**	6,846,653	6,846,653
المبلغ المستحق للأطراف ذات الصلة	8	**61,259**	**61,259**	2,656	2,656
		1,927,557	**1,927,557**	6,849,309	6,849,309

يرى الرئيس التنفيذي أنه نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل، فإن القيم الدفترية للأصول والالتزامات المالية تقترب من قيمتها العادلة.

ب) إدارة المخاطر المالية

تتعرض اللجنة للمخاطر التالية الناشئة عن الصكوك المالية:

- مخاطر الائتمان؛
- مخاطر السيولة؛ و
- مخاطر السوق.

i. إطار إدارة المخاطر

يتحمل الأمين العام المسؤولية العامة عن وضع إطار لإدارة المخاطر في اللجنة والإشراف عليه.

تم وضع سياسات إدارة المخاطر الخاصة باللجنة لتحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها، ولوضع حدود وضوابط مناسبة للمخاطر، ولرصد المخاطر والالتزام بالضوابط. ويجري استعراض سياسات ونظم إدارة المخاطر بانتظام لتعكس التغيرات في ظروف السوق وأنشطة اللجنة. تهدف اللجنة، من خلال معاييرها وإجراءاتها التدريبية والإدارية، إلى تطوير بيئة رقابة منضبطة وبناءة يفهم فيها جميع الموظفين أدوارهم والتزاماتهم.

ii. مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في إمكانية تخلف الطرف الآخر عن سداد التزاماته التعاقدية مما يؤدي إلى خسارة مالية تتكبدها اللجنة.

تمثل القيمة الدفترية للأصول المالية الحد الأقصى للتعرض للمخاطر للائتمانية.

تنشأ المخاطر الائتمانية من النقد وما يعادله والإيداع لدى البنوك والمؤسسات المالية وكذلك التعرض الائتماني للعملاء، بما في ذلك الذمم المدينة المستحقة.

لا يشترط تقديم ضمانات فيما يتعلق بالأصول المالية. تُستخدم المؤسسات المالية ذات السمعة الطيبة لأغراض التعامل مع النقد. وفي تاريخ التقرير، لم يكن هناك تركيز كبير للمخاطر الائتمانية.

كان الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير كما يلي:

		المبلغ الدفتري	
	ملاحظة	**2025**	2024
المبالغ المستحقة من الأطراف ذات الصلة	8	**-**	-
النقد وما يعادله	10	**24,839,004**	25,193,627
		24,839,004	25,193,627

iii. مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في إمكانية أن تواجه اللجنة صعوبة في الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالخصوم المالية التي تتم تسويتها عن طريق تسليم النقد أو أصل مالي آخر. ويتمثل النهج الذي تتبعه اللجنة في إدارة السيولة في ضمان أن يكون لديها دائما ما يكفي من السيولة للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، في ظل الظروف العادية والظروف الصعبة على حد سواء، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بإلحاق الضرر بسمعة اللجنة. وتكفل اللجنة أن يكون لديها ما يكفي من النقد تحت الطلب لتغطية النفقات التشغيلية المتوقعة، بما في ذلك خدمة الالتزامات المالية؛ وهذا يستثني الأثر المحتمل للظروف القاسية التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل معقول، مثل الكوارث الطبيعية. وتقع المسؤولية النهائية عن إدارة مخاطر السيولة على عاتق الأمين العام، الذي أنشأ إطارا مناسبا لإدارة مخاطر السيولة لإدارة متطلبات التمويل وإدارة السيولة في اللجنة. تدير اللجنة مخاطر السيولة من خلال الحفاظ على احتياطيات كافية وتسهيلات مصرفية وتسهيلات اقتراض احتياطية، من خلال الرصد المستمر للتدفقات النقدية المتوقعة والفعلية ومطابقة ملفات استحقاق الأصول والخصوم المالية.

فيما يلي الاستحقاقات التعاقدية للخصوم المالية:

31 **ديسمبر** 2025

الخصوم المالية	ملاحظة	مبلغ دفتري	التدفقات النقدية التعاقدية	**6 أشهر أو أقل**
الذمم الدائنة	11	**1,866,298**	**1,866,298**	**1,866,298**
المبالغ المستحقة للأطراف ذات الصلة	8	**61,259**	**61,259**	**61,259**
		1,927,557	**1,927,557**	**1,927,557**

31 ديسمبر 2024

الخصوم المالية	ملاحظة	مبلغ دفتري	التدفقات لنقدية التعاقدية	6 أشهر أو أقل
الذمم الدائنة	11	6,846,653	6,846,653	6,846,653
المبالغ المستحقة للأطراف ذات الصلة	8	2,656	2,656	2,656
		6,849,309	6,849,309	6,849,309

(ب) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في إمكانية أن تؤثر التغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم على دخل اللجنة أو قيمة حيازاتها من الصكوك المالية. الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة مخاطر السوق والتحكم فيها وفقا لمعايير مقبولة، مع تعظيم الاستفادة من العائد على المخاطر.

i. مخاطر العملة

التعرض لمخاطر العملة

تتعرض اللجنة لمخاطر العملة على المشتريات المقومة بعملة غير العملة التي تستخدمها اللجنة. ينشأ هذا الخطر بسبب المعاملات بالكواتشا (عملة ملاوي).

وفيما يتعلق بالأصول والخصوم النقدية الأخرى المقومة بالعملات الأجنبية، تكفل اللجنة الحفاظ على صافي تعرضها عند مستوى مقبول عن طريق إبرام المعاملات بالعملات الأجنبية بسعر فوري عند الضرورة لمعالجة الاختلالات قصيرة الأجل.

كانت مخاطر العملة المعبر بالكواتشا كما في 31 ديسمبر 2025 على النحو التالي:

الأصول المالية 2025	**دولار كوميسا**	**التعرض لمخاطر العملة (الكواتشا)**	**دولار كوميسا مجموع**
النقد وما يعادله	**24,731,365**	**107,639**	**24,839,004**
صافي التعرض	**24,731,365**	**107,639**	**24,839,004**

الأصول المالية 2024	دولار كوميسا	التعرض لمخاطر العملة (الكواتشا)	دولار كوميسا مجموع
النقد وما يعادله	25,112,093	81,534	25,193,627
صافي التعرض	25,112,093	81,534	25,193,627

أسعار الصرف الرئيسية التالية المطبقة خلال السنة:

	متوسط سعر الصرف		تاريخ الإبلاغ	
	2025	2024	**2025**	2024
الكواتشا	**1,751**	1,751	**1,751**	1,751

إن تعزيز/(ضعف) قيمة عملة الكواتشا بنسبة 10٪، كما هو موضح أدناه مقابل دولار كوميسا في 31 ديسمبر، كان من

شأنه أن يؤدي إلى زيادة / (انخفاض) أسهم رأس المال والربح أو الخسارة بالمبالغ الموضحة أدناه. ويستند هذا الحساب إلى الفرق في سعر الصرف الأجنبي الذي اعتبرته الوكالة ممكنا بشكل معقول في تاريخ التقرير. يفترض الحساب أن جميع المتغيرات الأخرى تظل ثابتة.

	تعزيز		اضعاف	
	أسهم رأس المال	الربح أو الخسارة	**أسهم رأس المال**	الربح أو
				31 ديسمبر 2025
عملة الكواتشا	**(10,764)**	**10,764**	**(10,764)**	**10,764**
				31 ديسمبر 2024
عملة الكواتشا	(8,153)	8,153	(8,153)	8,153

ii. مخاطر سعر الفائدة

تعتبر مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تذبذب القيمة العادلة للصك المالية أو التدفقات النقدية المستقبلية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. ولا تتعرض اللجنة لمخاطر أسعار الفائدة حيث لا يتم الاحتفاظ بأي من التزاماتها المالية على أساس سعر متغير.

21. الالتزامات المحتملة

وقد اعترفت اللجنة بوجود بند للمطالبات القانونية وتكاليف التحكيم المتعلقة بنزاع ماكام. يمثل هذا البند أفضل تقدير للإدارة للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ التقرير، مع الأخذ في الاعتبار حالة الإجراءات والمشورة القانونية. لاتزال النتيجة النهائية للمسألة غير مؤكدة، وقد تختلف التسوية النهائية عن المبلغ المطلوب. ستواصل الإدارة مراجعة البند وتعديله حسب الحاجة ليعكس التطورات في الإجراءات (31 ديسمبر 2024: لا شيء).

22. الأحداث اللاحقة

لم تكن هناك أحداث لاحقة جوهرية للإبلاغ عنها حتى 31 ديسمبر 2025.

ملاحظة

ملاحظة

ملاحظة

COMESA COMPETITION AND
CONSUMER COMMISSION

COMMISSION DE LA CONCURRENCE ET DE LA CONSOMMATION DU COMESA
مفوضية الكوميسا للمنافسة والمستهلك

CCCC

COMESA COMPETITION AND CONSUMER COMMISSION

COMESA COMPETITION AND
CONSUMER COMMISSION
KANG'OMBE HOUSE, 5TH FLOOR
P.O. BOX 30742
LILONGWE 3,
MALAWI

+265 (0) 111 772 466
+265 (0) 999 970 269

compcom@comesacompetition.org

www.comesacompetition.org

COMESA Competition Commission

@CCC_COMESA

COMESA Competition Commission